منظمة العمل العربية

مجلس إدارة منظمة العمل العربية
الدورة السابعة والسبعون
الدوحة / دولة قطر
13 - 14 مايو / آيار 2012

البنـد العاشر

تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية

فيما بين الدورتين :

- **السادسة والسبعين (القاهرة ، نوفمبر / تشرين الثانى 2011)**
- **السابعة والسبعين (الدوحة ، مايو / آيار 2012)**

المحتويـــات

	رقم الصفحة
** تقديم	5
أولا : نشاطات وإنجازات السيد / المدير العام :	7
ثانيا : محور الحماية الاجتماعية :	19
- مجال الحريات النقابية	21
- مجال التعاونيات	31
- مجال التأمينات الاجتماعية	34
ثالثا : محور التنمية البشرية :	55
- مجال التشغيل	57
- مجال إدارات العمل	62
رابعا : محور العلاقات الخارجية والتعاون الفنى :	71
- مجال العلاقات العربية والدولية	73
خامسا : محور الإعلام والتوثيق :	91
- مجال الإعلام والنشر	93
- مجال التوثيق والمعلومات	94
- مجال إحصاءات العمل	97
- مجال الإصدارات والدراسات	100
سادسا : محور الاجتماعات الدستورية والنظامية :	105

** تقديم :

أولا : استنادا إلى الفقرة **(5)** من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، والتى تنص على أن يدرج مكتب العمل العربى فى جدول أعمال كل دورة عادية للمجلس تقريرا عن أعمال المكتب فيما بين دورتى انعقاد المجلس .

ثانيا : يتناول هذا التقرير ما أنجزته منظمة العمل العربية من برامج وأنشطة وفعاليات سواء على المستويين العربى والدولى ، أو الأنشطة القطاعية التى نفذتها الإدارات الفنية والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة ، خلال الفترة الواقعة بين دورتى مجلس الإدارة السادسة والسبعين (القاهرة، نوفمبر/ تشرين الثانى 2011) والسابعة والسبعين (الدوحة ، مايو/ آيار 2012) على كافة المستويات العربية والدولية ، ويتضمن أنشطة الإدارات المختلفة بمكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة ، وفقا لخطة العمل المقررة من الأجهزة الدستورية للمنظمة، أو الأنشطة الأخرى التى تقوم المنظمة بتنفيذها أو المشاركة والمساهمة فى تنفيذها بالتعاون مع جهات عربية ودولية تحقيقا للأهداف المشتركة فى خدمة أطراف الإنتاج بالدول العربية.

ثالثا : يقتضي الواجب بأن أسجل بكل تقدير أمام مجلسكم الموقر ، بأن هذه النشاطات والفعاليات التى نفذها المكتب والمؤسسات العاملة في نطاق المنظمة ، ما كان لها أن تتم لولا الدعم والتعاون القائم بين الأجهزة الدستورية في المنظمة ومكتب العمل العربى وكذلك توجيهات المؤتمر العام ومجلس الإدارة ، وتجاوب الدول الأعضاء ومشاركتها بفاعلية فى هذه البرامج والأنشطة .

ولاشك أن هذه النشاطات والبرامج التى نفذت إنما تعبر بوضوح عن حماس وحرص العاملين بمكتب العمل العربى والمعاهد والمراكز التابعة فى القيام بتنفيذ خطة عمل المنظمة فى ضوء توجيهات المؤتمر العام ومجلس الإدارة ، إلى جانب المشاركة فى العديد من النشاطات واللقاءات العربية والدولية والإقليمية بما يحقق الأهداف المشتركة ويعزز مسيرة المنظمة .

رابعا : إن ما يتناوله هذا البند من نشاطات إنما هو عرض لأبرز الأنشطة وليس حصرا دقيقا لكل النشاطات والفعاليات ، وخاصة تلك التى تمارس بشكل يومى وتقع فى سياق الأعمال الاعتيادية التى يؤديها المنتسبون كافة فى إعداد المذكرات والدراسات المختلفة والاجتماعات الداخلية ، وتسيير العمل المالى والإدارى ، والتهيئة لاجتماعات الهيئات الدستورية والنظامية واللجان الفنية ، والمساهمة بتقديم أوراق العمل والدراسات فى المؤتمرات والندوات التى تدعى المنظمة للمشاركة فيها .

ولابد من القول بأن المنظمة لم تتوان عن المشاركة فى معظم النشاطات والفعاليات ذات الصلة بعمل المنظمة ، والتى تنظمها جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك وبشكل خاص مجلس الجامعة العربية ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ولجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك ، ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب والبيئة وغير ذلك من الفعاليات والاجتماعات ، للوقوف على التوجهات الرسمية للدول العربية تجاه مختلف القضايا وخاصة الموضوعات ذات الصلة باختصاصات منظمة العمل العربية .

وإنني إذ أتقدم بهذا التقرير ، فإنني على ثقة تامة من أنه سوف ينال من مجلس الإدارة الموقر كل اهتمام وعناية ، آملاً إفادتنا بالملاحظات والتوجيهات ، والتى ستكون محل اعتبار لدى المنظمة وعوناً لها عند تنفيذ برامجها وأنشطتها المستقبلية .

خامسا : الأمر معروض على مجلس الإدارة الموقر.. للتفضل بأخذ العلم والتوجيه .

" والله ولى التوفيق "

أحمد محمد لقمان

المدير العام

ايمان
ط/ مصطفى رجب + محمد

أولا
نشاطات وإنجازات
السيد / المدير العام

تقريـر عـن نشاطات وإنجازات السيد / المدير العام

(1) مشـاركة معـالى السـيد / المـدير العـام فـى إجتماعـات الـدورة (312) لمجلـس إدارة منظمـة العمل الدولية، جنيف 3 – 18 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 :

بمناسبة اختتام اجتماعات الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى والتى تم عقدها فى مقر منظمة العمل الدولية بجنيف خلال الفترة من 3 إلى 18 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 ، وفق الترتيبات الجديدة لسير أعمال مجلس الإدارة حيث تم توزيع الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال إلى أقسام وأجزاء منبثقة عنها (انظر جدول الأعمال) ومنها القسم المؤسسي .

تميزت هذه الدورة بالنسبة للمجموعة العربية بما يلي :

- مساهمة ايجابية من الوفود العربية فى مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة وبوجه خاصة الموضوعات التى تدخل ضمن اهتمامات ومصالح المنطقة العربية.
- قيام معالى المدير العام لمنظمة العمل العربية بعقد اجتماعات تنسيقيه وتشاوريه حول اهتمامات المجموعة العربية مع معالى وزراء العمل العرب وسعادة السفراء العرب المعتمدين بجنيف وبعض الأعضاء المشاركين فى أعمال هذه الدورة وكذلك مع ممثلى منظمة العمل الدولية لتعزيز التعاون القائم بين المنظمتين.
- مشاركة مكثفة من الوفود العربية فى الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى (جنيف 2011/11/14) بشأن توحيد المواقف العربية حول الموضوعات التى تدخل ضمن أولويات واهتمامات المجموعة العربية.
- عرض موضوع البند 16 من جدول أعمال هذه الدورة والمتعلق بالشكوى المقدمة ضد مملكة البحرين لعدم احترامها الاتفاقية رقم (111) بشأن التمييز فى الاستخدام والمهنة ، على الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى.

1) كانت هيئة مكتب مجلس الإدارة على النحو التالي :

- السيد / جريج فينيس (Greg Vines) (استراليا) رئيسا
- السيد / (Daniel Funes de Rioja) (الأرجنتين) نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد / لوك كورتيك (luc cortebeeck) (بلجيكا) نائب الرئيس عن العمال

2) مكتب فريق الحكومات :

- سعاد السيد/ عبد الرحمن ضرار (Abd elrahman Dhirar) (السودان) رئيسا
- سعادة السيدة/ مريا نزاريه فرانى (maria Nazareh Farani) (البرازيل) نائبة الرئيس

وكانت مشاركة المجموعة العربية على النحو التالى :

1- الأعضاء الحكوميون :

الإمـارات العربيـة المتحـدة، دولـة قطـر، جمهوريـة مصـر العربيـة، الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية، الجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان.

2- الأعضاء ممثلى أصحاب العمل :

السيد/ خليفة خميس مطر (الإمارات) ، السيد/ سمير علام (مصر) ، السيد/ عثمان الريس (البحرين) ، السيد/ ميقاتلى المحفوظ (الجزائر) .

3- الأعضاء ممثلى العمال :

السيد/ عبد الله محمد حسين (البحرين) ، السيدة/ حاجة قدوس (الجزائر) .

4- وفد منظمة العمل العربية :

معالى السيد/ أحمد محمد لقمان ، السيد/ رضا قيسومه ، السيدة/ زهيرة قصبوى.

وحضر اجتماعات هذه الدورة عدد من وزراء العمل العرب الأعضاء فى المجلس وهم معالى الدكتور / أحمد حسن البرعى (مصر) ومعالى السيد الطيب لوح (الجزائر) ومعالى السيد/ شربل نحاس (لبنان) ، إضافة إلى عدد من الوزراء والسفراء العرب وممثلى حكومات بعض الدول العربية (بصفة مراقب) نذكر منهم البحرين ، فلسطين ، المغرب ، السعودية ، الكويت وغيرهم.

**** وتضمن جدول أعمال الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى البنود التالية :**

1- اعتماد محاضر اجتماعات الدورة (311) لمجلس الإدارة

2- جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي :

- جدول أعمال الدورة (102) للمؤتمر لعام 2013 .
- مقترحات بشأن جدول أعمال الدورة (103) للمؤتمر لعام 2014 .

3- موضوعات ذات الصلة بأعمال الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011.

- متابعة اعتماد القرار المتعلق بالإجراءات الهادفة لجعل العمل اللائق حقيقة بالنسبة للعاملات والعمال المنزليين في العالم .

4- تعديلات القواعد المطبقة في مجلس الإدارة .

5- تقرير واستنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر .

6- مستجدات بشأن تطبيق حكومة ميانمار للاتفاقية رقم (29) لعام 1930 بشأن العمل الجبري .

7- شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد حكومة ميانمار لعدم احترامها الاتفاقية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي مقدمة من قبل وفود شاركت في الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2010 .

8- الموقف من المهمة التي قامت بها اللجنة الثلاثية رفيعة المستوى إلى فنيزويلا .

9- تقارير لجنة الحريات النقابية .

10- المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية

11- تقرير الدورة (73) لمجلس المركز الدولي للتدريب – تورينو .

12- التقدم في وضع موضع التنفيذ القرار المتعلق بالمساواة بين النساء والرجال في صميم العمل اللائق والذي اعتمد في الدورة (98) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2009.

13- تقرير فريق العمل بشأن تسيير مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي .

14- تقرير فريق العمل بشأن البعد الاجتماعي للعولمة .

15- تقرير المدير العام .

16- تقارير مكتب مجلس الإدارة .

- شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد حكومة البحرين لعدم احترام الاتفاقية رقم (111) لعام 1958 بشأن التمييز (العمل والمهنة) مقدمة من قبل وفود شاركت في الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011.
- مسائل أخرى .

17- تشكيل وجدول أعمال الأجهزة الدائمة والاجتماعات .

***

(2) <u>مشاركة معالي السيد / المدير العام في الاجتماع الإقليمي الخامس عشر لآسيا والمحيط الهادئ (اليابان ، كيوتو 4 – 7 ديسمبر / كانون الأول) 2011 :</u>

تلبية للدعوة الموجهة لمنظمة العمل العربية من منظمة العمل الدولية للمشاركة في أعمال الاجتماع الخامس عشر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ، والذي عقد في مدينة كيوتو في اليابان خلال الفترة من (4) إلى (7) ديسمبر / كانون الأول 2011 شارك وفد المنظمة برئاسة معالي السيد / المدير العام لمكتب العمل العربي في أعمال هذا الاجتماع والذي يعقد مرة كل خمس سنوات والخاص بإقليم آسيا ويحضره ممثلوا أطراف الإنتاج الثلاثة من خمسين دولة آسيوية منها (12) دولة عربية عن منطقة غربي آسيا ، والذي شمل جدول أعماله على :

■ ***الجلسة الافتتاحية :***

- خطاب رئيس الاجتماع الإقليمي / وزيرة الصحة والعمل في اليابان .
- خطاب رئيس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية .
- خطاب المدير العام لمنظمة العمل الدولية / السيد / خوان سومافيا .
- كلمة معالي رئيس الوزراء الياباني Yoshihiko Noda.
- إقامة حفل شاي خاصة بضيوف الشرف حضره رئيس الوزراء الياباني ونائب رئيس وزراء جمهورية تيمور ومدير عام منظمة العمل العربية ومدير عام منظمة العمل الدولية وساده أحاديث ودية حول آفاق العمل في ضوء الأوضاع الاقتصادية العالمية .

وفي الجلسة الأولى التي تلت حفل الافتتاح تحدث ضيوف الشرف المدعون لمخاطبة المؤتمر وهما :

- معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية .

- معالي السيد JOSE Luis Guterres نائب رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديموقراطية ألقي كلمة رئيس الوزراء .

ثم عقد منتدى القادة بشأن عمالة الشباب تلي ذلك حفل استقبال أقامه مدير عام منظمة العمل الدولية على شرف المشاركين في الاجتماع الإقليمي من وزراء عمل ومنظمات أصحاب أعمال ومنظمات عمال يمثلون (50) دولة آسيوية .

وفي اليوم الثاني بدأ الاجتماع بمناقشة تقرير المدير العام حول " بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق ، شمل مجالات الاقتصاد الكلي والعمالة والحماية الاجتماعية والحقوق في العمل والحوار الاجتماعي " وتمت المناقشة التي استمرت ثلاثة أيام من خلال :

- كلمات رؤساء الوفود .
- عقد موائد مستديرة تميزت في هذا الاجتماع بمشاركة ممثلين عن الشباب عمالاً وأصحاب أعمال.

وكان لمشاركة معالي السيد / المدير العام لمنظمة العمل العربية دور مميز بصفته ضيف شرف ودعوته لحفل الشاي التكريمي الخاص ، وتعدد الاجتماعات والقاءات التي قام بها مع رؤساء الوفود العربية وعدد من رؤساء الوفود الآسيوية الصديقة ..

***

(3) <u>مشاركة معالى السيد / المدير العام فى أعمال الحلقة النقاشية القطرية حول ((تنظيم معلومات سوق العمل)) ، وتقلده وسام عُمان المدنى (مسقط ، سلطنة عمان 14-16 يناير/ كانون الثانى 2012) :</u>

تحت رعاية معالي الشيخ/ عبدالله بن ناصر بن عبدالله البكرى وزير القوى العاملة بسلطنة عمان ، وبمشاركة معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية أفتتحت أعمال الحلقة النقاشية القطرية حول ((تنظيم معلومات سوق العمل)) وقد تشرف حفل الإفتتاح أيضاً بحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة الوكلاء ومدراء العموم وهم كالأتي:

- **معالى الشيخ / خالد بن عمر المرهون ـ وزير الخدمة المدنية .**
- **معالى الشيخ / محمد بن سعيد الكلباني ـ وزير التنمية الاجتماعية .**
- **سعادة السيد / سالم بن مسلم البوسعيدى ـ وكيل وزارة الخدمة المدنية لشئون التطوير الإدارى .**
- **سعادة / خليل بن عبدالله الخنجى ـ رئيس غرفة تجارة وصناعة عُمان .**
- **الفاضل / سعود بن علي الجابرى ـ رئيس الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان .**
- **الفاضل / صالح بن ناصر العريمى ـ مدير عام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.**

بالإضافة إلى العديد من المختصين من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والأفاضل المشاركين في الحلقة .

وقد تفضل سعادة الفاضل / حمد بن خميس العامرى - وكيل الوزارة لشئون العمل بإلقاء كلمة الوزارة تحت رعاية معالي الشيخ / عبدالله بن ناصر البكري وزير القوى العاملة / وراعي الحفل ، حيث رحب بأصحاب المعالي الوزراء والسيد المدير العام لمنظمة العمل العربية وأصحاب السعادة الوكلاء والمدراء العموم الذين شرفوا الحفل ، كما أشاد بالتعاون المشترك بين الوزارة ومنظمة العمل العربية والتي أسفرت عن تنظيم هذه الحلقة التي تهدف الى تطوير وتنظيم سوق العمل بما يتوافق مع التطور التكنولوجي والمعلوماتي وبما يتلائم مع روح العصر، كما أعرب عن تقديره لجهود المنظمة في إطار التعاون والشراكة مع الوزارة لتنفيذ التوجيهات السامية

لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم للنهوض بتنمية الموارد البشرية بإعتبار أن الإنسان هو حجر الزاوية في التنمية والتطوير وبناء المستقبل الواعد.

كما أكد على أن أهمية الحلقة تكمن في مشاركة **((ثلاثة وتسعون مشارك))** من أطراف الإنتاج الثلاثة ومن مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية ومن منظمات المجتمع المدني بهدف تطوير وتنمية المهارات ودعم القدرات الإحصائية .

وفي الختام تقدم سعادة الوكيل بالشكروالتقدير لمعالي الشيخ / عبالله بن ناصر البكري وزير القوى العاملة على تكرمه برعاية هذا الإحتفال ، كما تقدم بالشكر لمعالي السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية لعنايته بهذه الحلقة ولكل من شارك بهذا الحفل وللسادة المحاضرين على جهودهم ولكل من ساهم في الإعداد والتحضير لإنجاز هذا النشاط .

بعد ذلك رحب **معالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية بمعالي الشيخ / عبدالله بن ناصر البكري راعي الحفل ووزير القوى العاملة شاكراً له رعايته الكريمة لهذا الحفل ،** كما رحب أيضاً بمعالي السادة الوزاء وأصحاب السعادة الضيوف من ممثلي الوزارات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني .

كما تمنى للمشاركين التوفيق وتحقيق الأهداف المرجوة لتمكينهم من أدوات ووسائل وضع السياسات ورسم الخطط وتنظيم سوق العمل.

وأعرب معاليه أيضاً عن سعادته لإنعقاد هذه الحلقة في رحاب العاصمة مسقط التي تحمل أمجاد التاريخ والمستقبل الواعد بالتقدم والخير .

وأكد أيضاً عن إرتياحه للتوازن الإقتصادي والإجتماعي في تحقيق التنمية الشاملة والربط بين إحتياجات وعرض سوق العمل ، وللتطور الإيجابي للعلاقات بين أطراف الإنتاج ولصدور التعديلات الإيجابية على قانون العمل و نجاج تجربة تعمين الوظائف هذا النجاح في شتى المجالات الذي يتوافق مع توجيهات جلالة السلطان قابوس بن سعيد الذي تعتبرسنوات حكمة مضيئة وزاخرة بالعطاء والبناء، نحو مستقبل مشرق .

كما أكد معالي السيد المدير العام أن إهتمامات المنظمة ببيانات ومعلومات سوق العمل نابع من أهدافها ومن إيمانها بأن شفافية ودقة الإحصاءات ركيزة أساسية لصانعي القرار وموجهي السياسات والباحثين لتحقيق الأهداف المنشودة .

وفي هذا الإطار تسعى المنظمة لبناء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل هذا المشروع والذي حظي بمباركة وموافقة مؤتمر القمة العربية الإقتصادية والتنموية والإجتماعية في الكويت مطلع 2009 .

وفي الختام تمنى معالي المدير العام التقدم والإزدهار لسلطنة عمان حكومة وشعباً تحت قيادة فخامة جلالة السلطان قابوس بن سعيد ، ولأطراف الإنتاج الثلاثة تحقيق المزيد من الأهداف المشتركة لرفع شأن الإنسان العماني ، كما تمنى لمعالي السادة الوزراء وللضيوف وللمشاركين وللسادة الخبراء ولكافة من ساهم باتحضير والإعداد لهذه الحلقة بالتوفيق والنجاح .

<u>شهدت أعمال الحلقة النقاشية على هامشها نشاطاً متميزاً لمعالي السيد المدير العام.</u>

ففي يوم السبت الموافق 2012/1/14، استقبل صاحب السمو السيد/ فهد بن محمود آل سعيد - نائب رئيس الوزراء لشؤن مجلس الوزراء في مكتبه معالى السيد المدير العام ، حيث تم خلال اللقاء مناقشة مختلف القضايا التى تهم الجانبين ، مقدراً سموه الجهود التى تقوم بها منظمة العمل العربية في تعزيز الحور الإجتماعي وتحسن مناخ سوق العمل لدى أطراف الإنتاج الثلاثة ، متمنياً لمنظمة العمل العربية مزيداً من التقدم والازدهار تحت قيادته .

كما قام معالي المدير العام ومعه معالى وزير القوى العاملة بزيارة الى غرفة تجارة وصناعة عُمان حيث إجتمع مع سعادة الفاضل / خليل عبالله الخنجي رئيس مجلس إدارة الغرفة حيث تم مناقشة معظم القضايا التى تعنى بمجالات وإهتمامات الطرفين للجانب الإجتماعي من التنمية البشرية .

كما قام بزيارة الى سعادة الفاضل / سعود بن علي الجابري – رئيس الإتحاد العام لعمال سلطنة عُمان حيث هنأه بالمقر الجديد للإتحاد ، حيث أكد معاليه عن دعم المنظمة لجميع أنشطة الإتحاد ومشيداً بالتجربة العمانية لتوطين الوظائف وللتعاون والتنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة لخدمة كافة قضايا العمل .

وفي يوم الأحد الموافق 2012/1/15 استقبل معالى السيد / خالد بن هلال البوسعيدى - وزير ديوان البلاط السلطانى فى مكتبه معالى السيد / أحمد محمد لقمان - المدير العام لمنظمة العمل العربية وقلده وسام عُمان المدني من الدرجة الثانية والذى تفضل به حضرة صاحب الجلالة السلطان / قابوس بن سعيد المعظم تقديراً من جلالته لشخصة الكريم ولجهوده المتميزة في خدمة منظمة العمل العربية والعمل الدوؤب لتحقيق أهدافها .

***

(4) <u>إسم النشاط : مشاركة معالى/ المدير العام فى المؤتمر الدولى للدفاع عن القدس:</u>

مكان وتاريخ التنفيذ : *الدوحة 26 – 27 فبراير / شباط 2012*

أفتتح المؤتمر من طرف صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر وفخامة الرئيس / محمود عباس رئيس دولة فلسطين والسيد الدكتور / نبيل العربى الأمين العام لجامعة الدول العربية ووفد من منظمة العمل العربية برئاسة معالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام للمنظمة وعدد من الشخصيات نذكر منها رئيس الحكومة المغربية نيابة عن جلالة الملك محمد السادس بصفته رئيساً للجنة القدس والمدير العام لمنظمة التعاون الإسلامي والسيد / روبيرت سرى ممثلا عن الأمين العام للأمم المتحدة ، ميشيل صباح مطران القدس السابق والحاخام / إسرائيل دوفيدويس ناطوري كارتا (حراس المدينة) ومحافظ القدس الشريف وأكثر من (400) شخص يمثلون (70) دولة ومنظمات إقليمية ودولية وعدد كبير من الشخصيات المرموقة وبعض الإعلاميين .

أجرى معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية عدد من المباحثات مع الوفود المشاركة ولقاءاً صحفياً مع ممثل الصحافة المغربية .

كما تم الاتفاق المبدئي مع مدير إدارة صناديق الإئتمان في البنك الإسلامي للتنمية السيد / المنصور إبن فتى لمتابعة التواصل معه قصد إيجاد تمويل بعض الأنشطة في فلسطين تنفذها منظمة العمل العربية .

<u>أهم المحاور وموضوعات النقاش والنتائج :</u>

بعد الجلسة الافتتاحية مباشرة أنعقدت اللجان المنبثقة عن المؤتمر وهي أربع لجان :

1- لجنة القدس والتاريخ .
2- لجنة القدس والقانون الدولي .
3- لجنة القدس والانتهاكات الإسرائيلية .
4- لجنة دور منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن القدس وحمايتها .

أهم التوصيات :

1- اعتبار مدينة القدس مدينة عربية وفقا للمصادر الموثقة ، بناها العرب منذ الألف الثالث قبل الميلاد .

2- تبني مبادرة صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر والتي تقضي بالطلب من مجلس الأمن الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول الخطط الإسرائيلية لتهويد القدس .

3- الطلب من جامعة الدول العربية وعبر المجموعة العربية في الأمم المتحدة تعميم التوصيات الصادرة عن المؤتمر على جميع البعثات الدبلوماسية في الأمم المتحدة ، وإدراج هذه التوصيات ضمن وثائق الأمم المتحدة .

4- إقامة مركز أرشيف يتولى مهمة جمع الوثائق الخاصة بالقدس وذلك تحت رعاية جامعة الدول العربية ، ويكون مركزه في الدوحة – دولة قطر ويضم مكتبة علمية والكترونية ومركز معلومات خاص بالمدينة المحتلة وذلك بهدف فهرسة وتحليل هذه الوثائق ، وتوفير الدعم المالي اللازم له .

5- الطلب من منظومة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) تفعيل قراراتها ذات الصلة بمدينة القدس والخاصة بالمحافظة على التراث العربي الإسلامي والمسيحي في المدينة المقدسة ، وذلك للضغط على إسرائيل (الدولة القائمة على الاحتلال) لإيقاف حفرياتها الأثرية وكل إجراءاتها التي تهدف إلى طمس الهوية العربية للمدينة المحتلة والتي تأتي في إطار مخططاتها التهويدية التي تستهدفها، بما في ذلك تغيير أسماء الأحياء والشوارع من اللغة العربية إلى العبرية.

***

(5) إسم النشاط : زيارة معالى السيد / المدير العام والوفد المرافق له للجمهورية الموريتانية الإسلامية بتاريخ 19 - 21 / مارس / 2012 :

قام معالى السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية والوفد المرافق لمعاليه بتلبية دعوة حكومة الجمهورية الموريتانية الإسلامية بالقيام بزيارة رسمية خلال الفترة 19 - 21 / مارس / 2012

وشملت الزيارة اللقاءات التالية :

لقاء وزيرة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة :

أستهل الوفد زيارته بالإلتقاء بمعالى الوزيرة السيدة / أماتى منت حمادى وزيرة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة في العاشرة من صباح الاثنين الموافق 19 / 3 / 2012 بمقر وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة وقد حضر اللقاء السيد الامين العام للوزارة ومجموعة من كبار المسئولين فى الوزارة بالإضافة إلى وفد منظمة العمل العربية .

وقد اعرب معالى السيد المدير العام فى بداية حديثه عن تقديره البالغ لفخامة الرئيس / محمد بن عبد العزيز على الجهود التى يبذلها فى إطار رفع مستوى التنمية البشرية فى موريتانيا من خلال توجهاته بإقامة المزيد من مراكز التدريب المهنى والتقنى فى كافة ولايات موريتانيا وتوفير كافة المعدات والتقنيات بهدف رفع مستوى العامل الموريتانى , والعمل على وضع الخطط المستقبلية لرفع كفاءة العامل الموريتانى فى ظل ظروف المنطقة العربية من أضطرابات وثورات جاءت فى أوليات قيام الشعوب بها قضايا التشغيل والبطالة والفقر .

كما أعرب سيادته عن التقدير لمعالى الوزيرة وجهازها المعاون فى تنفيذ توجهات فخامة الرئيس والعمل على خلق المناخ الديمقراطى الذى يسمح بالحريات النقابية , معرباً عن الشكر

والتقدير للحكومة الموريتانية على سداد مساهمتها فى موازنة منظمة العمل العربى لعام 2012 وبعض من المتأخرات عن السنوات السابقة .

لقاء وزير التشغيل والتكوين المهنى :

كما قام معالى المدير العام والوفد المرافق له بزيارة لمقر وزارة التشغيل والتكوين المهن حيث تم الإلتقاء بمعالى السيد / محمد ولد خونا وزير التشغيل والتكوين المهنى وتم التباحث حول ضرورة تصديق موريتانيا على إتفاقيات العمل العربية , الوضع العربى الراهن وظروف الربيع العربى والاسباب التى أدت إلى ثورة الشعوب ومنها مشاكل التشغيل والبطالة .

لقاء رئيس المجلس الإقتصادى والإجتماعى :

كما إلتقى معالى المدير العام بالسيد / محمد ولد حيمر رئيس المجلس الإقتصادى والإجتماعى حيث أستعرض فكرة تكوين رابطة للمجالس الإقتصادية والإجتماعية العربية ومدى أنعكاس هذه الفكرة على أوضاع التشغيل .

زيارة مركز التكوين والتدريب المهنى :

قام السيد المدير العام والوفد المرافق له ومعالى وزيرة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة ووزير التشغيل والتكوين المهنى بزيارة مركز التكوين والتدريب المهنى الذى أنشىء عام 1979 بتعاون مشترك بين البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية والحكومة الموريتانية ويعتبر هذا المركز هو الأقدم فى الجمهورية الموريتانية الإسلامية .

حيث تفقد الوفد كافة الورش التدريبية (كهرباء منازل ـ ميكاميكا سيارات ـ اللحام ـ التبريد والتكييف ـ النجارة ـ البناء ـ السباكة ـ الخياطة والحياكة ـ المعلوماتية) , كما ألتقى الوفد بمجلس إدارة المركز .

زيارة الصندوق الوطنى للضمان الإجتماعى :

قام معالى السيد المدير العام والوفد المرافق له بزيارة الصندوق الوطنى للضمان الإجتماعى حيث ألتقى بالسيد / محمد على الددو مدير الصندوق ونائبه الأول وقد أستعرض مدير الصندوق أهم الإنجازات والمعوقات التى يمر بها الصندوق والتى يأتى فى مقدمتها العجز الملحوظ فى أموال التأمينات وكذلك الإحتياج الفعلى للمزيد من الدراسات الإكتوارية .

زيارة فخامة الرئيس / محمد ولد عبد العزيز رئيس الجمهورية الموريتانية الإسلامية :

فى الرابعة من عصر يوم الأربعاء الموافق 21 / 3 / 2012 ألتقى معالى السيد المدير العام بفخامة الرئيس / محمد ولد عبد العزيز رئيس الجمهورية الموريتانية الإسلامية بمقر رئاسة الجمهورية حيث حضر اللقاء معالى الوزيرة السيدة / أماتى منت حمادى وزيرة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة .

حيث أعرب معالى المدير العام عن الشكر والتقدير على الدعوة وكرم الضيافة وحفاوة الإستقبال فى بلدة الثانى موريتانيا , كما أعرب عن تقديرة للدورالتوعوى الذى تقوم به موريتانيا من خلال توجيهات فخامة الرئيس للتصدى لمشكلة البطالة ورفع مستوى العمل الموريتانى .

كما أشاد المدير العام بتوجيهات فخامة الرئيس فى إقامة مراكز التدريب المهنى فى كافة ولايات الجمهورية الإسلامية الموريتانة والدور الفعال لوزيرة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة فى تنفيذ خطة الحكومة وتوجهات الرئيس .

كما أكد المدير العام عن تقديرة البالغ للمناخ الديمقراطى الذى يعيشه العامل الموريتانى فى ظل التعددية النقابية , وحرية تنظيم الأحزاب وحرية الصحافة وإلغاء كافة القيود على التواصل الإلكترونى .

وقد قام معالى المدير العام بتقديم درع منظمة العمل العربية إلى فخامة الرئيس تقديراً لدوره فى قضايا العمل والعمال والسعى الدائم فى رفع مستوى العامل الموريتانى من خلال وضع الخطط فى إنشاء المزيد من المراكز التدريبية التى تخدم العمال وأصحاب الأعمال

وقد أعرب فخامة الرئيس عن الشكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية على هذا التقدير المقدم بأسم أطراف الإنتاج الثلاثة العربية , مؤكداً على الدعم الكامل لمنظمة العمل العربية وعلى الدور الرائد الذى تقدمة لخدمة أطراف الإنتاج وخاصة فى موريتانيا .

ثانيا
محور الحماية الاجتماعية

(1) مجال الحريات النقابية :

(1) ***اسم النشاط ونوعه :*** **المؤتمر الثاني للحقوق والحريات النقابية في البلدان العربية - قومي**

رقم النشاط بالخطة : (ح . أ / 2012/7)

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : بيروت(**16 – 17 فبراير / شباط 2012**)

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

حضر80 مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاث في 19 دولة عربية (الاردن ، الامارات، البحرين ، تونس ، الجزائر ، جيبوتي ، السعودية ، السودان ، سوريا ، العراق، سلطنة عمان ، فلسطين ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، واليمن) بالإضافة إلى مشاركين يمثلون الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية، منظمة العمل الدولية ،الاتحاد الدولي للنقابات .

الجهات المشاركة : اطراف الإنتاج الثلاث ،

طبيعة مشاركة المنظمة : الإعداد والتنفيذ

أهداف النشاط :

- تنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته السادسة والثلاثين (عمان 5- 12 أبريل /نيسان 2009) :
- تأكيد الالتزام بدورية انعقاد مؤتمر الحقوق والحريات النقابية بشكل ثابت ومستمر كما أوصى به المؤتمر الأول للحقوق والحريات النقابية وأقره مجلس إدارة منظمة العمل العربية ومؤتمر العمل العربي.
- التطور التشريعي الذي شهدته عدد من الدول العربية والاعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي.
- ضرورة تسريع الإجراءات التي تمكن العمال من إقامة تنظيماتهم النقابية في الدول التي لا زالت التنظيمات النقابية في مراحلها التمهيدية.
- آثار الأزمة الاقتصادية وتزايد نسبة البطالة وآثارها السلبية على الحقوق والحريات النقابية.
- تعاظم دور الحوار الاجتماعي في مواجهة ألازمات المالية والاقتصادية ودعم الاستقرار الوطني وأثره الكبير في تعزيز الحقوق والحريات النقابية.

المحاور وموضوعات النقاش:

- حوار مفتوح حول الحركة النقابية العمالية في الدول العربية والتحديات التي تواجهها في المرحلة الراهنة .
- مفاهيم الحريات النقابية وثوابتها في المنطقة العربية.

- تطور تشريعات العمل العربية. مقارنة بمعايير العمل العربية والدولية؟ خاصة في مجال حق التنظيم والمفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي..
- مشروع إعلان مبادئ بشأن *الحوار الاجتماعي في البلدان العربية*.
- مشروع إعلان بيروت بشأن الحريات النقابية.

<u>الخبراء وأوراق العمل:</u>

- **حوار مفتوح حول الحركة النقابية العمالية في الدول العربية والتحديات التي تواجهها في المرحلة الراهنة .**

1- الأمين العام للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب – الأستاذ / رجب معتوق .

2- رئيس لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربى – الأستاذ / مازن المعايطة .

3- مكتب العمل العربى الأستاذ / خليل أبو خرمة .

- **مفاهيم الحريات النقابية وثوابتها في المنطقة العربية.**

(البروفيسور / إبراهيم غندور)

- **تطور تشريعات العمل العربية. مقارنة بمعايير العمل العربية والدولية؟ خاصة في مجال حق التنظيم والمفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي..**

(الدكتور / عبد الغني عمرو الرويمض)

- **مشروع إعلان مبادئ بشأن *الحوار الاجتماعي في البلدان العربية*.**

(الأستاذ / مازن عودة)

- **مشروع إعلان بيروت بشأن الحريات النقابية.**

(الأستاذ / خليل أبو خرمه)

<u>التوصيات :</u>

اعتماد إعلان بيروت بشأن الحقوق والحريات النقابية ، والطلب من مكتب العمل العربى عرضه على مؤتمر العمل العربى فى دورته القادمة مع التوصية باقراره .

1- دعوة منظمة العمل العربية لتوفير آليات العمل المناسبة للنهوض بالحقوق والحريات النقابية والحوار الاجتماعى فى البلاد العربية ، وتعزيز إجراءاتها وجهودها بإيصال هذه الإعلانات ومبادئها للقيادات السياسية فى البلاد العربية .

2- دعوة الدول العربية إلى موائمة تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع المعايير العربية والدولية بشأن الحقوق والحريات النقابية ، وتوجيه إدارات العمل لمراعاة ذلك فى التطبيق الفعلى على أرض الواقع .

3- دعوة منظمات العمال وأصحاب الأعمال فى الدول العربية ، للمشاركة فى إعداد التقارير الدورية السنوية التى تقدمها الحكومات فى مجال النشاط المعيارى العربى والدولى ، وحث حكومات بلادهم للتصديق على هذه المعايير خاصة المتعلق منها بالحريات والحقوق الأساسية فى العمل .

4- دعوة منظمة العمل العربية إلى تنشيط فاعلية الأجهزة الرقابية فيها بشأن الحقوق والحريات النقابية وتمكينها من ممارسة دورها فى تعزيز وصيانة هذه الحقوق والحريات النقابية .

5- دعوة منظمة العمل العربية لإنشاء مرصد عربى لرصد واقع الحريات والحقوق النقابية فى الدول العربية وما تم احرازه من تقدم فى هذا المجال.

6- دعوة حكومة مملكة البحرين إلى إعادة كافة المفصولين فى مقدمتهم النقابيين إلى أعمالهم والوفاء بما وعدت به منظمة العمل العربية بهذا الشأن .

7- دعوة الاتحادات العمالية القطرية لتحقيق مشاركة أوسع لتمثيل المرأة العربية العاملة فى مجالس إدارتها على كافة المستويات القيادية وفى المؤتمرات والندوات التى تدعى إليها .

8- دعوة منظمة العمل الدولية والمنظمات النقابية العالمية للضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلى من أجل احترام الحقوق والحريات النقابية فى فلسطين والجولان ووقف انتهاكاتها المتكررة للحريات والحقوق النقابية ، وتمكين العمال فى جنوب لبنان من ممارسة حقهم فى العمل بوقف اعتداءاتها المتكررة وإزالة الإلغام التى زرعتها .

9- دعوة الدول العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة فيها لتكثيف الجهود على الساحة الدولية للمطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للاراضى العربية المحتلة وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين ، والالتزام بالمواثيق الدولية التى تحرم الاحتلال والعدوان وانتهاك حقوق الإنسان. والتأكيد على عروبة القدس ومكانتها الدينية ، ووقف الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى .

إعلان بيروت

بشأن الحقوق والحريات النقابية

إن المؤتمر العربي الثاني للحقوق والحريات النقابية الذى عقد في بيروت يومي 16 و17 فبراير/ شباط 2012 بمشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية ،

والتزاماً بالميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية ، والميثاق الدولي للعمل ودستور منظمة العمل الدولية ووفاءً لحقوق العضوية فيهما ،

واسترشاداً بأحكام :

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1948.
- الميثاق العربى لحقوق الإنسان الصادر عن القمة العربية السادسة عشرة عام 2004 .
- اتفاقية العمل الدولية رقم (87) لعام 1948 بشأن حق التنظيم النقابي .
- اتفاقية العمل الدولية رقم (98) لعام 1949 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية .
- اتفاقية العمل العربية رقم (8) لعام 1977 بشأن الحقوق والحريات النقابية .
- اتفاقية العمل العربية رقم (11) لعام 1979 بشأن المفاوضة الجماعية .
- الإعلان العالمي بشأن الحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية عام 1998 .

وإذ يؤكد ضرورة الوفاء بالالتزامات الناشئة عن العضوية فى كل من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية والتصديق على دستور كل منهما ، ومبدأ الثلاثية الذى تقوم عليها كل من المنظمتين ،

وإيمانا بأن تعزيز الحقوق والحريات النقابية هو تعزيز للحقوق والحريات العامة، وهى جزء أساسى من حقوق الإنسان التى استقرت فى الضمير والوجدان الإنسانى ،

واقتناعا بأن النهوض بالحقوق والحريات النقابية يعزز المشاركة فى تحمل المسئولية وصنع القرار ، وتحقيق التوازن فى علاقات العمل والتنمية المتوازنة وزيادة القدرة الجماعية على مواجهة التحديات والأزمات ،

وسعيا لدعم الحوار الاجتماعى من خلال شركاء يتمتع كل منهم بالاستقلالية وحرية الرأى ، والقدرة على المشاركة وإثراء الحوار واحترام نتائجه ،

وتعزيزا للديمقراطية فكرا وممارسة ونهج حياة فى التنظيمات النقابية للعمال وتنظيمات أصحاب الأعمال ، وأثر ذلك الكبير على تعزيز المسيرة الديمقراطية فى المجتمعات العربية باعتبارها أكبر منظمات المجتمع المدنى وأهم القوى الاقتصادية والاجتماعية فيها ،

وإقرارا بأن تعزيز وتطبيق الحرية النقابية ، والاعتراف بحق التنظيم النقابى من صميم أهداف وولاية منظمة العمل العربية ، وهما ضروريان لضمان حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان العربية ،

واعترافا بأن على الدول العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة فيها العمل على تطبيق هذه المبادئ فى التشريعات وكل الإجراءات التنفيذية التى تنهض بها وتعززها وتمكنها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها -

يقرر الموافقة على المبادئ التالية :

أولا : **إن الحقوق والحريات النقابية هما جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ، وإن احترام الحقوق النقابية أسوة بغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان واجبة مهما كان مستوى النمو في الدولة المعنية بالأمر .**

ثانيا **: إن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية حقان من الحقوق الأساسية في العمل ، وهما متأصلان في الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية ، وفي دستور منظمة العمل الدولية وأكدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 1995 وإعلان منظمة العمل الدولية لعام 1998 بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .**

ثالثا **: إن الحركة النقابية الحرة والمستقلة تنمو وتقوى على ممارسة نشاطها في مجتمعات ديمقراطية تحترم فيها حقوق الإنسان وتصان فيها الحقوق الأساسية في العمل .**

رابعا **: إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة تتطلب وجود منظمات قوية ومستقلة للعمال وأصحاب الأعمال تستطيع المشاركة في التنمية وتهدف إلى تحقيق الخير والرفاه للإنسان .**

خامسا **: إن الحقوق والحريات النقابية هى أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وشرط لتوافر مبدأ الثلاثية الذي يحميه دستور منظمة العمل العربية ودستور منظمة العمل الدولية .**

سادسا **: إن الحقوق والحريات النقابية تعتبر مصانة إذا ترسخ ذلك في القانون وفي التطبيق الفعلي على أرض الواقع ، وإذا امتد شمولها ونفاذها للقطاع الزراعى والقطاع غير**

المنظم لتحقيق الصوت الجماعي للعمال الذي يمكنهم من الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية .

سابعا : **إن استبعاد شرائح كبيرة من نطاق الحماية والامتيازات التي تنص عليها القوانين لا يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة ولا يعزز العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي .**

ثامنا : **إن وجود منظمات للعمال ومنظمات لأصحاب الأعمال تكون قوية ومستقلة والإقرار الفعلي بحقها في المفاوضة الجماعية ، هو الأداة الرئيسية لإدارة سوق العمل .**

تاسعا : **إن توفير البيئة المحفزة للحرية النقابية والمفاوضة الجماعية بتوفير الإطار القانوني المناسب وإدارة العمل الجيدة والحماية والضمانات اللازمة إلى جانب وجود التنظيمات النقابية القوية والمستقلة - واجب على الدولة .**

عاشرا : **إن تعزيز ثقافة الاعتراف بالحريات النقابية والمفاوضة الجماعية والتشاور الثنائي والثلاثي في علاقات العمل ضماناً لبيئة عمل سليمة - واجب على أصحاب الأعمال .**

حادى عشر **: إن أية حوافز خاصة لجذب الاستثمارات الخارجية يجب ألا تتضمن أي حد من الحريات النقابية في التنظيم والمفاوضة الجماعية .**

ثانى عشر **: إن تحقيق التضامن الدولي لنصرة الحقوق والحريات النقابية يصان بالانضمام للمنظمات الدولية أو توطيد علاقات التعاون معها ويزيد من القدرة على مواجهة الشركات متعددة الجنسية التي تنتهك الحريات النقابية .**

ثالث عشر **: إن العمل حق طبيعى لكل إنسان باحث عنه وقادر عليه وراغب فيه ، فى إطار من حرية الاختيار وتكافؤ الفرص وعدم التمييز .**

رابع عشر **: إن حق تكوين النقابات لا يجوز تقييده بأية قيود تشريعية أو إجراءات إدارية تتعارض مع معايير العمل العربية والدولية ، أو لا تتطلبها مصلحة النظام العام فى الدولة .**

خامس عشر **: إن حق الإضراب عن العمل لا يجوز تقييده إلا بالتدابير التشريعية التى ترتبط بحفظ النظام العام فى الدولة ولا تتعارض مع معايير العمل العربية والدولية.**

وبناء عليه يؤكد المؤتمر :

(1) دعوة الدول العربية التى لم تصادق بعد أو تطبق اتفاقيات العمل العربية والدولية الخاصة بالحقوق والحريات النقابية للتصديق ، والوفاء بالتزامات العضوية فى منظمتى العمل العربية والدولية بشأن الحقوق والحريات النقابية .

(2) دعوة الدول العربية التى لم تصادق بعد أو تطبق اتفاقيات العمل العربية للتصديق عليها ونفاذها إلى التشريع الوطني والوفاء بالالتزامات والمبادئ التي تنص عليها باعتبارها أدوات لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى والنهوض بالتشريعات الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان .

(3) دعوة الدول العربية التى ما زالت إجراءات قيام التنظيمات النقابية العمالية فيها لم تكتمل ، لاستكمال الإجراءات التى تمكن العمال من إقامة تنظيماتهم .

(4) دعوة الدول العربية للعمل على إيجاد البيئة المناسبة لنمو وتطور التنظيمات النقابية وتمكينها من ممارسة الحقوق والحريات النقابية بالشكل اللائق .

(5) دعوة الدول العربية لتعزيز الحوار الاجتماعى والتشاور الذى يدعم الحقوق والحريات النقابية فى الدول العربية .

(6) دعوة منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال لإيجاد مؤسسات الحوار والتشاور التى تحقق اعتراف كل منهما بالآخر واحترام حرية الرأى والسعى للتفاهم المشترك فى مختلف القضايا التى تهم طرفى الإنتاج .

(7) دعوة منظمات العمال لتعزيز عوامل الوحدة فى التنظيم النقابى من خلال الممارسة الديمقراطية واحترام حرية الرأى والفكر والتعبير .

(8) دعوة منظمة العمل العربية لدعم حق التنظيم والمفاوضة الجماعية وتطوير قدرات منظمات العمال وأصحاب الأعمال في الوصول إلى الاقتصاد غير المنظم .

(9) دعوة منظمة العمل العربية لزيادة المساحة الإعلامية للترويج للحقوق والحريات النقابية والديمقراطية في البنيان النقابى وتعزيز دور المفاوضة الجماعية .

(10) دعوة منظمة العمل العربية لتقديم تقرير دورى مرة كل سنتين حول ما يتم تحقيقه في مجال الوفاء لمبادئ هذا الإعلان ، وبيان الصعوبات والتحديات التي تعترضها - يعرض على لجنة الحريات النقابية والهيئات الدستورية في المنظمة .

***

إعلان مبادئ
بشأن
الحوار الاجتماعى في البلدان العربية

إن مؤتمر العمل العربى الذى عقد فى دورته التاسعة والثلاثين (بيروت ، أبريل/ نيسان 2012) ،

إذ يؤكد الالتزام بالميثاق العربى للعمل ودستور منظمة العمل العربية ،

وإذ يستلهم من القيم الراسخة في الدعوة للتشاور والحوار ***" وأمرهم شورى بينهم"*** ، ***"وشاورهم في الأمر"، " شاورهم تكسب عقولهم"، " ما خاب من استشار"،***

وإذ يسترشد بأحكام الاتفاقيات والمواثيق العربية ذات الصلة ، وعلى وجه الخصوص :

- اتفاقيات العمل العربية من (1) إلى (19) ، خاصة الاتفاقية العربية رقم (8) لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية ، والاتفاقية العربية رقم (11) لعام 1979 بشأن المفاوضة الجماعية .
- الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية الصادرة عن مؤتمر العمل العربى – الدورة السادسة والعشرين (القاهرة ، مارس/ آذار 1999) .
- الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل الصادرة عن مؤتمر العمل العربى – الدورة الثلاثين (تونس ، فبراير/ شباط 2003) .
- الاستراتيجية العربية للتدريب والتأهيل المهني (المنامة ، مارس / آذار 2010) .

- إعلان مبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدى العاملة العربية الصادرة عن مؤتمر العمل العربى – الدورة الثانية والثلاثين (الجزائر ، فبراير/ شباط 2005) .
- إعلان الدوحة بشأن التنمية والتشغيل (الدوحة ، نوفمبر/ تشرين ثان 2008) .
- الأجندة العربية للتشغيل (بيروت ، أكتوبر / تشرين أول 2009) .

وإذ يذكر بأحكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة ، وعلى وجه الخصوص :

- الاتفاقية الدولية رقم (87) لعام 1948 بشأن حق التنظيم النقابى .
- الاتفاقية الدولية رقم (98) لعام 1949 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية .
- الاتفاقية الدولية رقم (144) لعام 1974 بشأن المشاورات الثلاثية .
- الإعلان العالمي بشأن الحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية 1998 .
- المعاهدة الدولية بشأن الحوار الاجتماعى والمشاركة ثلاثية الأطراف 2002 .
- الإعلان بشأن العدل الاجتماعى من أجل عولمة عادلة 2008 .
- الميثاق العالمى للوظائف 2009 .

وإذ يؤكد ضرورة وأهمية التشاور الثلاثى بين الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال والتعاون فى توفير مناخ العمل المحفز للاستثمارات فى منشآت ومشاريع العمل الدائم وإيجاد علاقات العمل الجيدة وتوفير الحياة الكريمة للعمال العرب ومواجهة تحدى البطالة والتخفيف من حدة الفقر ،

واقتناعا بأن النهوض بمفهوم الحوار الاجتماعى من شأنه أن يحقق التكامل بين عنصرى العمل ورأس المال والتوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وزيادة القدرة على مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية،

واعترافا بأنه مع توافر الحوار الاجتماعي ينمو العدل وتتعزز الحريات . وبانتفائه يطغي الظلم ويسود القهر وتنعدم عوامل الإيجاد والإبداع والابتكار ،

وإدراكاً من منظمة العمل العربية وبحكم اختصاصها بأهمية العمل من أجل تحقيق التشغيل الكامل ورفع مستويات المعيشة وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي وتوفير الحماية الاجتماعية ومواجهة تحدي البطالة وتعزيز مقومات السلم الاجتماعي في الدول العربية ،

وسعياً لتحقيق التشغيل الكامل والمنتج وتوفير العمل اللائق وتضمين كل ذلك في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتأكيد احترام الديمقراطية ودور منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها منظمات العمال وأصحاب الأعمال في المشاركة في رسم هذه السياسات ،

وتأكيداً لأهمية تكامل الأهداف المحددة في دستور منظمة العمل العربية والميثاق العربي للعمل، والاستراتيجية العربية للتنمية والتشغيل، والاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية، والاستراتيجية العربية للتدريب والتأهيل المهني ، والاستراتيجية العربية للحد من عمالة الأطفال، والإعلان العربي لمبادئ تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية وإعلان الدوحة بشأن التنمية والتشغيل،

والتزاماً بالحوار الاجتماعي وممارسة التشاور والتفاوض والتوافق في إطار من الهيكلية الثلاثية بين الحكومات والمنظمات الممثلة لأصحاب الأعمال واتحادات نقابات العمال على مختلف

المستويات المؤسسية والقطاعية والجهوية والوطنية على المستويين الأفقي والرأسي ضماناً للتطبيق السليم لمعايير وتشريعات العمل وتعزيز نسيج الوحدة للمجتمعات العربية ،

وإيماناً بأن على منظمة العمل العربية والدول الأعضاء فيها حشد كل وسائل العمل المتاحة وطنياً وعربياً لتطبيق هذه المبادئ بالطرق الأكثر فعالية وكفاءة وتعزيز هذا الإعلان .

يقرر الموافقة على المبادئ التالية :

أولاً : اعتماد الحوار الاجتماعي وسيلة وأداة فعالة لحل المشكلات وتعزيز التماسك الاجتماعي ، وأن يشمل الحوار الاجتماعي جميع أنواع المشاورات والتفاوض والاتفاقيات وتبادل المعلومات حول القضايا ذات المصالح المشتركة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

ثانياً : مأسسة الحوار الاجتماعي والتشاور وتضمين ذلك في التشريعات الوطنية في إطار من التوافق والمواءمة مع آليات الحوار والتفاوض التي نصت عليها معايير العمل العربية والدولية.

ثالثاً - يهدف الحوار الاجتماعي إلى :

- دعم الحقوق الأساسية للعمال والإقرار بالحقوق والحريات النقابية وتعزيزها وإلغاء جميع أشكال التمييز والتهميش في العمل .
- إيجاد المناخ الملائم لعلاقات العمل الجيدة التي تعزز دور التشاور والحوار الاجتماعي والتفاوض وتحفز على الاستثمار .
- توطيد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة الأزمات والتحديات التي تواجهها .
- تحسين شروط وظروف العمل وتوفير الحماية الاجتماعية وتحقيق التشغيل الكامل.
- السعي إلى التأسيس للعدالة الاجتماعية والمساواة وصيانة السلم الاجتماعي .

رابعاً : تشكيل مجالس ولجان الحوار الاجتماعي على أسس متوازنة ومتساوية مع احترام حق كل طرف في اختيار ممثليه باستقلال كامل بعيداً عن أي شكل من أشكال التدخل أو الضغوط.

خامساً - تحدد التشريعات الوطنية مهام واختصاصات مجالس ولجان الحوار الاجتماعي على أن يشمل :

- تطوير تشريعات العمل والضمان الاجتماعي والنظم واللوائح المنفذة لها .
- تنمية الحقوق والحريات النقابية وتطويرها وصيانتها واحترامها والحفاظ عليها .
- النهوض بالتشاور والمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات العمل الجماعية .
- تحسين الأجور وربطها بمستوى المعيشة وتحقيق العيش الكريم للإنسان العامل وضمان استقرار منشأة العمل وإنتاجية أفضل للعامل .
- تقديم المقترحات بشأن سياسات الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن بينهما ، وسياسات التشغيل وإبداء الرأي في جميع القضايا المتعلقة بهذه السياسات .
- البت في النزاعات الجماعية وإبرام اتفاقيات العمل بشأنها وفقاً للاختصاص .
- تقديم المقترحات بشأن التصديق على اتفاقيات عمل عربية ودولية غير مصادق عليها من الدولة .

سادساً : إنشاء المجالس الاقتصادية والاجتماعية وتطوير وتفعيل دور القائم منها لتعزيز وتنمية الوظيفة الاستشارية وصولاً إلى ميثاق اجتماعي متكامل يحقق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي .

سابعاً : تعزيز الحوار الاجتماعي الثنائي بين العمال وأصحاب الأعمال على مستوى : المنشأة / القطاع / الوطني في القطاع الخاص ، وبين الحكومة والعمال في القطاع العام واعتماد الحوار الثلاثي في القضايا الكبرى والقضايا التي يخفق الحوار الثنائي في إيجاد الحلول والاتفاق حولها .

ثامناً : استكمال وتعزيز الإطار القانوني المنظم للعلاقات المهنية وضمان حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية وتنظيم ممارسة حق الإضراب .

تاسعاً : تهيئة المناخ المناسب لإنجاح الحوار الاجتماعي والذي يعتبر من أهم مقوماته توافر المناخ الديمقراطي الذي تحترم فيه الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات العامة والنقابية .

عاشراً : يجب أن يراعي الحوار الاجتماعي التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال ، خاصة :

- المنافسة الشديدة الناتجة عن العولمة وحرية التجارة الدولية .
- التكيف مع الأزمات الاقتصادية .
- توفير مقومات المناعة للمؤسسات الاقتصادية وإيجاد الآليات اللازمة لتطويرها .
- التفاعل مع المستجدات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية والدولية .

حادي عشر : يجب أن يراعي الحوار الاجتماعي تعزيز دور نقابات العمال ، خاصة :

- ضمان حرية واستقلالية التنظيم النقابي .
- احترام الحقوق الأساسية في العمل .
- محاربة كل أشكال الاستغلال الاقتصادي أو التمييز في العمل .
- ضمان الآليات الكفيلة بتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً .
- توفير الحماية الاجتماعية ومقومات الوصول للعدالة الاجتماعية .
- تحسين شروط وظروف العمل والنهوض بالمفاوضة الجماعية .

ثاني عشر : لمجالس ولجان الحوار الاجتماعي ثلاثية التمثيل فتح الحوار مع مجموعات أخرى لشمول قضايا معينة خارج إطار قضايا العمل مثل حماية البيئة والمساعدات الاجتماعية .

ثالث عشر : لمجالس ولجان الحوار الاجتماعي فتح الحوار مع المستويات الأعلى من المستوى الوطني لتشمل التجمعات الإقليمية والاتحادات العالمية .

رابع عشر : الحوار الاجتماعي أداة للحوكمة الرشيدة لسوق العمل والاقتصاد الوطني ، والتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحسن الإدارة للأزمات الناتجة عنها مما يضمن مصالح أطراف الإنتاج.

خـامس عشـر : علـى الحـوار الاجتمـاعي اعتمـاد وقيـاس التقـدم مـن خـلال البيانـات والإحصاءات والمعلومات لتحديد مدى الالتزام بمعايير وقوانين العمل ونوعية علاقات العمل وتنظيم سوق العمل والتنمية المتوازنة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي ، ويشمل ذلك :

- توفير فرص العمل .
- التعليم .
- التدريب المهني .
- تحقيق شروط الصحة والسلامة المهنية .
- الحق في التعبير والاعتراف بالآخر .
- الاتفاقيات الجماعية وما تحققه من عدالة الأجور .
- المشاركة في صنع القرار .
- تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة والقضاء على جميع أشكال التمييز في العمل.
- التصديق على الاتفاقيات العربية والدولية ومدى الالتزام بها .

سادس عشر : التركيز على دور الحوار الاجتماعي في دعم وتعزيز مؤسساته، والاهتمام بالقطاع غير المنظم الذي تتزايد العمالة فيه ، والمناطق الحرة ، والشركات متعددة الجنسية ، لتحقيق شروط وظروف العمل اللائق والملائم . والتركيز على الإنتاج وتحسينه كماً وكيفاً .

سابع عشر : حفز التوجه للعمل في مشاريع تشغيل الشباب والصناعات الصغرى ومتناهية الصغر ، والأعمال المنزلية ، والعمل في الريف ، من خلال الإعفاءات الضريبية والشمول بالحماية الاجتماعية وتشجيع العمل التعاوني .

ثامن عشر : تبني الحوار الاجتماعي سياسات تحترم أولوية حق المواطن في فرص العمل وحق تنقل الأيدي العاملة العربية بين دول الوطن العربي ومنحها الأولوية بعد العامل الوطني .

تاسع عشر : تعزيز دور معايير العمل العربية والدولية التي تحقق تنمية وصيانة الحقوق الأساسية في العمل ، وتدعم انتعاش النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل أمام الشباب وتدريبهم وتأهيلهم مهنياً لإكسابهم المهارات التي تحتاجها أسواق العمل وتمكنهم من تكافؤ الفرص .

عشرون : منظمة العمل العربية هي إطار للحوار الاجتماعي العربي ، تعمل على النهوض به من خلال معايير العمل وتأكيد مبدأ الثلاثية في كل أنشطتها وهياكلها وتقديم الدعم الفني لمؤسسات الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني في الدول العربية .

حادي وعشرون : تقوم منظمة العمل العربية بتقديم الدعم اللازم والمساعدة الفنية المطلوبة للترويج لهذا الإعلان فى الدول الأعضاء وجميع الهيئات والجهات ذات الصلة في الوطن العربي ونشر ثقافة الحوار عن طريق وسائل الإعلام وبالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية للتربية والتعليم والتدريب المهني ومنظمات المجتمع المدني .

ثاني وعشرون : يقوم مكتب العمل العربي بمتابعة هذا الإعلان وتقديم تقرير كل سنتين إلى مؤتمر العمل العربي بالتقدم المحرز لتفعيل المبادئ الواردة فيه في ضوء التقارير التى يتلقاها من الدول الأعضاء .

(2) مجال التعاونيات :

(1) اسم النشاط ونوعه : الندوة القومية حول دور التعاونيات في دعم الاقتصاد والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية

رقم النشاط بالخطة :ح .ا /2011/21

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ :بيروت – لبنان 25-2011/11/27

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : 76من أطراف الإنتاج الثلاثة بالإضافة إلي الاتحاد التعاوني العربي والاتحاد الدولي للعمال العرب .

الجهات المشاركة :

- وزارات العمل في الدول العربية
- منظمات أصحاب الأعمال في العربية
- منظمات العمال في الدول العربية
- جامعة الدول العربية
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .
- الاتحاد التعاوني العربي .

أهداف النشاط : تعزيز دور القطاع التعاوني كأحد الروافد الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

- دراسة التدابير الواجب اتخاذها لتفعيل دور التعاونيات في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة والمساهمة في حلها.
- الوقوف على دور منظمة العمل العربية في دعم وتطوير التعاونيات في ظل المتغيرات الاقتصادية.
- مناقشة الخطط التعاونية لملائمة النظم التعاونية مع المتغيرات الاقتصادية والعمل على توحيدها وإيجاد القانون العربي الموحد للتعاون .
- تقوية ودعم الاتحادات القطرية ودفعها لتكوين هياكل تعاونية وتشكيل إتحادات وطنية.
- التعرف على التجارب الناجحة للإتحادات التعاونية في تنمية اقتصادياتها الوطنية.

المحاور وموضوعات النقاش :

- الدور التنموي للتعاونيات في ظل المتغيرات الاقتصادية.
- دور الإتحادات التعاونية في مواجهة المنافسة التجارية العالمية لدعم الاقتصاد الوطني.
- واقع الحركة التعاونية العربية / أنواعها وحجم العضوية فيها واتحاداتها وآفاق تطويرها.
- تحديث التشريعات التعاونية وتطويرها نحو تشريع تعاوني موحد في الدول العربية .

- دور منظمة العمل العربية في دعم وتعزيز دور الحركة التعاونية العربية.
- اثر الحماية الاجتماعية في تعزيز دور النظام التعاوني.
- تجارب قطرية رائدة في تنمية ودعم الاقتصاد الوطني.

الخبراء وأوراق العمل :

- الدكتور / **محمود منصور ورقة عمل بعنوان "الدور التنموي للتعاونيات في ظل المتغيرات ألاقتصادية**
- الأستاذ / **خليل أبو خرمه** مدير إدارة الحماية الاجتماعية والمستشار القانوني بمنظمة العمل العربية ورقة عمل بعنوان" **دور منظمة العمل العربية في دعم وتعزيز الحركة التعاونية العربية**
- الدكتور/ **احمد عبد الظاهر** رئيس الاتحاد التعاوني العربي ورقة عمل بعنوان **" واقع الحركة التعاونية العربية / أنواعها وحجم العضوية فيها واتحاداتها وآفاق تطويرها**
- الدكتور/ **سامي نجيب** الخبير الاكتواري العربي في التأمينات الاجتماعية ورقة عمل بعنوان **" تحديث التشريعات التعاونية وتطويرها نحو تشريع تعاوني موحد في الدول العربية**
- الدكتور/ **. خالد ياسين** ورقة عمل بعنوان" **اثر الحماية الاجتماعية في تعزيز دور النظام التعاوني"**
- الدكتور **احمد عبد الظاهر دور الاتحادات التعاونية في مواجهة المنافسة التجارية العالمية لدعم الاقتصاد الوطني"** وترأس هذه الجلسة

التوصيات :

دعوة الدول العربية إلى :

1- توجيه المزيد من الاهتمام بالنظام التعاوني بكافة أنواعه وفروعه لتمكينه من أداء رسالته الهامة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في مواجهة تحدي البطالة والتخفيف من حدة الفقر.

2- تعزيز دور التعاونيات باعتبارها أحد آليات دعم إقبال الشباب على العمل في الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر ومشاريع تشغيل الشباب وحتى تشكل التعاونيات عامل جذب للعمل في المهن الحرة والصناعات اليدوية والتقليدية.

3- تطوير وتحديث التشريعات التعاونية لتمكن التعاونيات من مواكبة التطورات والتكيف مع المتغيرات وتعزيز مبادئ التعاونيات من سياسات الباب المفتوح والديمقراطية والمساهمة الإيجابية والفعالة في تحقيق أهداف التعاونيات.

4- زيادة تسهيلات الاقتراض للتعاونيات ،ومنحها الإعفاءات للآليات والمواد التي يستخدمها الأعضاء في إنتاجهم ومساعدتهم في عمليات التسويق وإقامة معارض لبيع منتجاتها.

5- توفير الحماية التأمينية والاجتماعية للعاملين في القطاع التعاوني في كافة الأنشطة الاقتصادية مع التركيز على القطاع الزراعي الذي يشغل قطاع واسع من العمال خاصة في الريف العربي.

6- توفير مقومات المناعة للمؤسسات التعاونية وإيجاد الآليات الأزمة لتطويرها لتمكينها من التكيف مع الأزمات الاقتصادية ومتطلبات المنافسة الشديدة الناتجة عن العولمة وحرية التجارة الدولية.

7- تحفيز وتعزيز الحركة التعاونية ومراجعة أوضاعها التنظيمية لجعلها أكثر ديمقراطية وقدرة على الاستمرار ودفع دماء جديدة في شرايينها وتفعيل دورها في التنمية الشاملة.

8- توفير بنك معلومات عن التعاونيات والأنشطة التعاونية، وإيجاد نظام لتدقيق المعلومات وتجديد البيانات بشكل منتظم.

9- نشر الثقافة التعاونية من خلال جهد تعليمي وإعلامي بالمشاركة والتنسيق مع التنظيمات التعاونية لكسب المزيد من الأعضاء وتنمية السلوك والفكر التعاوني لدى الأفراد.

10- دعوة كل من منظمة العمل العربية والإتحاد التعاوني العربي للعمل على عقد مؤتمر عربي للتعاونيات يشكل وقفة مراجعة لإنجازات والتحديات التي واجهت الحركة التعاونية العربية ، وإستشراف لآفاق المستقبل وسبل النجاح للمرحلة القادمة.

***

(2) إسم النشاط : المشاركة فى اجتماعات مجلس ادرة الاتحاد التعاوني العربي والندوة العربية حول " التعاونيات واقتصاد السوق الاجتماعي "

مكان وتاريخ التنفيذ : القاهرة 8-2011/12/10

الجهة المعنية بالتنفيذ : الاتحاد التعاوني العربي

الجهات المشاركة : الاتحادات التعاونية بالدول العربية

طبيعة مشاركة المنظمة : المشاركة والنقاش

أهم المحاور وموضوعات النقاش :

1) المدخل التعاوني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية
2) اقتصاد السوق الاجتماعي – مخل نظري

(2) مجال التأمينات الاجتماعية :

(1)اسم النشاط ونوعه : حلقة إقليمية حول : " توسيع نطاق شمولية مظلة التأمينات الاجتماعية "

رقم النشاط بالخطة : (خ / 9 / 2011م).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية – 13-15 ديسمبر / كانون الأول 2011 قاعة المركز بالخرطوم .

الجهات المستفيدة من النشاط :

- نظم التأمينات الاجتماعية بكل من مصر والسودان .
- أطراف الانتاج الثلاثة بالقطرين .

الجهات المشاركة :

- صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي – جمهورية مصر .
- صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال الخاص – جمهورية مصر.
- الاتحاد الدولي لنقابات عمال العرب – جمهورية سوريا .
- الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي – جمهورية السودان .
- الصندوق القومي للتأمين الصحي – جمهورية السودان .
- الصندوق القومي للمعاشات – جمهورية السودان .
- وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي – جمهورية السودان .
- وزارة العمل – جمهورية السودان .
- الاتحاد القومي لنقابات عمال السودان – جمهورية السودان .
- اتحاد اصحاب العمل – جمهورية السودان .
- الاتحاد العربي للعاملين بالزراعة والصناعات الغذائية – جمهورية السودان.
- اتحاد العمال المتقاعدين – جمهورية السودان .
- اتحاد المعاشيين – جمهورية السودان .

الأهداف :

تهدف الحلقة لتحقيق الآتي :

1- الوقوف على تجربة الدول العربية في مجال توسيع مظلة التأمينات الإجتماعية.

2- الوقوف على المشاكل التي تواجه توسيع مظلة التأمينات الإجتماعية .

3- العمل على حل مشكلة الفئات غير المشمولة بأنظمة التأمينات الإجتماعية وفق برامج زمنية تراعي الأولويات في ضوء الإمكانات المتاحة لدى كل دولة وفق ظروفها الإقتصادية والإجتماعية

المحاور :

تتناول الحلقة المحاور التالية :

1. واقع توسيع نطاق شمولية التأمينات الإجتماعية – نماذج من الدول العربية.
2. تجربة الدول العربية في تغطية العاملين بالقطاع غير المنظم بالمظلة التأمينية .
3. المشاكل التي تواجه التأمين على الفئات المستثناه .
4. الجوانب القانونية لتوسيع نطاق شمولية التأمينات الإجتماعية .
5. المشاكل التي تواجه توسيع نطاق شمولية المظلة التأمينية وكيفية معالجتها.
6. دور منظمة العمل العربية في توسيع مظلة التأمينات الإجتماعية.

الخبراء واوراق العمل :

1) الدكتور صبري عبد المطلب – جمهورية مصر – ورقة عمل بعنوان : " مدى شمولية نظم التأمينات الاجتماعية في جمهورية السودان ".
2) الدكتور صبري عبد المطلب – جمهورية مصر – ورقة عمل بعنوان : " حلول مقترحة لشمول العمالة غير المنتظمة بالتأمين الاجتماعي ".
3) الدكتور صبري عبد المطلب – جمهورية مصر – ورقة عمل بعنوان : " المشاكل التي تواجه توسيع نطاق التغطية التأمينية لتشمل العمالة غير المنتظمة (الهامشية) " .
4) الأستاذ أحمد الريح – خبير قوانين العمال والتأمينات الاجتماعية - جمهورية السودان – ورقة عمل بعنوان : " الجوانب القانونية لتوسيع نطاق شمولية التأمينات الاجتماعية ".
5) الاستاذ محمد علي عبد النبي – المستشار الفني بالصندوق القومي للتأمين الاجتماعي بجمهورية السودان – ورقة عمل بعنوان : " المشاكل التي تواجه التأمين على الفئات المستثناة تجربة السودان ".
6) د. خالد محمد يسن – مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية – ورقة عمل بعنوان : " دور منظمة العمل العربية في توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية".

التوصيات :

- يتعين التركيز على رفع مستوى الوعي التأميني بين المؤمن عليهم بأساليب غير تقليدية لتحقيق أقصى استفادة من نظم التأمينات الاجتماعية المتاحة.
- تكثيف الجهود لوضع سياسات غير تقليدية لمحاربة التهرب من التأمين بكل أشكاله لما له من أضرار بالغة على إقتصاديات التأمين الاجتماعي وعلى الفئات الخاضعة لأحكامه في نفس الوقت .
- العمل على توفير إمكانات العلاج والرعاية الطبية وانتشارها جغرافيا لإمكان مد مظلة التأمين الصحي لتشمل أكبر عدد ممكن من المؤمن عليهم ومن السكان بصفة عامة بإعتبار أن الخدمة الصحية مشروعا قوميا يتعلق بحق من الحقوق الأساسية للمواطنين .
- ضرورة توافر امكانيات العلاج والرعاية الطبية والمتطلبات الادارية التي تسمح بمد مظلة التأمين الصحي في السودان لتشمل العاملين في المنشآت التي يقل فيها عدد العاملين فيها عن

عشرة عمال وذلك تدعيما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل مخرجا هاما من تفاقم أزمة البطالة .

- يتعين أن تنتهج الدول العربية السياسات والبرامج التي تحقق توسيع نطاق شمولية مظلة التأمينات الاجتماعية ، على أن يتضمن :
  - امتداد التغطية التأمينية لقطاعات جديدة من المواطنين لم تشملهم من قبل .
  - امتداد التغطية التأمينية لمناطق جغرافية جديدة غير مشمولة بالحماية .
  - تدعيم النظم التأمينية المطبقة بأنواع جديدة من التأمينات لم تكن مطبقة من قبل مثل تأمين البطالة /التعطل – التأمين الصحي – تأمين الامومة – والاعباء العائلية .
  - إستحداث أنواع جديدة من المزايا / المنافع التأمينية لم يكن معمولا بها من قبل.
  - التخفيف من شروط منح المزايا / المنافع التأمينية السارية لتحقيق فاعلية أكبر لنظام التأمينات الاجتماعية .
  - امتداد التغطية التأمينية لتشمل كامل الأجر الفعلي الشامل للمؤمن عليه بهدف معادلة الاجر التقاعدي بالأجر قبل التقاعد .
- ويتعين أن يكون هذا التوسع مرتبط بتوافر آلية التنفيذ وإمكانات التطبيق وبعد إعداد الدراسات الاكتوارية اللآزمة .
- وفي ضوء هذه الحقائق التي خلصت اليها هذة الحلقة في كل من مصر والسودان ، فإن مفهوم شمول التغطية التأمينية الذي تستهدفه النظم العربية للتأمين الاجتماعي يجب أن ينظر اليه من زاوية أخري في ظل الاتجاهات الحديثة للضمان الاجتماعي التي تتبنى فكرة تقسيم الحماية التأمينية الى شرائح في ضوء الاحتياجات الفئوية مع إعطاء أهمية متعاظمة للقرار الفردي .
- يتعين اصدار قانون موحد للتأمين الاجتماعي يطبق في شأن فئات القوي العاملة غير المنظمه في الوطن العربي .
- إدخال فئة جديدة ضمن منظومة نظام التأمين الإجتماعى يتطلب تحديد وتعريف قانونى واضح للفئة الجديدة يحدد بوضوح تام من هم (المستهدفون) .
- إجراء مسح شامل يحدد المستهدفين - أعدادهم– أماكن تواجدهم – الحد الأدنى والأعلى لدخولهم – الظروف الإقتصادية والإجتماعية التى تؤثر على كسبهم وإستمراريته .
- تقدم بيانات المسح الإحصائى للخبير الأكتوارى لتحديد فئات الإشتراك وتحدد المزايا إستناداً على نسب الإشتراك وتحديد شروط الإستحقاق مع تحديد الحد الأدنى للمشتركين الواجب توافرهم لإستمرارية النظام وأى إفادات فنية أخرى .
- يجب علي الدولة أن يتوافر لديها الامكانيات والادوات التي تستطيع من خلالها اجراء حصر دقيق لفئات العمالة غير المنتظمة وأماكن تواجدها ، وتصنيفها من حيث العمر والنوع ، وتخصصاتها ، ومستوياتها المهنية ، والحالة التعليمية ، وغيرها من البيانات التي تستخدم في تحديد معالم نظام جديد مقترح لنشر الحماية التأمينية عليها .
- ضرورة إلتزام الدول العربية بالتصديق على إتفاقيات العمل العربية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية وعمال الزراعة خصوصاً الاتفاقيات رقم " 3 " لعام 1971م والاتفاقية رقم " 12 " لعام 1980م والاتفاقية رقم " 14 " لعام 1981م .

- إيجاد صيغة مرنة للتأمين على القطاع غير المنظم خصوصاً وأن دخول العاملين في ذلك القطاع غير منتظمة بالاضافة إلى انتشارهم في رقعة جغرافية كبيرة .
- أن تواصل منظمة العمل العربية والمركز العربي للتأمينات الاجتماعية جهودهما وإعطاء موضوع توسيع شمولية نظم التأمينات الاجتماعية أولوية في الدراسات وحلقات النقاش القطرية والقومية ومتابعة ما ينتج عنهما من توصيات لتنفيذها.
- التوصية لدى المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بتنظيم حلقات قومية أو قطرية حول القضايا التأمينية المثارة بشدة حالياً وعلى الأخص :
- المعالجة التأمينية لحالات التفاوت الشاسع في مستوى الأجور في القطاعات المختلفة .
  - كيفية الإستفادة من الأساليب الجديدة للتأمينات الإجتماعية وخاصة الأسلوب المعتمد على " تعريف الإشتراكات " ومجالات تطبيقه .
  - أساليب تعديل المعاشات لتتناسب مع الأرقام القياسية للأسعار ومصادر تمويل الزيادات ومدى دوريتها .
  - أهمية التكامل في كل دولة من الدول العربية .

***

(2) ***اسم النشاط ونوعه :*** **المؤتمر الأول للجمعية العربية للضمان الاجتماعى - *قومي***

رقم النشاط بالخطة : (ح . إ + خ /2012/10)

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ : ((بيروت ، 20 - 21 فبراير/ شباط 2012))

الجهة المستفيدة من النشاط : وعدد المستفيدين حضر 25 عضوا .

الجهات المشاركة : 14 مؤسسة من مؤسسات الضمان الاجتماعي في 9 دول عربية بالاضافة إلى مدير عام واعضاء من مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان

طبيعة مشاركة المنظمة : الإعداد والتنفيذ

أهداف النشاط :

أولت منظمة العمل العربية اهتماما كبيرا بموضوع الضمان الاجتماعى ، منذ بداية إنشائها عام 1965 ، حيث نص الميثاق العربى للعمل فى مادته الأولى على **" توافق الدول العربية على أن هدفها هو تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى القوى العاملة فيها "** ، كما نصت المادة الرابعة من الميثاق على **" توافق الدول العربية على أن تعمل على بلوغ مستويات متماثلة فى التشريعات العمالية والتأمينات الاجتماعية "**، كما نص دستور المنظمة فى مادته الثالثة على أن من أهداف المنظمة **" توحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل فى الدول العربية كلما أمكن ذلك "** و**" وضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم "** .

والتزاما بذلك قامت المنظمة بإصدار عدد من اتفاقيات العمل العربية بشأن التأمينات الاجتماعية منها : **الاتفاقية العربية رقم (3) لعام 1971 بشأن المستويات الأدنى للتأمينات الاجتماعية ، والاتفاقية العربية رقم (14) لعام 1981 بشأن حق العامل العربى فى التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل فى أحد الأقطار العربية ، كما أصدرت المنظمة عام 1996 الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية ، استجابة لتوصيات الندوة العربية للتأمينات**

الاجتماعية التى عقدت بشكل دورى منتظم مرة كل عامين على مدار ثلاثين سنة ، وكانت تتميز بمستوى وعدد الحضور من مشاركين ومؤسسات تأمينات اجتماعية من جميع الدول العربية . وتطور عمل الندوة وتحولت إلى لجنة تنسيقية عام 2002 واتخذت من بيروت مقرا لها تلبية لاستضافة كريمة من حكومة الجمهورية اللبنانية وفقا لبروتوكول تعاون بينها وبين منظمة العمل العربية .

ثم تطور الطموح بتحويل اللجنة التنسيقية إلى جمعية عربية للضمان الاجتماعى، وترجم هذا الطموح إلى واقع ملموس فى المؤتمر العربى الأول للضمان الاجتماعى الذى عقد فى شرم الشيخ فى ديسمبر/ كانون الأول 2009 ، وأوصى الهيئات الدستورية للمنظمة بإقرار إنشاء الجمعية العربية للضمان الاجتماعى ، وتم **إقرار ذلك بقرار من مؤتمر العمل العربى فى دورته السابعة والثلاثين (المنامة ، مارس/ آذار 2010) وأن تكون بيروت مقرا دائما للجمعية** .

<u>الخبراء وأوراق العمل</u> : آفاق ومستقبل الضمان الاجتماعي في الدول العربية ، الدكتور / سامي نجيب

<u>التوصيات :</u> **<u>البند الاول : بشأن انتخاب رئيس للجمعية العمومية (المؤتمر) ونائباً له .</u>**

- انتخبت الجمعية العمومية د. محمد كركي المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / لبنان **رئيسا للجمعية العمومية** .
- انتخبت الجمعية العمومية د. حافظ العموري مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي/ تونس **نائبا للرئيس**

◘ ◘ ◘

<u>البند الثاني : بشأن بروتوكول التعاون بين حكومة الجمهورية اللبنانية ومنظمة العمل العربية بشأن مقر الجمعية.</u>

- توصي الجمعية العمومية باعتماد بروتوكول التعاون بشأن مقر الجمعية بعد ادخال التعديلات التي أقرها السادة الاعضاء أثناء المناقشة .

◘ ◘ ◘

<u>البند الثالث : بشأن اعتماد نظام الجمعية وتقديم أية مقترحات بشأنه لعرضها على مؤتمر العمل العربى فى دورته القادمة</u> :

- توصي الجمعية العمومية باعتماد النظام الاساسي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي واحالة ملاحظات السادة الاعضاء إلى مكتب العمل العربي تمهيدا لاحالته إلى مؤتمر العمل العربي في دورته القادمة لاعتمادها .

<u>البند الرابع : بشأن اختيار شعار الجمعية .</u>

- تكليف المكتب التنفيذي للجمعية باعتماد شعار للجمعية ، وكذلك اعتماد الخاتم الرسمي لها ودعوة مؤسسات التأمينات الاجتماعية والمركز العربي للتأمينات الاجتماعية للمساهمة في تقديم نماذج لشعار مقترح للجمعية ، واعلام مكتب العمل العربي بذلك .

البند الخامس والسادس بشأن اعتماد خطة عمل الجمعية لعامي 2012 / 2014، وتحديد أسس مساهمة الأعضاء في تمويل برامج خطة عمل الجمعية .

- تفويض وتكليف المكتب التنفيذى للجمعية بإعداد تقرير بهذا الشأن فى ضوء الاتصال والتنسيق مع مؤسسات الضمان الاجتماعى ، وخاصة التى تعذر حضور ممثلين عنها هذا الاجتماع .

البند السابع : انتخاب المكتب التنفيذي للجمعية وفقاً للنظام .

1. تم بالاقتراع السري انتخاب السادة التالية أسماؤهم لعضوية المكتب التنفيذي للدورة الاولى 2012 – 2014 :
   - تونس - **السيد / سيد بلال** مدير عام الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية
   - السودان – **السيد/ أحمد علي أحمد** مدير عام الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي
   - سوريا - **د. خلف العبد الله** مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
   - العراق - **السيد / أحمد عبد الجليل حسين** رئيس الهيئة العامة للتقاعد الوطنية
   - لبنان - **د. محمد كركي** المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
   - موريتانيا - **السيد / محمد عال ولد الددو** المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
   - اليمن - **السيد / أحمد صالح سيف** المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
2. دعـــوة مؤتمر العمل العربي في دورتـــه القادمة لاختيار ممثلين عن الفرق الثلاث (ممثل عن كل فريق)
3. دعوة المدير العام لمنظمة العمل العربية لتسمية ممثل لمكتب العمل العربي في عضوية مجلس المكتب التنفيذي للجمعية .

◘ ◘ ◘

رابعاً : آفاق ومستقبل الضمان الاجتماعى فى الدول العربية :

ناقشت الجمعية العمومية ورقة عمل بعنوان آفاق ومستقبل الضمان الاجتماعي في الدول العربية ، عرضها **الاستاذ الدكتور / سامي نجيب** خبير التأمينات الاجتماعية .

◘ ◘ ◘

خامساً : توقيع بروتوكول التعاون بشأن مقر الجمعية العربية للضمان الاجتماعى .

أمام الجمعية العمومية تم توقيع بروتوكول التعاون بشأن مقر الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ووقعه عن الجمهورية اللبنانية الدكتور محمد كركي المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، وعن منظمة العمل العربية معالي الاستاذ أحمد محمد لقمان المدير العام للمنظمة. وعلى ذلك اختتمت اجتماعات الجمعية العمومية للجمعية العربية للضمان الاجتماعي .

(2)إسم النشاط ونوعه : "المشاركة فى آليات نظم التأمينات الاجتماعية وقدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية" .

رقم النشاط بالخطة :ح .ا / 6/ 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : ادارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ بيروت, 28 - 30 / 11 /2011:

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين : 60 مشارك من أطراف الإنتاج الثلاثة بالإضافة إلي مؤسسات الضمان الاجتماعي بالدول العربية والاتحاد الدولي للعمال العرب .

الجهات المشاركة :

- وزارات العمل في الدول العربية
- منظمات أصحاب الأعمال في العربية
- منظمات العمال في الدول العربية
- مؤسسات الضمان الاجتماعي بالدول العربية
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
- اتحاد معاشي التامين الاجتماعي

أهداف النشاط :

- التأكيد على أن إلزامية التأمينات الاجتماعية تتيح آلية لتوفير الموارد الاقتصادية لتفعيل التكافل الاجتماعي بين جميع المواطنين من خلال أساليب التمويل الجزئي والمرحلي ضمانا للحد الأدنى لمستوى المعيشة (مشكلة الفقر) بمراعاة الإحصاءات المتقدمة للسكان وتوزيع الدخول .
- التعريف بتكامل نظم التأمينات الاجتماعية مع التدابير التكميلية (التي توفرها شركات المعاشات الاختيارية وصناديق التأمين الخاصة) ووثائق التأمين الفئوية الفردي (التي توفرها شركات التأمين) بما يتيح آلية لتوفير مزايا تحقق الدور التأميني في ضمان مستوى المعيشة .
- العمل على توفير آلية لاستثمار أموال الضمان بشكل يحقق الربح والأمان وتوفير السيولة النقدية.
- التأكيد على دور الإعلام في تفعيل آليات التامين الاجتماعي ومد مظلة الحماية الاجتماعية والتوسع في تطبيق فروع جديدة من التأمينات الاجتماعية .
- تبادل الخبرات والتجارب فيما بين الدول العربية في مجال شمولية التأمينات الاجتماعية وصولاً للضمان الاجتماعي المنشود.

المحاور وموضوعات النقاش :

- آليات نظم التأمينات الاجتماعية وقدرتها على مواجهة الأزمات ومحاربة الفقر.
- التحديات التي تواجه مستقبل التأمينات الاجتماعية في الوطن العربي .
- دور استثمار نظم التأمينات الاجتماعية في مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- اثر الخصخصة على نظم التأمينات الاجتماعية العربية.
- دور الإعلام في تفعيل آليات التأمينات الاجتماعية وتوسيع شمولية التغطية.
- دور النظم التكميلية في رفع مستوى المعيشة للمعاشيين
- دور منظمة العمل العربية في تعزيز الحماية الاجتماعية
- عروض قطرية والتقرير الختامي والتوصيات

الخبراء وأوراق العمل .

(دور استثمار أموال نظم التأمينات الاجتماعية في مواجهة الأزمات الاقتصادية) قدم الورقة الأستاذ عثمان سلمان محمد نور مفوض الجهاز الاستثمار للضمان الأجتماعى بجمهورية السودان آليات نظم التأمينات الاجتماعية وقدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية)قدمها البروفسور سامي نجيب ملك خبير أنظمة التأمينات والاستشارى والمحكم من جمهورية مصر العربية، (التحديات التي تواجهه مستقبل التأمينات الاجتماعية في الدول العربية(،قدم الورقة الدكتور خلف العبداللة المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية – الجمهورية العربية السورية ، (أثر الخصخصة على نظم التأمينات الاجتماعية العربية، قدم الورقة البروفسور سامي نجيب خبير أنظمة التأمينات /الاستشاري والمحكم وأستاذ التامين بجامعة بني سويف، (دور الأعلام في تفعيل آليات التأمينات الاجتماعية وتوسيع شمولية التغطية) مقدم الورقة الدكتور محمد إبراهيم كركى: المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي جمهورية لبنان، (دور النظم التكميلية في رفع مستوى معيشة المعاشين) قدم الورقة الدكتور خالد محمد يسن مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية – الخرطوم ، (دور منظمة العمل العربية في تعزيز الحماية الاجتماعية (قدم الورقة الأستاذ خليل ابوخرمة مدير إدارة الحماية الاجتماعية منظمة العمل العربية ،**- التوصيات :**

دعوة الدول العربية إلى :

1- امتداد نظم التأمينات الاجتماعية أفقيا لتشمل جميع أنواع القوى العاملة ورأسيا لتشمل جميع أنواع التأمينات الاجتماعية بما في ذلك التأمين على البطالة.

2- تحقيق الاستقرار والاستدامة المالية لنظم التأمينات الاجتماعية بمراعاة سماتها الأساسية باعتبارها نظام تأمين إجباري ذو مصادر تمويل متعددة يهدف إلى تحقيق مزايا مستمدة من القانون تحقق الحد الأدنى لنفقات المعيشة دون ربطها واستحقاقها بالقدرة التمويلية للمواطن.

3- ملائمة قيمة المعاشات مع التغير في المستوى العام للأسعار وتوفير التمويل اللازم لها من خلال الموازنة العامة للدولة أو من خلال السياسة الاستثمارية للصناديق أو كليهما.

4- توجيه استثمار احتياط صناديق التأمينات نحو الاستثمارات قليلة المخاطر وبما يحقق درجة من التوازن بين الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب الحق في الصناديق الاجتماعية.

5- تشجيع صناديق التأمينات العربية بعمل استثمارات مشتركة في أكثر من دولة عربية وبحسب الفرص الاستثمارية المناسبة وفي هذا الصدد نوصي المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع الصناديق لعمل دراسات جدوى لفرص استثمارية مناسبة في البلدان العربية لتسهيل استثمارات الصناديق العربية في هذه المشاريع بشكل مباشر.

6- إعادة النظر في معادلة حساب المعاش المبكر في ظل الخصخصة لماله من آثار سلبية على كل من العامل والصناديق التأمينية، وقد يكون من المكاسب

7- أن تتحمل الحكومات تبعات آثار الخصخصة وعدم تحميلها لصناديق التأمين الاجتماعي.

8- دعم صناديق التأمينات الاجتماعية لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي أثرت سلبا على الصناديق حتى لا تصل إلى مرحلة العجز.

9- استكمال إجراءات تشكيل الجمعية العربية للضمان الاجتماعي والتي أقر إنشاؤها في شرم الشيخ سنة 2009 م، وصادق عليها مؤتمر العمل العربي ، والمنامة 2010 م، وحث مؤسسات الضمان على المشاركة في مؤتمرها الأول.

10- المصادقة على اتفاقيات العمل العربية غير المصادق عليها والخاصة بالتأمينات والضمان الاجتماعي والبدء بتطبيقها.

11- توصي الندوة المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بعمل دراسة لتشريع عربي إطاري تسترشد به نظم التأمينات الاجتماعية.

12- مراعاة قوانين التأمينات ومبادئها المتعارف عليها عند اصدار ايه تشريعات ذات صلة.

13- توصي الندوة نظم الضمان والتأمينات الاجتماعية الاستفادة من مختلف الوسائل الإعلامية المتاحة لتحقيق الأهداف السامية والنبيلة التي أنشئت من اجلها. وتوعية المستفيدين وأصحاب العمل وحثهم على الالتزام بواجباتهم ومعرفة الحقوق والمزايا التي يحصلون عليها بالإضافة إلى شرح أهميه هذه النظم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لاسيما في إعادة توزيع الثروة وتأمين الحماية الاجتماعية على أن يتم ذلك بشفافية تامة حتى تنال ثقة الجمهور بها.

14- توصي الندوة وزارات التربية والتعليم في جميع الدول العربية إدخال الثقافة التأمينية ضمن مناهج التربية الوطنية لتعزيز الضمان والتأمينات الاجتماعية والذي سيسهم في تحقيق مستوى من الثقافة التأمينية والوعي بأهميتها.

***

(3) إسم النشاط : المؤتمر الأول حول :المشاركة فى " منظومة التمويل الأصغر وتأميناته"

الجهة المعنية المشاركة فى : مجموعة الجهود المشتركة للإستشارات والتطوير(معهد القيادة والإدارة البريطاني).

مكان وتاريخ التنفيذ: بفندق السلام روتانا وذلك في الفترة من 15 – 17 / نوفمبر 2011م .

الجهات المشاركة :

1. شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة .
2. بنك السودان المركزي .
3. بنك فيصل الإسلامي .
4. البنك السعودي السوداني .
5. البنك الزراعي .
6. بنك الثروة الحيوانية .
7. بنك الأسرة .

التوصيات :

1. إعفاء مشاريع التمويل الأصغر في الرسوم الحكومية لمدة عامين .
2. تطوير برنامج تدريبي لتأمين التمويل الأصغر .
3. في منظومة التأمين الخاصة بالتمويل الأصغر والجانب المادي والتكافل يجب أن لا تكون الرؤيا تأمينية بحتة أي البحث عن تضخيم المحفظة الانتاجية وإنما تبقى الإنطلاقة في كل الخطوات المحافظة على المشاريع الصغيرة التي يتم تمويلها في حالة التشغيل بدلاً من تطبيق الشروط الخاصة بالتعويض عن الإعسار دون البحث عن بداية الإعسار قبل أن يستفحل .

4. تحفيزاً للمستفيدين للإلتزام بشروط التمويل والتعاقد ، فإن المقترح أن يتم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بحيث يتم منح المستفيد الذي يلتزم بكل الشروط لمدة سنتين متتاليتين جائزة تتمثل بخصم خاص في سعر التأمين ، وايضاً قيام البنك باعفاء المستفيد من سداد دفعة أو أكثر من الاقساط المترتبة عليه.

***

(4)<u>إسم النشاط :</u> المشاركة فى ورشة عمل حول : تطوير المرجعيات الهيكلية ، إنشاء وتشبيك قسم عمل الأطفال بالوزارة .

<u>مكان وتاريخ التنفيذ</u> :قاعة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية - الخرطوم – 29 – 30 نوفمبر 2011م .

<u>الجهة المعنية بالتنفيذ :</u>وزارة العمل جمهورية السودان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومجموعة الإتحاد الأوربي.

<u>الجهات المشاركة :</u>

1. **وزارة الزراعة الإتحادية .**
2. **وزارة العمل .**
3. **الحكم المحلي – مكتب العمل .**
4. **إتحاد عمال السودان .**
5. **إتحاد أصحاب العمل .**
6. **وزارة التربية .**
7. **الجهاز المركزي للإحصاء .**
8. **وزارة الصناعة .**
9. **وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي – رعاية الأسرة والطفل .**
10. **I L O / TACKLE .**
11. **C D F**

<u>أهم المحاور :</u>

1. مجانية وإالزامية التعليم .
2. الدعوة إلى حسن توظيف المورد البشري وتنظيم عمليات إستخدامه .
3. إقرار مبدأ العمل حق وواجب لكل راغب فيه وقادر عليه .
4. تشجيع الإستثمار المنتج توفيراً لفرص العمل اللائق ومناهضة مشكلة الفقر .
5. الإهتمام بمسح وتصنيف وتخطيط القوى العاملة .
6. دعم البرامج والأنشطة الرامية إلى حماية ورعاية الطفولة .
7. العمل على نشر الوعي وإزكاء القيم الفاضلة بين الأفراد والأسر .

أهم التوصيات :

1. يشكل عمل الأطفال ظاهرة إجتماعية غير حميدة في عمومياتها إذ أن الوضع السليم لأي طفل ألا يخرج من مثلث المنزل ، المدرسة والملعب أو الملهى إلا لضرورة حتمية .
2. يعتبر إقحام الأطفال أو تشجيعهم لمزاولة أي شكل من أشكال الأعمال الخطرة جريمة إنسانية ومعصية دينية لا تتغير إلا بالتوبة والإقلاع الفوري عنها .
3. وراء كل حالة من حالات عمل الطفل توجد أسرة إما فقيرة أو غافلة أو مفككة كما يوجد صاحب عمل إما جشع أو سادي .
4. وجود السياسات والتشريعات بدون توفير المقومات والمعينات اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع بجعلها هباءاً منثوراً .
5. تضافر الجهود العملية وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية من شأنه التعجيل بالقضاء على ظاهرة عمل الأطفال .
6. مشروع معالجة عمل الأطفال من خلال التعليم أنموذج طيب لمشاريع التعاون الدولي وتجسيد مبدأ تكامل الأدوار على المستوى الوطني .

***

(5)إسم النشاط : المشاركة فى لجنة إعداد مشروع قانون الضمان الإجتماعي السوداني .

الجهة المعنية بالتنفيذ : وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي – جمهورية السودان .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – نوفمبر – ديسمبر 2011م .

طبيعة مشاركة المنظمة : شارك د.خالد محمد يسن مدير المركز في عضوية اللجنة .

الجهات المشاركة :

- **وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي .**
- **وزارة العمل .**
- **وزارة المالية والاقتصاد الوطني .**
- **الصناديق الاجتماعية .**
- **الاتحاد القومي لنقابات عمال السودان .**
- **اتحاد أصحاب العمل .**
- **المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .**
- **بعض الخبراء .**

اهم المحاور : تم إعداد مشروع القانون بصورة نهائية حسب امر التكليف للجنة .

***

(6)إسم النشاط ونوعه : منتدى التأمين الإجتماعي السادس – قطري .

حول : مشروع قانون الضمان الإجتماعي السوداني 2012م .

رقم النشاط بالخطة : (خ /13 / 2012) .

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ : قاعة المركز العربي للتأمينات الإجتماعية .27 مارس / أذار 2012م.

الجهات المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

- أجهزة الضمان الإجتماعي في السودان .
- إتحادات نقابات العمال .
- إتحادات أصحاب الأعمال .

عدد المشاركين (70) شارك .

الجهات المشاركة :

- وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي.
- وزارة العمل .
- وزارة تنمية المواردالبشرية .
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- وزارة العدل .
- وزارة الصحة.
- الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي.
- الصندوق القومي للمعاشات.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- إتحاد أصحاب العمل.
- إتحاد الغرف الصناعية.
- الإتحاد القومي لنقابات عمال السودان.
- إتحاد نقابات عمال ولاية الخرطوم.
- إتحاد نقابات عمال ولاية نهر النيل.
- إتحاد معاشي الخدمة المدنية.
- إتحاد معاشي التأمين الاجتماعي.
- جمعية رواد التأمين الإجتماعي.
- الجهاز الإستثماري للضمان الاجتماعي.
- مجموعة من الخبراء والمختصين والإعلاميين.

أهم المحاور : طرح مشروع قانون الضمان الإجتماعي ومذكرته التفسيرية للمشاركين .

التوصيات :

1- إعادة النظر في الفصل الثاني والخاص " بإنشاء الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وتكوينه " بالغاء انشاء ذلك الصندوق والإكتفاء بوظيفة الأمين العام للضمان الإجتماعي للإشراف على الصناديق وتنسيق عملها وذلك تقليلاً للظل الإداري وخفضاً للنفقات.

2- إستعجال إعداد الدراسة اللازمة للموضوعات المحالة لعمل لوائح وإجراء الدراسات الإكتورية لها وبعد ذلك يتم إدخالها في صلب القانون لإكسابها القوة القانونية لتكون اللوائح قاصرة على اللائحة الإدارية والائحة المالية واللائحة التنفيذية للقانون.

3- إعادة النظر في تقنين المادة (76) الخاصة بتعويض الدفعة الواحدة وذلك بغرض:
أ- تحديد تعريف المنصب الوزاري.

ب- إزالة التمييز في التعويض بين العاملين في القطاع العام والعاملين بالقطاع الخاص.
ج- توحيد الأساس الذي يصرف على أساسه التعويض (أجر التسوية أو كامل الإشتراك)
د- الوضع في الاعتبار للقوانين السارية المختصة بمنح التعويضات والمكافأة وذلك لمنع التعارض بينهما وبين ما جاء بقانون الضمان الاجتماعي.
ه- توضح كيفية معاملة المؤمن عليه في فترة عمله التالية لنيله تعويض الدفعة الواحدة لمرتين حسب ما جاء في المادة 71 (ب) والتي سكت عنها القانون ولم يوضحها.

4- إفراد باب خاص بالمنح والمساعدات الاجتماعية وذلك حتى يتسق مع مسمى القانون " الضمان الإجتماعي ".
5- أهمية إعداد مذكرات تفسيرية واضحة لكل ما ورد بالقانون من نقاط تحتاج للتفسير والإيضاح لمساعدة المشرعين ومتخذي القرار على الفهم الصحيح.
6- إعادة النظر في تكوين مجلس الإدارة للحد الذي يمكنه من سهولة النظر في المسائل المعروضة عليه.
7- حصر إختصاصات مجلس المفوضين لجهاز الإستثمار في العمل الإستثماري فقط لتكون للمفوض العام نفس إختصاصات مدراء الصناديق.
8- تمثيل إتحادات المعاشيين في مجلس المفوضية لأهمية دورهم في المراقبة والمشاركة وابداء الرأي في توجيه عائدات الإستثمار.
9- ضرورة إستخدام المصطلحات الفنية في قانون الضمان الإجتماعي مثال ذلك تغيير مصطلح (فوائض) لمصطلح (الإحتياطيات الإكتوارية).
10- النص صراحة على أن الجهاز الإستثماري هو وكيل لاستثمار الاحتياطيات الإكتوارية التي يمتلكها الصندوقين.
11- ضرورة عرض القانون قبل إجازته على الخبير الإكتواري لأجراء الدراسة الإلكتوارية عليه.
12- استخدام المصطلحات وتسميتها وفق المسميات السودانية مثل " القطاع العام " بدلاً من " قطاع الأعمال العام " المستخدم في المصطلحات المصرية.
13- تعديل المادة (29) الخاصة بتعيين مديري المعاشات والتأمين الاجتماعي ومفوض عام الجهاز ليكون تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على إقتراح الوزير المختص وليس الأمين العام.
14- يوصي المشاركون المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بمواصلة مثل هذه المنتديات والندوات وحلقات النقاش حول تشريعات الضمان الإجتماعي تكريساً لمبدأ الحوار الإجتماعي ودور الشركاء الإجتماعيين في إصدار وتطوير تشريعات الضمان الإجتماعي.
15- يوصي المشاركون منظمة العمل العربية والمركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالإسراع في إصدار مشروع القانون الإسترشادي للضمان الاجتماعي حتى تستهدى به الدول العربية عند إصدار تشريعاتها الوطنية ضماناً لبلوغها لتشريعات متماثلة في مجال الضمان الإجتماعي.

* * *

(7) إسم النشاط :المشاركة فى لجنة دراسة تعديل قانون التأمين الصحي لولاية الخرطوم للعام 2012م .

<u>مكان و تاريخ التنفيذ :</u> مقر المركز العربي للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم

24 يناير إلى 9 فبراير / 2012م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة التأمين الصحي – ولاية الخرطوم .

الجهات المشاركة : 4 من الخبراء والقانونيين في مجال التأمين الصحي والتأمين الإجتماعي .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك د. خالد محمد يس مدير المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في عضوية لجنة الخبراء التي قامت بإعداد مشروع القانون .

أهم المحاور :

- سريان القانون .
- تعريفات .
- إنشاء هيئة التأمين الصحي .
- مجلس إدارة الهيئة .
- تعيين المدير .
- تنظيم الخدمة الطبية .
- الموارد المالية .
- أحكام عامة .

* * *

(8)إسم النشاط : المشاركة فى ورشة عمل حول :التخطيط لتطوير الأداء المؤسسي وفق متطلبات النموذج الأوربي للجودة (E.F.Q.M).

الجهة المعنية بالتنفيذ: مجموعة الجهود المشتركة الأردنية .

مكان وتاريخ التنفيذ:الخرطوم 20–21 فبراير 2012م .

طبيعة مشاركة المنظمة :شارك المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالحضور والنقاش .

الجهات المشاركة :

1. بنك النيلين .
2. الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء .
3. الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي .
4. مؤسسة الطرق والجسور .

أهم المحاور :

1. مدخل إلى التطوير المؤسسي .
2. التطوير المؤسسي في ظل حوكمة الشركات كعملية إصلاح مؤسسي .

* * *

(9)إسم النشاط : المشاركة فى الإحتفال باليوم العالمي للعدالة الإجتماعية تحت شعار : معاً نحو عهد جديد من العدالة الإجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ :الخرطوم – 28 فبراير / شباط 2012م .

الجهة المعنية بالتنفيذ :وزارة العمل – جمهورية السودان .

الجهات المشاركة :

- ممثل لمجلس الوزارء .
- ممثل لوزارة الرعاية والضمان الإجتماعي .
- ممثل لوزارة التعاون الدولي .
- إتحاد أصحاب العمل .
- الأمين العام للمجلس الأعلى للأجور .
- مدير مشروع إصلاح الخدمة العامة .
- مدير المركز العربي للتأمينات الإجتماعية .
- ممثل لمنظمة العمل الدولية .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك مدير المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالحضور في فعاليات الإحتفال.

أهم المحاور :

- كلمة د . فرح مصطفى – وزير العمل – جمهورية السودان .
- كلمة السيد وكيل وزارة العمل .
- كلمة السيد / المدير العام لإدارة التفتيش وتشريعات العمل .
- كلمة ممثل إتحاد أصحاب العمل السوداني .

* * *

(10) إسم النشاط : المشاركة فى ندوة حول تشريع التأمين الإجتماعي السوداني .

مكان و تاريخ التنفيذ : مدينة عطبرة – ولاية نهر النيل – السودان .

19 مارس / آذار 2012م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : إتحاد نقابات عمال ولاية نهر النيل .

الجهات المشاركة :100 من القيادات النقابية .

طبيعة مشاركة المنظمة :

قدم مدير المركز العربي للتأمينات الإجتماعية ورقة عمل حول : **تشريع التأمين الإجتماعي السوداني وأدار حوار ونقاش حول** التشريع .

أهم المحاور :

تناولت الورقة المحاور التالية :

- النشأة التاريخية للتشريع السوداني .
- الفئات الخاضعة والفئات المستثناة .
- التمويل والإشتراكات .
- المزايا التأمينية .
- الإستثمار .
- الجوانب الشرعية في توزيع المعاش .

* * *

(11) إسم النشاط : المشاركة فى ورشة عمل حول: " المبادرة السودانية لصانعي الدستور الدائم "

مكان وتاريخ التنفيذ :قاعة مركز ثقافة التنمية الإجتماعية الخرطوم 19 مارس 2012م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي – مركز المرأة لحقوق الإنسان .

الجهات المشاركة :

1. وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي .
2. وزارة العمل .
3. الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي .
4. الصندوق القومي للتأمين الصحي .
5. الصندوق القومي للمعاشات .
6. جامعة الخرطوم .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالحضور .

أهم المحاور :

1. مساهمة المرأة بصفتها نصف المجتمع في صنع الدستور .
2. إشراك كافة المهتمين بشئون البلاد في إعداد الدستور
3. سؤال : هل الدستور الحالي بعد الإنفصال يلبي متطلبات المرحلة القادمة ؟

أهم التوصيات :

1. تثقيف المواطنين والمواطنات بالدستور وتوضيح أهمية مشاركتهم في عملية صناعته .
2. توفير مواد إرشادية تراعي الخصوصية الثقافية وتحظى بقبول المستخدمين .
3. حث الحكومة السودانية على تهيئة المناخ لتمكين كافة المواطنين والمواطنات من المشاركة بحرية في عملية صناعة الدستور .
4. تمكين الشعب من المشاركة في عملية صناعة الدستور .

5. رصد وتقييم عملية صناعة الدستور .

* * *

(12)إسم النشاط : المشاركة فى ندوة رؤية العمال حول دستور السودان القادم

الجهة المعنية بالتنفيذ: الإتحاد القومي لنقابات عمال السودان .

مكان وتاريخ التنفيذ:الخرطوم 19 / مارس 2012م .

طبيعة مشاركة المنظمة :شارك المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالحضور .

الجهات المشاركة :

1. الأحزاب السياسية .
2. المنظمات التعاونية .
3. المحامين .
4. الصحفيين .
5. منظمات المجتمع المدني .

أهم المحاور :

ورقة رؤية العمال لدستور السودان الدائم .

التوصيات :

1. أن يدعو السيد رئيس الجمهورية لإجتماع جامع لكل القوى السياسية والنقابات العمالية والمنظمات الفئوية والرموز الوطنية وخبراء القانون والدستور وسط شورى واسعة حول الدستور .

2. الإتفاق على لجنة عليا للدستور يراعى فيها التمثيل السياسي الواسع مع تمثيل النقابات وأصحاب الخبرة وأهل القانون وخبراء الدستور .

3. عرض الدستور المقترح على اللجنة العليا ومن ثم للجهاز التشريعي .

* * *

(13) إسم النشاط : إجتماع المجلس الإستثماري لوزير الرعاية والضمان الإجتماعي – جمهورية السودان.

مكان و تاريخ التنفيذ : الخرطوم 20 مارس / آذار 2012م .

الجهة المعنية بالتنفيذ : وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي – جمهورية السودان .

الجهات المشاركة :25 مشارك من أعضاء المجلس الإستشاري من الخبراء والمختصين .

طبيعة مشاركة المنظمة :

شارك مدير المركز العربي للتأمينات الإجتماعية في الإجتماع والنقاش بصفته عضواً في المجلس الإستشاري .

أهم المحاور :

ناقش الإجتماع السياسة القومية للسكان في السودان – الجزء الأول – الوضع الراهن ، المآلات ، التحديات والآفاق .

وقد تناولت السياسة السكانية المحاور التالية :

- حجم السكان ونموهم والإسقاطات السكانية .
- التركيب العمري والنوعي .
- تكوين الأسرة والزواج .
- الخصوبة .
- الوفيات .
- الصحة والصحة الإنجابية .
- تمكين المرأة .
- الأطفال .
- الشباب .
- الأشخاص ذوي الإعاقة .
- المسنين .
- الهجرة والنمو الحضري .
- السكان والبيئة .
- السكان والإقتصاد .
- الأمن الإنساني .

أهم التوصيات :

ولتنفيذ السياسة القومية للسكان خلصت الدراسة لأهم التوصيات التالية :

- تعزيز قدرات الآليات القائمة بمتابعة إنفاذ السياسة وتقييمها ومراجعتها على مستوى المركز والولايات .

- تعزيز دور المجلس القومي للسكان وتمكينه من أرساء مؤسسي لتنسيق جهود الدولة والمجتمع المدني فيما يتعلق بالقضايا السكانية .

- إعتماد السياسة السكانية كإطار قومي مع أعضاء الولايات حق ترتيب الأولويات وفقاً لخصوصيتها ومشاكلها السكانية الأكثر إلحاحاً .

- تدريب العاملين بالأمانة العامة والولايات على متابعة وتقويم السياسة القومية للسكان .

- إشتراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ ومتابعة وتقويم السياسة وإستكمال السجل المدني وتطويره كسجل دائم .

- تعزيز الشراكات عالمياً وإقليمياً مع الشركاء في الشأن السكاني .

* * *

(14) إسم النشاط : المؤتمر الثاني للمشروعات تحت شعار : " نظم جديدة للتمويل الأصغر لخفض الفقر" .

الجهة المعنية بالتنفيذ: الأمانة العامة لديوان الزكاة وبالتعاون مع المعهد العالي لعلوم الزكاة .

مكان وتاريخ التنفيذ:الأمانة العامة للديوان – القاعة الكبرى 11 – 12 أبريل / 2012م .

طبيعة مشاركة المنظمة :شارك المركز العربي للتأمينات الإجتماعية بالحضور .

الجهات المشاركة :

1. بنك الكفاية .
2. منظمة البر والتواصل .
3. مفوضية نزع السلاح – رئاسة الجمهورية .
4. محفظة الأمان .
5. أكاديمية السودان للعلوم .
6. المعهد العالي للزكاة .
7. بنك الخرطوم – التمويل الأصغر .

أهم المحاور :

1. التمويل الأصغر الإسلامي .
2. مشروعية التمويل الأصغر في مال الزكاة .
3. نظم وآليات التمويل الأصغر "رؤية جديدة " .
4. نظم وآليات التمويل الأصغر الإسلامي .
5. إستخدام تطبيقات التمويل الأصغر الإسلامي في مجال الزكاة .
6. محفظة الأمان الواقع والطموح .
7. سياسة ديوان الزكاة في مجال التمويل الأصغر .
8. توظيف التمويل الأصغر في ديوان الزكاة لمعالجة الفقر .

التوصيات :

1. تطوير المنتجات : بحيث يكون الطلب على التمويل الأصغر لمجموعة كبيرة من أنواع النشاطات الإنتاجية التي تقدمها منشآت الأعمال الصغيرة .
2. إستكشاف وسائل تمويل جديدة ومبتكره مثل التكافل في التمويل الأصغر وتمويل القطاعات الزراعية والمشروعات التنموية .
3. وضع إجراءات لتنمية وتطوير سوق تمويل أنشطة التمويل الأصغر بصورة شاملة .
4. التدخل في السوق بصورة مباشرة لإعطاء دفعة أو قوة تحفيزية لأغراض أنشطة التمويل الأصغر .

* * *

(15) إسم النشاط : المشاركة فى الدورة التدريبية حول : " تنمية مهارات القيادات النسائية في أجهزة الضمان الإجتماعي"

مكان و تاريخ التنفيذ :الخرطوم 29 أبريل – 3 مايو / 2012م .

الجهة المعنية بالتنفيذ :المركز العربي للتأمينات الإجتماعية .

الجهات المشاركة :25 مشاركه من صندوقي التأمين الإجتماعي والمعاشات .

أهم المحاور :

- تطبيق وظائف الإدارة على المرأة العاملة .

- الإجتماعات ومهارات إدارة الوقت للمرأة العاملة .
- الإعداد الإداري والفني للقيادات الإدارية النسائية في أجهزة الضمان الإجتماعي .
- تطبيق معايير الجودة والتميز على أجهزة الضمان الإجتماعي .
- فن التفاوض .
- إصلاح وتطوير نظم التأمين الإجتماعي والمعاشات .
- التخطيط الإستراتيجي .
- الموازنات التخطيطية .
- إجراءات العمل والتعامل مع الجمهور .
- كتابة التقارير .

ثالثا
محور التنمية البشرية والتشغيل

(8) مجـــــــال التشغيل :

(1)اسم النشاط: اجتماع إدارة التنمية البشرية والتشغيل مع وفد من وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية.

الهدف من عقد الاجتماع: بحث سبل التعاون بين المنظمة والوزارة لتنفيذ نشاط حول تطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 بناء على طلب الوزارة.

مكان وتاريخ التنفيذ : مكتب العمل العربي، 7 ديسمبر 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية.

****

(2) اسم النشاط: اجتماع إدارة التنمية البشرية والتشغيل مع وفد GIZ

مكان وتاريخ التنفيذ : مكتب العمل العربي، 12 ديسمبر 2011

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة التنمية البشرية والتشغيل

نقاط البحث فى الاجتماع:

1- بحث أوجه التعاون مع GIZ في تحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن (AOC) حيث تشكل المرحلة القادمة:

- دعم عمليات تدريب المدربين.
- دعم عملية نشر وتحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن (AOC) .
- دعم نشر واجهة تفاعلية على الإنترنت للتصنيف.

2- الواجهة البرمجية للتصنيف الإنترنت.

3- مدى إمكانية مساهمة GIZ مع إدارة التنمية البشرية والتشغيل في الأنشطة الخاصة بالتصنيف المهني والواردة بخطة عمل الإدارة لعام 2012.

4- تبادل الأفكار حول إنشاء آلية لتحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن (AOC) مع تحديد الأدوار لكل طرف في التحديث.

نتائج الاجتماع:

الإجراءات التي ستنفذها المنظمة لمتابعة تطبيق وتحديث التصنيف :

رغم أن التصنيف لم يعتمد في كافة البلدان العربية إلا أن المنظمة ستقوم بالخطوات التالية في إطار متابعة تطبيقات التصنيف وتحديثه في الدول الأعضاء:

النشاط	التوقيت الزمني
1- الطلب من وزارات العمل في الدول الأعضاء تسمية "منسق وطني" معني بمتابعة تطبيقات التصنيف العربي للمهن في البلد.	حتى نهاية يناير 2012
2- تنفيذ ورشة عمل قومية تضم المعنيين باستخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن من الدول الأعضاء	الأسبوع الأول من فبراير 2012
3- التعاون مع المنسق الوطني في كل بلد لمخاطبة الجهات المعنية باستخدام التصنيف (الجهات الإحصائية- مؤسسات التعليم والتدريب- مؤسسات التوجيه المهني) بطلب تسمية خبرائها في مجال إحصاءات سوق العمل للانضمام إلى مجموعة خبراء التصنيف تحت مظلة المنظمة	منتصف مارس 2012
4- عرض ماتوصلت إليه النشاطات (تسمية المنسق الوطني- تشكيل مجموعة خبراء التصنيف) على مؤتمر العمل العربي لإقراره وتفويض مجلس إدارة المنظمة بإقرار التعديلات التي ستخلص إليها اجتماعات "مجموعة خبراء التصنيف"	الأسبوع الأول من ابريل 2012
5- تنفيذ اجتماع عربي للدول الأعضاء (مجموعة خبراء التصنيف) للاتفاق على التحديثات المطلوبة من المؤسسات المختلفة	النصف الأول من شهر مايو 2012
6- عرض توصيات اجتماع مجموعة خبراء التصنيف على مجلس إدارة المنظمة لإقرارها	النصف الثاني من شهر مايو 2012
7- تنفيذ التعديلات التي اعتمدت	حتى مؤتمر العمل التالي

***

(3) اسم النشاط : عقد لورشة العمل القومية حول استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن وعلاقته بالتخطيط والتدريب والتشغيل

مكان وتاريخ التنفيذ: شرم الشيخ ، 27 – 29 فبراير / شباط 2012

الجهة المعنية بالتنفيذ: منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولى *(GIZ)* .

أهداف الورشة:

- التوصل على صيغ مثلى لتحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008.
- التعرف على واقع استخدامات التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 وتطبيقاته.
- استخدام التصنيف العربى المعيارى للمهن فى مجال الإرشاد والتوجيه المهنى.

- استخدام التصنيف العربى المعيارى للمهن فى مجال بناء المعايير المهنية والبرامج والاختبارتن المهنية.
- تقديم حلول ومقترحات لمعالجة المعوقات التى استخدام التصنيف العربى المعيارى للمهن.

المشاركون : شارك فى أعمال هذه الورشة (36) مشاركا يمثلون وزارات التربية والتعليم والعمل العربية ومؤسسات التدريب التقنى والمهنى والإدارات المركزية المعنية بالإحصاء والتوجيه المهنى فضلا عن عدد من المختصين العرب.

جلسة الافتتاح: تحدث فى جلسة الافتتاح كل من :

1- ممثل مكتب الوكالة الألمانية للتعاون الدولى *GIZ* فى مصر السيد/ تيلمان ناغل- مثل برنامج ترويج التشغيل/ مصر.

2- معالى السيد/ أحمد محمد لقمان- المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقى كلمته السيد/ محمد شريف – مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالمنظمة.

3- عرضت السيدة/ فونتين – مديرة مشروع التعاون الإقليمى فى مجال التعليم والتدريب المهنى والتقنى الذى تنفذه الوكالة الألمانية للتعاون الدولى *GIZ* تجربة المشروع فى مجال التعاون الإقليمى للتعليم والتدريب المهنى والتقنى.

المحاور الرئيسية للورشة:

1) دور منظمة العمل العربية فى تحديث واستخدام التصنيف العربى المعيارى للمهن (السيد/ محمد شريف) .

2) اساسيات حول التصنيف العربى المعيارى للمهن واستخداماته المختلفة (السيدة/ خولة كنينة).

3) عرض لواقع استخدامات التصانيف المهنية (الوطني والعربي والدولي) في الدول العربية. **(الأردن والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وعمان وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب) .**

4) استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في مجال الإرشاد والتوجيه المهني / تجربة مصر (**السيدة / إيمان حسنين)**

5) استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في مسوح سوق العمل – تجربة سورية **(السيد/ د . كنان البهنسي)**

6) استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في وضع تصنيف وطني – إستراتيجية فلسطين . **(السيد. م / محمود نجوم)**

7) استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في مجال بناء المعايير المهنية والمناهج التدريبية – تجربة الأردن . **(السيد / محمد خير أرشيد)**

8) تجربة سلطنة عُمان في استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن . **(السيدة/ زينب دادشاه الرئيسي).**

9) عوائـــق تطبيـــق التصنيف العـــربي المعياري للمهن والحلول المقترحـــة . **منصة حوار شارك فيها كل من ممثلى الدول التالية:- (الأردن- البحرين- السعودية- العراق- فلسطين- لبنان- مصر- المغرب).**

10) استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن في الاختبارات المهنية – تجربة السعودية **(السيد . د / سعد بن محمد الشايب)**

11) التصنيف العربي المعيـــاري للمهـن على موقع المنظمة على الإنترنت (قاعدة البيانات – جدول المقارنة – ملفات الواجهة البرمجية) وعرض حي للواجهة البرمجية للتصنيف القابلة للتثبيت من قرص ليزري للتصنيف .

<u>النتائج والتوصيات:</u>

(1) يؤكد المشاركون على ضرورة تسمية المنسق الوطني للتصنيف للدول التي لم تسم ممثليها ودعوة المنسقين الوطنيين لاستمرار التعاون مع المؤسسات الوطنية ذات الصلة وعلى وجه الخصوص وزارات التربية والتعليم ، والتعليم العالي وأجهزة ودوائر الإحصاء وممثلي مؤسسات التدريب التقني والمهني ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة .

(2) التأكيد على الدول العربية لتوفيق ومواءمة تصنيفاتها الوطنية مع التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 تنفيذاً لقرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية وتوصيات ورش العمل السابقة بشأن الموضوع.

(3) تمهيداً لإصدار أول تحديث لوثيقة التصنيف العربي المعياري للمهن يتمنى المشاركون على أطراف الإنتاج الثلاثة موافاة منظمة العمل العربية بتحديد المهن (الأعمال) الموجودة في سوق العمل المحلي وغير المتضمنة في التصنيف العربي المعياري للمهن مع أوصافها وتسكينها في الفصول الملائمة وأي إضافة جديدة يرونها مناسبة طبقاً لاحتياجات أسواق العمل المحلية .

(4) الاستفادة من الخبرات العربية المتوفرة في بناء المعايير المهنية وبناء المناهج التدريبية وبرامج الفحص المهني وقياس المهارات بما يخدم ويلبي احتياجات أسواق العمل في مجال استثمار الكوادر البشرية العربية وتسهيل حركة الأيدي العاملة بين الدول العربية.

(5) التأكيد على استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ***كمرجعية في :***

- بناء وتطوير قاعدة بيانات ونظم معلومات سوق العمل في الدول العربية.
- توحيد مرجعية بناء وتطوير المعايير والاختبارات وأسس التقييم والمؤهلات المهنية وخدمات تنظيم العمل المهني بشكل عام .
- بناء وتطوير برامج التعليم والتدريب في الأقطار العربية باستخدام التوصيف المهني الوارد في التصنيف العربي المعياري للمهن .
- المساعدة على الاعتراف المتبادل بين الدول العربية بمؤهلات العاملين ومستوياتهم، بما يساهم في تسهيل انتقال العمالة العربية وحركيتها إقليما ودولياً .
- توفير قنوات ارتباط موثوقة بين أصحاب العمل من ناحية والعاملين أو الباحثين عن عمل من ناحية أخرى فيما يتعلق بالتوظيف والاستخدام والمؤهلات المهنية ومستويات المهارة .

- اعداد وتحديث بطاقات وصف وتصنيف الوظائف في دوائر الخدمة المدنية في الدول العربية وملائمة مسمياتها مع التصنيف العربي المعياري للمهن وربطها بسياسات الرواتب والأجور .
- تحسين بيئة العمل ومتطلبات السلامة والصحة المهنية والخدمات الأخرى للمساهمة في تحسين مستويات الأداء في سوق العمل .
- إصدار التشريعات أو القرارات الوطنية المتعلقة بتطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن للاستفادة منه في المجالات التي أنجز من أجلها.

(6) العمل على دعم تشكيلات وخدمات التوظيف والتوجيه والإرشاد التربوي والمهني وتطوير أدائها بهدف وزيادة فاعليتها في مجالات التشغيل والتدريب والتعليم.

(7) استمرار التعاون بين منظمة العمل العربية ووزارات العمل العربية في مجالات التشغيل والهجرة والتنقل والتدريب والتعليم التقني والمهني، واستكمال ما يلزم لتطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن من أدلة استخدام وبناء القدرات.

(8) التأكيد على نشر الوعي المجتمعي (حكومات، أصحاب أعمال، منظمات العمال ومنظمات المجتمع المدني) بأهمية استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن.

(9) العمل على إعداد التصنيف العربي المعياري للتعليم بالتعاون مع الدول والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة .

(10) التأكيد على أهمية استمرار تنظيم وعقد ورش تدريبية وتخصصية تتمحور حول استخدامات التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 للمساهمة في تفعيل استثماره على المستوى القطري والعربي ومتابعة تطبيقاته بالتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة والوزارات والأجهزة والدوائر الأخرى والمنظمات ذات العلاقة .

(11) يتوجه المشاركون بالشكر والتقدير للدول العربية التي اعتمدت التصنيف العربي المعياري للمهن ، ويتمنون على الدول الأخرى باعتماد هذه الوثيقة لما لها من أهمية في مختلف إحصاءات سوق العمل وتحديد مهارات العاملين والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة وتسهيل حركة تنقل القوى العاملة في الوطن العربي فضلاً عن الفوائد الأخرى في مجال الإحصاء والأجور وغير ذلك.

(12) يتوجه المشاركون بالشكر والتقدير لمعالي السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية لعقد هذه الورشة الهامة وتوفير جميع مقومات نجاحها وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات .

(13) كما يتوجه المشاركون بالشكر والتقدير للوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ للمساهمة الإيجابية في جميع مراحل الإعداد والتنفيذ لهذه الورشة .

(9) مجـــــــال إدارات العمل :

(1) اسم النشاط : المشاركة فى ورشة عمل إقليمية حول الممارسات الجيدة وتقاسم الخبرات بشأن تفتيش العمل .

مكان وتاريخ التنفيذ : عمّان (فندق لندمارك) ، 10/31 – 2011/11/3 .

الجهة المعنية بالتنفيذ : منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية ببيروت.

طبيعة المشاركة : شارك المركز في هذه الورشة ممثلا بالسيد منصف الفقي ، متفقد شغل ورئيس مصلحة لدى المركز .

وتم خلال الورشة تبادل المعارف والخبرات ما بين المشاركين .

الجهات المشاركة : مشاركون من أجهزة تفتيش العمل في 13 دولة عربية (الأردن – الإمارات – الكويت – سوريا – البحرين – اليمن – قطر – مصر – السعودية – عمان – لبنان – العراق – فلسطين) بالإضافة إلى الجهات المنظمة والخبراء .

***

(2) اسم النشاط ونوعه : ندوة إقليمية للدول العربية بشمال إفريقيا حول " دور إدارة العمل في حماية العاملين بالقطاع الفلاحي "

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل - تونس .

مكان وتاريخ التنفيذ : الرباط بالمملكة المغربية ، 28 – 2011/11/30 .

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :

وزارات العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال في الدول العربية بشمال إفريقيا .

شارك في الندوة 33 مشاركا .

الجهات المشاركة :

* وزارات العمل في كافة الدول العربية بشمال إفريقيا باستثناء ليبيا نظرا للظروف الخاصة التي تعيشها حاليا أي : المغرب – تونس – الجزائر – موريتانيا – مصر - السودان.
* منظمات أصحاب العمل في المغرب وموريتانيا
* منظمات العمال في المغرب وتونس والجزائر
* سلطة ظروف العمل في البرتغال
* الخبراء

وقد أشرف على افتتاح الندوة الكاتب العام لوزارة التشغيل والتكوين المهني بالمملكة المغربية السيد ميمون بنطالب نيابة عن معالي الوزير السيد جمال اغماني بمشاركة مدير المركز .

أهداف النشاط :

- تطوير التشريعات الاجتماعية في القطاع الفلاحي في اتجاه تحسين شروط وظروف العمل للعاملين بهذا القطاع

- تحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية في هذا القطاع

- توسيع تغطية الضمان الاجتماعي للعاملين في هذا القطاع وتحسين الخدمات المقدّمة لهم ولأسرهم .

- الرفع من مساهمة القطاع الفلاحي في الجهود الوطنية لتنمية التشغيل والحد من البطالة وتحقيق أهداف العمل اللائق .

- تعزيز دور إدارة العمل بمختلف أجهزتها في خدمة قضايا العمل بالقطاع الفلاحي (إدارة العمل بالمفهوم الواسع أي التي تعنى بتشريعات العمل، تفتيش العمل، تسوية نزاعات العمل،الحوار الاجتماعي، الصحة والسلامة المهنية، الأجور، الضمان الاجتماعي، التدريب المهني، التشغيل الخ)

- النهوض بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في تحديد شروط وظروف العمل بالقطاع الفلاحي .

- موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :

* خصوصيات القطاع الفلاحي في التشريعات الاجتماعية للدول العربية بشمال إفريقيا : السيد عبد العزيز العتيقي ، أستاذ جامعي بكلية الحقوق – فاس / المغرب

* تحسين شروط وظروف العمل في القطاع الفلاحي من خلال معايير العمل الدولية والعربية : السيد محمد كشو، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس/منظمة العمل العربية

* شروط وآليات تحقيق العمل اللائق في القطاع الفلاحي: السيد محمد القري اليوسفي ، أستاذ جامعي بكلية الحقوق – مكناس / المغرب

* دور تفتيش العمل في حماية العاملين بالقطاع الفلاحي: السيد أحمد بوهرو ، مدير الشغل وزارة التشغيل والتكوين المهني / المغرب

* دور منظمات أصحاب العمل والعمال في تحسين شروط وظروف العمل بالقطاع الفلاحي: نقاش مفتوح ما بين المشاركين الممثلين لمنظمات أصحاب العمل والعمال

* الإشكاليات المتعلقة بالضمان الاجتماعي في القطاع الفلاحي وسبل تجاوزها : السيد محمد شعبان ، خبير في مجال الضمان الاجتماعي / تونس

* الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية في القطاع الفلاحي في الدول العربية بشمال إفريقيا : الواقع والآفاق، الدكتور الحاج الكوري – أستاذ جامعي بكلية الحقوق – الرباط / المغرب

* مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية التشغيل في الدول العربية بشمال إفريقيا: السيد عمر كتاني، أستاذ جامعي بكلية الحقوق – الرباط / المغرب

كما تضمن البرنامج عرضا عن التجربة البرتغالية وتقديم عروض قطرية من طرف المشاركين تناولت تجربة كل دولة عربية مشاركة في ما يتعلق بمواضيع الندوة .

أهم التوصيات :

1- اعتماد السياسات والبرامج اللازمة لدعم القطاع الفلاحي وتطويره في الدول العربية وإيلائه ما يستحقه من اهتمام في الخطط التنموية بالنظر لدوره الأساسي في ضمان الأمن الغذائي ولمساهمته الفعالة في النهوض بالتشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والمتوازنة والشاملة لكافة المواطنين سواء كانوا في المدن أو في المناطق الريفية .

2- التأكيد على أهمية إدراج النهوض بالقطاع الفلاحي في إطار التنمية الريفية الشاملة والمندمجة التي توفر للمواطنين القاطنين بالريف البنى التحتية والمرافق العمومية الكفيلة بتأمين الاستقرار والعيش الكريم في مناطقهم .

3- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي ودعم العمل التعاوني في هذا القطاع وتأهيل الموارد البشرية العاملة فيه لتحسين مردوديته وتنافسيته بما من شأنه توفير الأمن الغذائي ودعم الجهود الوطنية لتنمية التشغيل والحد من البطالة وضمان الاستقرار الاجتماعي .

4- العمل على تحقيق أهداف العمل اللائق في كافة القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي، واعتماد النهوض بالعمل اللائق كهدف استراتيجي في سياسات وبرامج التنمية في الدول العربية .

5- مراجعة التشريعات الاجتماعية للدول العربية في اتجاه تحسين شروط وظروف العمل للعاملين في القطاع الفلاحي ، وذلك بالخصوص من خلال ملاءمة هذه التشريعات مع معايير العمل الدولية والعربية ، وتكريس التماثل والمساواة في شروط وظروف العمل بين القطاع الفلاحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى .

6- دعوة الدول العربية - التي لم تصادق بعد - إلى التصديق على اتفاقيات العمل الدولية والعربية ذات الصلة بالعمل الفلاحي ، وبصفة خاصة اتفاقيتي العمل الدوليتين رقم 129 لسنة 1969 بشأن تفتيش العمل في الزراعة ورقم 184 لسنة 2001 بشأن السلامة والصحة المهنية في الزراعة ، واتفاقية العمل العربية رقم 12 لعام 1980 بشأن العمال الزراعيين .

7- تعزيز دور إدارة العمل في حماية العاملين بالقطاع الفلاحي وتمكينها من الوسائل البشرية والمادية اللازمة للغرض .

8- تطوير تفتيش العمل في القطاع الفلاحي وتخصيص جزء هام من الموارد البشرية والمادية المتاحة لدى جهاز التفتيش لصالح هذا القطاع ، وتكثيف الدورات التدريبية لمفتشي العمل لأداء مهامهم بالنجاعة المطلوبة ، مع دراسة إمكانية إنشاء جهاز لتفتيش العمل خاص بالقطاع الفلاحي .

9- تعزيز التنسيق والتعاون بين إدارة العمل بمختلف أجهزتها والإدارات الأخرى المكلفة بالفلاحة والمنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال ، وكافة الأطراف المعنية بهدف تحسين شروط وظروف العمل وتدعيم الحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع الفلاحي .

10- النهوض بالحوار الاجتماعي في القطاع الفلاحي على مختلف المستويات، الوطني والمحلي وداخل المؤسسة وحول مختلف قضايا العمل في هذا القطاع .

11- اعتماد منهج المفاوضة الجماعية على أوسع نطاق ممكن في تنظيم علاقات العمل بالقطاع الفلاحي وتحديد شروط وظروف العمل لعمال هذا القطاع ، ووضع خطة عمل لتكريس هذا التوجه بالتشاور بين إدارة العمل والمنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال .

12- تعزيز وحماية النشاط النقابي في القطاع الفلاحي ودعوة المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بهذا القطاع في عملها وتكثيف برامج الإعلام والتوعية لمنظوريها .

13- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية في القطاع الفلاحي ، وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية التي يتعرض لها العاملون بهذا القطاع .

14- اعتماد الآليات المناسبة لتأمين التغطية الفعلية لكافة العاملين في القطاع الفلاحي (الأجراء والملاك الصغار وغيرهم) بأنظمة الضمان الاجتماعي مع ضرورة مراعاة خصوصيات القطاع الفلاحي والتخفيف من كلفة الانخراط في هذه الأنظمة وتبسيط إجراءاتها لتحقيق التغطية الشاملة لهؤلاء العاملين وأسرهم .

15- متابعة أوضاع العمال العرب المهاجرين إلى أوروبا والعاملين بالقطاع الفلاحي وتكثيف الجهود لحماية حقوقهم وتأمين شروط العمل اللائق والعيش الكريم لهم .

* * *

(3) <u>اسم النشاط ونوعه :</u> دورة تدريبية حول " نظام معلومات سوق العمل "

<u>الجهة المعنية بالتنفيذ :</u> المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل - تونس .

<u>مكان وتاريخ التنفيذ :</u> جيبوتي ، 17 – 2011/12/19 .

<u>الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :</u> وزارة العمل بجمهورية جيبوتي .

شارك في الدورة 48 مشاركا .

<u>الجهات المشاركة :</u>

- وزارة العمل (الإدارات المعنية ، الوكالة الوطنية للتشغيل والتكوين والإدماج المهني ، المعهد الوطني للإدارة العمومية ، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) .
- وزارات ومؤسسات أخرى : وزارة النهوض بالمرأة ، وزارة الصحة ، وزارة الاتصالات ، إدارة الإحصاءات ، الاتحاد الوطني للمرأة ، جامعة جيبوتي .
- منظمات أصحاب العمل (غرفة التجارة ، عدد من المؤسسات الاقتصادية) .
- منظمات العمال (الاتحاد العام لعمال جيبوتي) .

<u>أهداف النشاط :</u>

- بحث سبل تطوير نظام معلومات سوق العمل وحسن توظيفه في إعداد وتنفيذ سياسات التشغيل .
- رفع القدرات المهنية للعاملين المعنيين بجمع وتحليل ونشر بيانات وإحصاءات العمل .
- تفعيل دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال والأطراف الأخرى المعنية بتطوير نظام معلومات سوق العمل .

- موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :

- وضعية التشغيل في جيبوتي : الواقع والآفاق : السيد مصطفى علمي ، وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة – جيبوتي .

- نظـــام معلومـــات ســـوق العمـــل : التعـاريف ، الأهـــداف ، الشـــروط لوضعـــه وتطـويـــره : السيد محمد ماني ، مدير وحدة تحليل سوق الشغل – الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل - تونس .
- المفاهيم والوسائل والمناهج المعتمدة في معالجة سوق العمل : السيد ميلودي الغبنتيني ، خبير في مجال التشغيل – تونس .
- نظام معلومـات سوق العمـل في جيبوتي : دور الوكالـــة الوطنيـــة للتشغيـــل والتكويـــن والإدمـــاج المهني وبقية الأطراف المتدخلة : السيد علي محمد كامل ، المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل والتكوين والإدماج المهني ANEFIP .
- دور إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال في تطوير نظام معلومات سوق العمل : السيد محمد كشو ، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل – تونس / منظمة العمل العربية .
- مساهمة التصانيف المهنية في تطوير نظام معلومات سوق العمل : السيد ميلودي الغبنتيني ، خبير في مجال التشغيل – تونس .
- التجربـــة التونسيـــة في مجـــال تطويـــر نظـــام معلومـــات ســـوق العمل: السيد محمد مـاني، مدير وحدة تحليل سوق الشغل – الوكالة الوطنية للتشغيـــل والعمـــل المستقل - تونس .

كما تضمّن برنامج الدورة ورشتي عمل :

- ورشة عمل حول تقنيات جمع ومعالجة المعلومات حول التشغيل .
- ورشـــة عمـــل حـول تقنيـات تحليـل ونشـــر المعلـومـــات حـول التشغيل .

التوصيات :

1- تعزيـز دور إدارة العمـل والشـركاء الاجتمـاعيين فـي تطـوير نظـام معلومـات سـوق العمـل وتحقيق أهداف العمل اللائق .

2- دعم الوسائل البشرية والمادية والتقنية لإدارة العمل قصد تحسين قدراتها في جمع وتحليل ونشر إحصاءات العمل .

3- ضمان التكوين المستمر للأعوان المكلّفين بجمع ومعالجة معلومات سوق العمل .

4- توحيد المصطلحات والتعاريف والمناهج المعتمدة في جمع ومعالجة معلومات سوق العمل، على المستوى الوطني .

5- تحقيـق الانسـجام بـين منظومـات التكـوين وسـوق العمـل لتحسـين الاسـتجابة لاحتياجـات المشغلين وطالبي العمل .

6- إنجاز دراسات إستراتيجية حول سوق العمل ، بما في ذلك فـي القطـاع غير المنظّم ، قصد إعداد وتنفيذ سياسات تشغيل متناسقة وفعالة .

7- تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بتطوير نظام معلومات سوق العمل - بإشراف من وزارة العمل - قصد الحصول على معلومات دقيقة ، موثوق بها وحديثة عن واقـع سـوق العمـل وتطوراتـه (بـالأخص : الوكالـة الوطنيـة للتشـغيل والتكـوين والإدمـاج المهنـي، وكـالات التشـغيل الخاصـة ، منظمـات أصـحاب العمـل والعمـال ، الإدارة المكلّفـة بالإحصاء، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) .

8- إعداد مصنفات نموذجية مناسبة للمهن والوظائف ، تعتمد من مختلف الفاعلين في سوق العمل ويتم التنسيق في تطبيقها .

9- تعزيز التعاون ما بين الوكالة الوطنية للتشغيل والتكوين والإدماج المهني ووكالات التشغيل الخاصة لضمان حسن التصرف في سوق العمل .

10- دراسة إمكانية مصادقة جيبوتي على اتفاقيات العمل الدولية ذات العلاقة بنظام معلومات سوق العمل والتي لم تصدق عليها بعد وبالأخص الاتفاقية رقم 150 بشأن إدارة العمل والاتفاقية رقم 160 بشأن إحصاءات العمل .

11- إحداث فروع للوكالة الوطنية للتشغيل والتكوين والإدماج المهني في بلديات جيبوتي الثلاثة وفي الأقاليم الخمسة للبلاد .

12- تنشيط سير المجلس الوطني للعمل والتشغيل والتكوين المهني ، المحدث بالمادة 276 من قانون العمل .

13- تكوين لجنة تتولى متابعة تطبيق التوصيات المذكورة أعلاه وتتركب من ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية .

***

(4) <u>اسم النشاط ونوعه :</u> دورة تدريبية لفائدة فلسطين حول " دور تفتيش العمل في تحسين شروط وظروف العمل "

<u>الجهة المعنية بالتنفيذ :</u> المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل - تونس .

<u>مكان وتاريخ التنفيذ :</u> عمّان (فندق القدس الدولي) ، 14 – 2012/1/16 .

<u>الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين :</u> وزارة العمل بدولة فلسطين .

شارك في الدورة 15 مشاركا من مفتشي العمل (13 من فلسطين و2 من الأردن).

<u>الجهات المشاركة :</u>

* وزارة العمل الفلسطينية (الإدارة العامة للتفتيش ، مديريات العمل بالمحافظات)
* وزارة العمل الأردنية (مديرية التفتيش ومديرية عمل عمّان) .
* منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية ببيروت .

<u>أهداف النشاط :</u>

- تدعيم القدرات المهنية لمفتشي العمل خاصة وأنّ جلّ المشاركين من المفتشين الجدد
- الرفع من أداء جهاز تفتيش العمل وتعزيز دوره في تحسين شروط وظروف العمل وتحقيق أهداف العمل اللائق في فلسطين .
- الاستفادة من معايير العمل الدولية والعربية الخاصة بتفتيش العمل ومن تجارب الدول الأخرى وبصفة خاصة التجربة الأردنية .

<u>موضوعات النقاش ، أوراق العمل والخبراء :</u>

- مهام وتنظيم تفتيش العمل من خلال معايير العمل الدولية والعربية والتشريعات العربية :
- السيد محمد كشو، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس – منظمة العمل العربية

- المشكلات والصعوبات التي تعترض تفتيش العمل وسبل تجاوزها :
- الدكتور يوسف الياس ، عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية .
- تفتيش العمل في فلسطين بين التشريع والواقع :
- السيد عبد الكريم دراغمة ، المدير العام للتفتيش وحماية العمل – وزارة العمل / فلسطين .
- دور تفتيش العمل في تكريس الحقوق الأساسية في العمل وتحقيق العمل اللائق :
- الدكتور أمين الوريدات ، خبير في تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية –
- منظمة العمل الدولية ، المكتب الإقليمي للدول العربية – بيروت .
- دور تفتيش العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية :
- المهندس عدنان ربابعة ، مدير تفتيش العمل – وزارة العمل / الأردن .
- إشكاليات عمل النساء والأطفال ودور تفتيش العمل في هذا المجال :
- السيد حمادة أبو نجمة ، رئيس سلطة الأجور – وزارة العمل / الأردن .
- تطوير أساليب عمل أجهزة تفتيش العمل :
- الدكتور أمين الوريدات ، خبير في تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية –
- منظمة العمل الدولية ، المكتب الإقليمي للدول العربية – بيروت .
- وتضمّن برنامج الدورة 3 ورشات عمل :
- ورشة حول إعداد وتنفيذ زيارات التفتيش ، أساليب وتقنيات تفتيش العمل .
- ورشة حول كيفية إعداد تقارير التفتيش وتحليل البيانات .
- ورشة حول الصعوبات التي تعترض تفتيش العمل في فلسطين والحلول المقترحة .

كما قام المشاركون بزيارات ميدانية تفتيشية إلى مؤسسات اقتصادية في عمّان لاكتساب الخبرة في أساليب وتقنيات التفتيش .

التوصيات :

(1) مراجعة قانون العمل النافذ ، وذلك من ناحية لتوسيع نطاق سريانه حتى يشمل فئات العمال التي لا يغطيها حاليا ويضمن امتداد نشاط التفتيش إليها ، ومن ناحية أخرى لإزالة الخلل في صياغة بعض أحكامه وتسهيل تطبيقها وسدّ الثغرات الموجودة فيه .

(2) استكمال إصدار التشريعات الفرعية (النصوص التطبيقية لقانون العمل) وبصفة خاصة: لائحة خدم المنازل ، اللائحة الخاصة بالإجازة الثقافية للعمال ، لائحة الأجهزة الوظيفية ، لائحة الحد الأدنى للأجور .

(3) تعزيز التعاون ما بين جهاز تفتيش العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال في أنشطة التفتيش على كافة المستويات (مستوى المنشأة والمستوى المهني والمستوى الوطني) من خلال اللجان المشتركة وبرامج الإعلام والإرشاد والتثقيف لتعريف كل طرف بحقوقه وواجباته وضمان التطبيق السليم للأحكام القانونية من كافة الأطراف .

(4) تفعيل العلاقة بين جهاز تفتيش العمل والنيابة العامة ودعم التشبيك والتواصل بينهما وذلك بالأخص من خلال عقد دورات مشتركة وتخصيص قاضي بشكل كامل للقضايا العمالية .

(5) الارتقاء بالمستويات المعرفية والمهارية لمفتشي العمل على نحو دائم ، وتوفير امتيازات وحوافز لجذب الكفاءات للعمل كمفتشين وتشجيعهم على الاستمرار في هذا العمل وحمايتهم من أي تأثيرات سلبية على استقلالهم وحيادهم .

(6) دعم وتطوير القدرات البشرية والمادية والتقنية لجهاز تفتيش العمل ، لزيادة فاعلية أدائه وتمكينه من مد نشاطاته إلى جميع المنشآت الخاضعة لمراقبته .

(7) دعم هيئة التفتيش بالمفتشين المؤهلين وبالأجهزة والمعدّات اللازمة لممارسة دور وقائي ورقابي ناجع في مجال السلامة والصحة المهنية .

(8) تخفيف الأعباء الإدارية على مفتشي العمل والتي تضعف من أدائهم لوظائفهم الأصلية ، وتخلّ بحيادهم واستقلاليتهم .

(9) تعزيز الدور التوعوي والإرشادي والوقائي لمفتشي العمل ، وتوفير مستلزمات أدائه بالنجاعة المطلوبة ، بما في ذلك إعداد المفتشين لأداء هذا الدور تعليما وتدريبا وإيلاء هذا الدور أهمية خاصة دون التقليل من أهمية الدور الرقابي للتفتيش .

(10)تنشيط دور جهاز التفتيش في تكريس الحقوق الأساسية في العمل لكافة العاملين وحماية فئات العمال الأكثر احتياجا لهذه الحماية وبصفة خاصة النساء والأحداث .

(11)توظيف إمكانات أجهزة التربية والتعليم والإعلام والثقافة لخلق رأي عام مجتمعي داعم لجهاز تفتيش العمل ، ومتعاون على نحو إيجابي معه في أداء الوظائف المناطة به .

(12)توسيع نطاق تفتيش العمل على نحو يستجيب للتغيرات التي طرأت على بيئة العمل ، بما في ذلك ظهور أنماط جديدة من علاقات العمل ، ويتلاءم مع توجهات معايير العمل الدولية والعربية الهادفة إلى شمول كافة العمال بمزايا الحماية التي يحققها لهم نظام تفتيش العمل .

(13)الإسراع في إنجاز دليل إجراءات تفتيش العمل ليكون عونا للمفتشين في أداء عملهم

(14)إنشاء نظام حوسبة لجهاز تفتيش العمل وتعميمه على كافة المفتشين .

(15)مراجعة جميع نماذج التفتيش المستخدمة حاليا ، وتعديلها بما يتلاءم مع واقع العمل في الأراضي الفلسطينية .

(16)دعم مفتشي العمل ماديا بالمكافآت المادية والحوافز ودعمهم معنويا بإيلائهم المكانة التي تتماشى وأهمية الوظائف الموكولة إليهم .

(17)رصد موازنة مخصصة ومستقلة لجهاز تفتيش العمل تتناسب مع احتياجاته .

***

(5) اسم النشاط : الاجتماع التقييمي السنوي لنشاطات المركز واجتماع لجنة تخطيط الأنشطة

مكـان وتاريخ التنفيـذ : تونس ، 20 – 2012/2/22 .

الجهات المشاركة :

* الحكومة التونسية (وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة الشؤون الخارجية) .
* منظمة العمل العربية .
* منظمة العمل الدولية .

وقد تم في الاجتماعين بالخصوص تقييم الأنشطة المنجزة من المركز واعتماد خطة العمل للفتــرة (2012-2013) .

***

(6) اسم النشاط : ندوة حول " الشباب وسياسة التشغيل " .

مكـان وتاريخ التنفيـذ : تونس (نزل أفريكا) ، 2012/4/12 .

الجهة المعنية بالتنفيذ : المرصد الوطني للتشغيل بتونس ومكتب العمل الدولي .

طبيعــة المشــاركـــة : المشــاركـــــة فــي هذه الندوة .

موضوعات النقاش :

* محاولة التعرف على الوضع الحالي للتشغيل في تونس .
* المهارات المطلوبة في سوق العمل .
* التجارب الناجحة والتي يمكن أن تكون مرجعية في صياغة سياسات جديدة للتشغيل .

***

(7) اسم النشاط : المشاركة فى الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار " الصناعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التشغيل والتنمية ".

مكـان وتاريخ التنفيـذ : تونس (نزل بلاص – قمرت) ، 24 – 2012/4/25 .

الجهة المعنيــة بالتنفيــذ : المنظمـــة العـربيــة للتنميــة الصنــاعيـــة والتعديـــن بالتعـــاون مـــع البنـك الإسلامي للتنمية ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد في تونس .

طبيعـة المشـاركة : تمثيل منظمـة العمل العربيـة فـي الملتقـى وتقديم ورقـة عمل بعنـوان " دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب وإدماج المرأة في النشاط الاقتصادي " .

◙ ◙ ◙

رابعا
محور العلاقات الخارجية والتعاون الفنى

(10) العلاقات العربية والدولية :

(1) <u>إسم النشاط : المشاركة فى اجتماعات الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى :</u>

بمناسبة اختتام اجتماعات الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى والتى تم عقدها فى مقر منظمة العمل الدولية بجنيف خلال الفترة من 3 إلى 18 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 ، وفق الترتيبات الجديدة لسير أعمال مجلس الإدارة حيث تم توزيع الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال إلى أقسام وأجزاء منبثقة عنها (انظر جدول الأعمال) ومنها القسم المؤسسي ، تتشرف منظمة العمل العربية **(البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف)** أن تضع أمام المجموعة العربية تقريراً موجزاً عن أهم نتائج هذه الدورة.

وقد تميزت هذه الدورة بالنسبة للمجموعة العربية بما يلي :-

- مساهمة ايجابية من الوفود العربية فى مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة وبوجه خاصة الموضوعات التى تدخل ضمن اهتمامات ومصالح المنطقة العربية.
- قيام معالى المدير العام لمنظمة العمل العربية بعقد اجتماعات تنسيقيه وتشاوريه حول اهتمامات المجموعة العربية مع معالى وزراء العمل العرب وسعادة السفراء العرب المعتمدين بجنيف وبعض الأعضاء المشاركين فى أعمال هذه الدورة وكذلك مع ممثلى منظمة العمل الدولية لتعزيز التعاون القائم بين المنظمتين.
- مشاركة مكثفة من الوفود العربية فى الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى (جنيف 2011/11/14) بشأن توحيد المواقف العربية حول الموضوعات التى تدخل ضمن أولويات واهتمامات المجموعة العربية.
- عرض موضوع البند 16 من جدول أعمال هذه الدورة والمتعلق بالشكوى المقدمة ضد مملكة البحرين لعدم احترامها الاتفاقية رقم (111) بشأن التمييز فى الاستخدام والمهنة ، على الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى.

(1) كانت هيئة مكتب مجلس الإدارة على النحو التالي :

- السيد / جريج فينيس (Greg Vines) (استراليا) رئيسا
- السيد / (Daniel Funes de Rioja) (الأرجنتين) نائب الرئيس عن أصحاب العمل
- السيد / لوك كورتيك (luc cortebeeck) (بلجيكا) نائب الرئيس عن العمال

(2) مكتب فريق الحكومات :

- سعاد السيد/ عبد الرحمن ضرار (Abd elrahman Dhirar) (السودان) رئيسا
- سعادة السيدة/ مريا نزاريه فرانى (maria Nazareh Farani) (البرازيل) نائبة الرئيس

وكانت مشاركة المجموعة العربية على النحو التالى :

(1) الأعضاء الحكوميون :

الإمـارات العربيـة المتحـدة، دولـة قطـر، جمهوريـة مصـر العربيـة، الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبية، الجمهورية اللبنانية وجمهورية السودان.

(2) الأعضاء ممثلى أصحاب العمل :

السيد/ خليفـة خمـيس مطـر (قطـر) ، السيد/ سـمير عـلام (مصـر) ، السيد/ عثمـان الـريس (البحرين) ، السيد/ ميقاتلى المحفوظ (الجزائر) .

(3) الأعضاء ممثلى العمال :

السيد/ عبد الله محمد حسين (البحرين) ، السيدة/ حاجة قدوس (الجزائر) .

(4) وفد منظمة العمل العربية :

معالى السيد/ أحمد محمد لقمان ، السيد/ رضا قيسومه ، السيدة/ زهيرة قصبوى.

وحضر اجتماعات هذه الدورة عدد من وزراء العمل العرب أعضـاء فـى المجلس وهم معـالى الدكتور / أحمد حسن البرعـى (مصـر) ومعـالى السيد الطيـب لـوح (الجزائـر) ومعـالى السيد/ شربل نحاس (لبنان) ، إضافة إلى عدد من الوزراء والسفراء العرب وممثلـى حكومـات بعض الدول العربية (بصفة مراقب) نذكر منهم البحرين ، فلسطين ، المغرب ، السعودية ، الكويت وغيرهم.

**** وتضمن جودل أعمال الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى البنود التالية :-**

1- اعتماد محاضر اجتماعات الدورة (311) لمجلس الإدارة

2- جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي :

- جدول أعمال الدورة (102) للمؤتمر لعام 2013 .
- مقترحات بشأن جدول أعمال الدورة (103) للمؤتمر لعام 2014 .

3- موضوعات ذات الصلة بأعمال الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011.

- متابعة اعتماد القرار المتعلق بالإجراءات الهادفة لجعل العمل اللائق حقيقة بالنسبة للعاملات والعمال المنزليين في العالم .

4- تعديلات القواعد المطبقة في مجلس الإدارة .

5- تقرير واستنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر .

6- مستجدات بشـأن تطبيـق حكومـة ميانمـار للاتفاقيـة رقـم (29) لعـام 1930 بشـأن العمـل الجبري .

7- شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد حكومة ميانمار لعدم احترامها الاتفاقية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي مقدمة من قبل وفود شاركت في الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2010 .

8- الموقف من المهمة التي قامت بها اللجنة الثلاثية رفيعة المستوى إلى فنيزويلا .

9- تقارير لجنة الحريات النقابية .

10- المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية

11- تقرير الدورة (73) لمجلس المركز الدولي للتدريب – تورينو .

12- التقدم في وضع موضع التنفيذ القرار المتعلق بالمساواة بين النساء والرجال في صميم العمل اللائق والذي اعتمد في الدورة (98) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2009.

13- تقرير فريق العمل بشأن تسيير مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي .

14- تقرير فريق العمل بشأن البعد الاجتماعي للعولمة .

15- تقرير المدير العام .

16- تقارير مكتب مجلس الإدارة .

- شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد حكومة البحرين لعدم احترام الاتفاقية رقم (111) لعام 1958 بشأن التمييز (العمل والمهنة) مقدمة من قبل وفود شاركت في الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011.

- مسائل أخرى .

17- تشكيل وجدول أعمال الأجهزة الدائمة والاجتماعات .

- **قسم وضع السياسات :**

- <u>جزء العمالة والحماية الاجتماعية</u>

1- الأعمال الخضراء – العمل اللائق والتنمية المستدامة .

2- متابعة المناقشة حول الضمان الاجتماعي (الدورة 100 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2011) – خطة العمل .

3- متابعة الاستنتاجات المتعلقة بتنمية المنشآت المستدامة المعتمدة من المؤتمر في دورة يونيو / حزيران 2007 .

4- التوازن بين الحياة المهنية والحياة الخاصة .

- <u>جزء الحوار الاجتماعي</u>

1- منتديات الحوار العالمي – الاستنتاجات .

2- إدارة وتفتيش العمل – متابعة المناقشة العامة في الدورة 100 لمؤتمر العمل الدولي .

3- العمل اللائق في السلسلة الغذائية اللوجيسية – مقاربة قطاعية .

4- مسائل أخرى .

- متابعة توصيات الاجتماعات القطاعية والفنية .

- <u>جزء التعاون الفني</u>

1- دعم قدرات المنخرطين في إطار البرامج القطرية لتنمية العمل اللائق والتعاون الفني: متابعة.

2- التعاون الفني لمنظمة العمل الدولية والبرامج القطرية لتنمية العمل اللائق (2009 – 2010) .

3- البرنامج المعزز للتعاون الفني لصالح الأراضي العربية المحتلة .

4- متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل: الأولويات وخطط العمل في التعاون الفني المتعلق بالقضاء على التمييز في المهنة والعمل .

- <u>جزء المنشآت متعددة الجنسيات</u>

- تقييم الأولويات الإستراتيجية بما فيها تنمية الإعلان الثلاثي للمبادئ بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية.

- **قسم المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية :**

- <u>جزء المسائل القانونية</u>

1- تنمية المصادقة على التعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية .

2- الإجراءات المتعلقة بتمثيل أصحاب العمل والعمال في مؤتمر العمل الدولي : كيفية منع عدم التوازن في التركيبة الثلاثية للوفود .

3- نظام العمل في مؤتمر العمل الدولي .

- **تعديلات مرتبطة بتطوير مجلس الإدارة .**

- مسائل أخرى .

- **جزء معايير العمل الدولية وحقوق الإنسان :**

- تطوير الأنشطة المعيارية لمنظمة العمل الدولية .

- **سياسة المعايير : إنشاء آلية لدراسة المعايير ووضعها موضع التنفيذ .**

- تقرير ونتائج الاجتماع الثلاثي للخبراء المكلفين بدراسة الاتفاقية رقم (158) والتوصية رقم 166 لعام 1982 بشأن الفصل من العمل .

- لجنة خبراء مشتركة (منظمة العمل الدولية / اليونسكو /) بشأن تطبيق التوصيات المتعلقة بالعاملين في التعليم .

- **قسم البرنامج والموازنة والإدارة :**

- <u>جزء البرنامج والموازنة والإدارة</u>

1- البرنامج والموازنة 2010 – 2011 : الموازنة العادية .

2- استعمال حساب البرامج الخاصة .

3- مسائل مالية تتعلق بالمعهد الدولي للدراسات الاجتماعية .

4- مشروع الموازنة للحسابات الخارجة عن الموازنة 2012 – 2013 .

* المركز الدولي للمعلومات في مجال السلامة والصحة المهنيتين .

* المركز الدولي لتنمية المعارف في مجال التدريب المهني .

5- مسائل تتعلق بالمبني .

- **تقرير حول مدى التقدم في تنفيذ مشروع تحديث مبني المقر :**

- مسائل تتعلق بتكنولوحيا المعلومات والاتصالات .

- مسائل مالية أخرى :

- **تقرير عن مدى التقدم المحرز في مراجعة المصروفات .**

- <u>جزء مراجعة الحسابات والإشراف</u>

- تقييم المركز المالي 2010 – 2011 .
- مناقشات حول التقييم رفيع المستوى : إستراتيجيات البرامج القطرية لتنمية العمل اللائق.
- دراسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة .
- مسائل تتعلق بجهاز التفتيش .

- <u>جزء شؤون الموظفين :</u>

- بيان ممثل الموظفين .
- تقرير لجنة الوظيفة العمومية الدولية .
- تعديلات على النظام الأساسي للموظفين .
- مسائل أخرى للموظفين .

- **قسم رفيع المستوى :**

- <u>جزء السياسات الإستراتيجية</u>

1- اتساق السياسات فى النظام متعدد الأطراف.

2- هل يجب انتظار الأسوأ ؟ التطورات والآفاق الحالية بشأن العمل والبعد الاجتماعي للعولمة .

* مناقشة عامة .

* نتائج اجتماعات مجموعة العشرين (G20) .

- **فريق عمل بشأن تسيير مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي**

1- تحسين سير أعمال مؤتمر العمل الدولي والاجتماعات الإقليمية .

وفقا للأسلوب الجديد لسير أعمال مجلس الإدارة فقد سبق انعقاد القسم المؤسسي عقد اجتماعات اللجان الدائمة واجتماعات الأقسام الأخرى وما تفرع عنها من أجزاء لمناقشة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال وذلك وفق البرنامج الزمنى التالي :

<u>نتائج اجتماعات مجلس الإدارة</u>

بعد اعتماد جدول أعمال الدورة (312) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولى بدأت اجتماعات اللجان والأقسام وفق البرنامج الزمنى المحدد لها لمناقشة مختلف الموضوعات المعروضة عليها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة بشأنها وذلك على النحو التالى :-

أولا : القسم المؤسسي :

<u>البند (1) :</u> اعتماد محاضر اجتماعات الدورة (311) لمجلس الإدارة :

تم اعتماد محاضر اجتماعات الدورة (311) لمجلس الإدارة مع التعديلات التى تلقاها مكتب المجلس.

البند (2) :

- جدول أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2013

قرر مجلس الإدارة تضمين جدول أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولى الموضوع التالى :

* التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء (مناقشة عامة)

- جدول أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2014 (مقترحات) قرر مجلس الإدارة دراسة المقترحات الخاصة بجدول أعمال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2014 من جديد خلال انعقاد الدورة (313) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2012) مع دعوة المكتب إلى إجراء مشاورات غير رسمية فى هذا الشأن (الفقرة 8 من الوثيقة GB.312/INS/2/2).

البند (3) : متابعة اعتماد القرار المتعلق بالإجراءات الهادفة إلى جعل العمل اللائق حقيقة للعاملات والعمال المنزليين فى جميع إنحاء العالم .

قام مجلس الإدارة بما يلي :

أ) تقديم الإرشاد إلى المكتب بشأن طريقة تعديل أو تحسين أو استكمال استراتيجية العمل المذكورة فى الوثيقة (GB.312/INS/3).

ب) الطلب من المدير العام مراعاة هذه الاستراتيجية عند إعداد مقترحات البرنامج والموازنة المقبلة وتيسير الموارد من خارج الميزانية.

البند (4) : تعديلات على مجموعات القواعد المطبقة فى مجلس الإدارة

قرر مجلس الإدارة إدخال النص التالى إلى الفقرة (21) من المذكرة التمهيدية للقواعد المطبقة فى مجلس الإدارة :

21- يضمن رئيس مجلس الإدارة إن يتم إجراء مشاورات مع رئيس فريق الحكومات أو ممثله حول أية مسألة تتعلق بمعالجة بند من جدول أعمال المجلس يرى ضرورة استشارة أعضاء هيئة المكتب بشأنها إثناء انعقاد الدورة.

ويعتبر هذا الموضوع آخر تعديل للانتهاء من إصلاح مجلس الإدارة.

البند (5) : تقرير ونتائج الاجتماع الإقليمي الأفريقى الثانى عشر .

ومن خلال عرض ومناقشة تقرير الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر اتخذ مجلس الإدارة بشأنه قراراً يطلب بموجبه من المدير العام ما يلي :

أ) أن يقوم بلفت نظر حكومات الدول الأفريقية ومن خلالها منظمات أصحاب العمل والعمال الوطنية إلى النتائج المعتمدة من الاجتماع الإقليمي الأفريقى الثاني عشر.

ب) الأخذ بعين الاعتبار هذه النتائج عند تنفيذ البرامج الجارى تنفيذها وعند وضع المقترحات المستقبلية للبرنامج والميزانية.

ج) إن يقوم بتعميم النتائج على :

1- حكومات جميع الدول الأعضاء ومن خلالها إلى منظمات أصحاب العمل والعمال الوطنية.

2- المنظمات الدولية المعنية بما فيها المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية.

البند (6) : مستجدات تتعلق بعملية تطبيق حكومة ميانمار الاتفاقية رقم (29) لعام 1930 بشأن العمل الجبرى .

وفى ضوء الاستماع إلى مداخلات ممثل حكومة ميانمار (المندوب الدائم) ورؤساء الفرق والمجموعات الإقليمية وعدد من أعضاء مجلس الإدارة أخذ المجلس علما بتقرير مسئول الاتصال واعتمد مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها مايلي :-

- يعرب المجلس عن ارتياحه للتقدم المحرز منذ مارس / آذار 2011 ويدعو إلى الاستمرار لوضع موضع التنفيذ توصيات لجنة تقصى الحقائق 1998 .
- يصر المجلس على الإيقاف الفورى لفرض العمل الجبرى على المعتقلين ويدعو من جديد حكومة ميانمار إلى طلب مساعدة فنية من منظمة العمل الدولية لمراجعة قانون السجون.
- يحيى المجلس الإفراج عن عدد من النقابيين ويطلب الإسراع فى الإفراج عن باقى النقابين المعتقلين.
- يعرب المجلس عن ارتياحه لبدء الحوار مع لجنة القوات المسلحة ويدعو إلى تطوير جذرى للسياسات والممارسات التى تساعد على القضاء على العمل الجبرى
- فى ضوء ما تقدم يرى مجلس الإدارة ضرورة دعم قدرات مكتب الاتصال ويكرر بشدة المطالب المتكررة للحكومة لإعطاء التأشيرات اللازمة لهذا الغرض.

البند (7) : شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد حكومة ميانمار لعدم احترامها الاتفاقية رقم (87) بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابى والتى تقدم بها وفود شاركوا فى الدورة (99) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2010.

أخذ مجلس الإدارة علما بالتقدم المحرز منذ آخر دراسة للموضوع فى شهر مارس / آذار 2011 واتخذ القرار التالي :

1- يرجو من حكومة ميانمار طلب النصح والمساعدة من منظمة العمل الدولية بما فى ذلك دعم قدرات مسئول الاتصال بهدف تنمية البيئة المناسبة للتطبيق العملى للقانون الجديد بشأن المنظمات النقابية بشكل يتفق مع مبادئ الحرية النقابية.

2- إرجاء اتخاذ قرار بتشكيل لجنة تقصى الحقائق إلى الدورة (313) (مارس / آذار 2012).

البند (9) : تقرير لجنة الحريات النقابية :

تم عقد اجتماع لجنة الحريات النقابية برئاسة البروفيسور بول فأن دير هيجدن وذلك فى جنيف خلال يومى 3 – 4 نوفمبر / تشرين الثانى 2011 لدراسة 169 حالة التى تم إحالة الشكاوى بشأنها إلى الحكومات المعنية لإبداء الملاحظات والرأى. وقامت اللجنة خلال هذا الاجتماع بدراسة 43 حالة من حيث المضمون وتوصلت إلى نتائج نهائية بالنسبة لـ 24 حالة وإلى نتائج تمهيدية بالنسبة لـ 19 حالة وتأجيل النظر فى الحالات الأخرى.

ولم يحضر ممثلو أمريكا والأرجنتين وكولمبيا وفرنسا دراسة الحالات الخاصة ببلدانهم.

وباستعراض مقدمه التقرير رقم (362) للجنة الحريات النقابية والحالات التى تم دراستها والاستماع إلى ردود بعض الدول المعنية اتخذ مجلس الإدارة قراراً باعتماد التقرير (362) للجنة الحريات النقابية بأكمله.

والجدير بالذكران التقرير (362) لجنة الحريات النقابية لم يتعرض إلى أية حالة تخص دولة عربية.

البند (10) : المعهد الدولى للدراسات الاجتماعية: تقرير الدورة (53) لمجلس إدارة المعهد.

اتخذ مجلس إدارة مكتب العمل الدولى بشأن هذا التقرير القرار التالى :

أ) أخذ العلم بتقرير الدورة (53) لمجلس إدارة المعهد الدولى للدراسات الاجتماعية.

ب) المصادقة على البرنامج واعتماد الميزانية لعامى 2012 – 2013.

ج) الموافقة على قبول المساهمات والتبرعات الواردة فى الوثيقة.

البند (11): تقرير الدورة (73) لمجلس إدارة المركز الدولى للتدريب بتورينو

قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولى أخذ العلم بتقرير الدورة (73) لمجلس إدارة المركز الدولى للتدريب بتورينو

كما تقرر أخذ العلم بتعديلات النظام المالى للمركز المعتمد من مجلس إدارة المركز دون أبداء أية ملاحظات فى هذا الشأن.

البند (12): متابعة قرار مؤتمر العمل الدولى لعام 2009 بشأن مدى التقدم فى مجال المساواة بين الرجل والمرأة فى صميم العمل اللائق.

وفى هذا الصدد يدعو مجلس الإدارة المدير العام إلى :

أ) استمرار توجيه نشاط المكتب لمساعدة الهيئات المكونة على وضع موضع التنفيذ قرار مؤتمر العمل الدولى لعام 2009 المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة فى صميم العمل اللائق مع الأخذ بعين الاعتبار قيم ومفردات البرنامج والميزانية.

ب) تدعيم أنشطة المكتب فى المجالات ذات أولوية المحددة عام 2009 والتى لم يتحقق أى تقدم فيها لغاية الآن.

البند (13): تقرير فريق العمل المعنى بسير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولى تم عقد اجتماع الفريق يوم الأربعاء الموافق 2011/11/9 برئاسة السيد جريج فيناس رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولى وقام نائبيه السيد فوناس دى ريوخا عن أصحاب العمل والسيد لوك كورتبيك عن العمال بمهمة المتحدثين عن فرقهما.

وبالاستماع إلى التقرير الشفهى الذى قدمه رئيس الفريق قرر مجلس الإدارة الطلب من المدير العام ما يلي :

أ) إعداد وثيقة لتجميع المناقشات التى دارت خلال اجتماع الفريق فى أقرب وقت ممكن.

ب) الدعوة لعقد اجتماع للفريق الاستشاري الثلاثى المقيم بجنيف لوضع خطة عمل وجدول زمنى وتحديد أهم الإصلاحات لعرضها على فريق العمل لدراستها فى الدورة (313) لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2012).

البند (14): تقرير موجز لرئيس فريق العمل المعنى بالبعد الاجتماعى للعولمة

تم عقد اجتماع فريق العمل المعنى بالبعد الاجتماعى للعولمة يوم الاثنين الموافق 2011/11/14 برئاسة السيد فيناس (استراليا) والمتحدثين باسم فريقي أصحاب العمل والعمال السيد فوناس دى ريوخا والسيد لوك كوتبيك حيث قام المدير العام لمكتب العمل الدولى بافتتاح أعمال الاجتماع واستعرض الخطوط العريضة للأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية مع الإشارة إلى القرارات الهامة التى اتخذتها قمة 20 العشرين الأخيرة فى مدينة كان بفرنسا.

وعلى سبيل المثال يمكن التعرض إلى بعض الأولويات فى مجال العمل اللائق من خلال غالبية المتحدثين وذلك على النحو التالي :

- مكافحة ظاهرة بطالة الشباب فى تزايد مستمر وكذلك الشأن للبطالة طويلة الأمد التى قد تؤدى إلى الإقصاء النهائى من سوق العمل للعمالة الموجودة فى حالة تعطل طويل الأمد.
- يرى العديد من المشاركون أن زيادة التشغيل الهش يضر ليس فقط بالنساء والرجال المعنيين بل بالمجتمع والاقتصاد أيضا.
- تعتبر عملية تنمية المهارات من الضروريات للحفاض وتسحين القابلية للتشغيل وبوجه خاص بالنسبة للداخلين الجدد لسوق العمل وكذلك طوال الحياة.
- إعطاء الأفضلية للإجراءات الهادفة إلى زيادة الاستثمار فى الاقتصاد الحقيقي وتفضيل الانتقال نحو طرق تنمية أكثر محافظة على البيئة. وبمناقشة التقرير قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولى أخذ العلم بتقرير الفريق المعنى بالبعد الاجتماعى للعولمة.

البند (15): تقارير المدير العام.

- **التقرير التكميلى الأول :** الوثائق المعروضة للعلم فقط ونذكر منها برنامج الاجتماعات (2011 – 2012 و2013) طلب منظمات دولية غير حكومية المشاركة فى الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2012 قياس العمل اللائق ، تقرير المنتدى العالمى بشأن المستجدات والتحديات التى يواجهها قطاع السياحة وتأثيراتها على التشغيل ، التبرعات ، متابعة القرار المتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء وغير ذلك.

  وقرر مجلس الإدارة اخذ العمل بالمعلومات التى تم تقديمها.

- إعلان وفاة : تضمن هذا الجزء إحاطة مجلس الإدارة علما بوفاة السيدة هيلدا أندرسون عضو سابق فى مجلس الإدارة ونائبة الرئيس عن العمال فى الدورة (93) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2055 حيث تم نعي الفقيدة من خلال مداخلات هيئة مكتب مجلس الإدارة وبعض الأعضاء من أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين فى هذه الدورة مع دعوة المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى تقديم التعزية لذويها وإلى كنفدرالية العمال فى المكسيك .

- **التقرير التكميلي الثانى :** تعيين رئيس المراجعة الداخلية

  أعرب مجلس الإدارة عن دعمه لترشيح المدير العام السيد انطوني واتسون لمنصب رئيس المراجعة الداخلية.

- **التقرير التكميلي الثالث :** تقرير اللجنة المكلفة بدراسة شكوى لعدم تطبيق اليابان الاتفاقية رقم (100) لعام 1951 بشأن المساواة فى الأجر .

قرر مجلس الإدارة ما يلي :

أ) اعتماد التقرير

ب) دعوة حكومة اليابان الأخذ فى الاعتبار نتائج اللجنة وتقديم معلومات تفصيلية فى تقريرها القادم بموجب المادة (22) بشأن تطبيق الاتفاقية رقم (100)

ج) تكليف لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بمتابعة الموضوع .

د) نشر التقرير للعموم وإنهاء الأجراء الذى تم اتخاذه بناء على المطلب النقابى

البند (16): تقارير هيئة مكتب مجلس الإدارة.

(1) **التقرير الأول :** شكوى بموجب المادة (26) من دستور منظمة العمل الدولية ضد البحرين لعدم احترام الاتفاقية (111) لعام 1958 بشأن التمييز (فى الاستخدام والمهنة) مقدمه فى وفود مشاركة فى الدورة (100) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2011. وثيقة (GB312/INS/16/1).

وتشير الوثيقة إلى أن مجلس الإدارة أخذ علما بمحاضر الدورة (311) للمجلس المتعلقة بالشكوى وبمقترحات حكومة البحرين بشأن تشكيل لجنة ثلاثية لدراسة موضوع العمال المفصولين ومواعيد اجتماعاتها والتقارير المطلوب تقديمها إلى المدير العام.

وفى هذا الصدد اتخذ مجلس إدارة مكتب العمل الدولى القرار التالي :

ب) دعوة المدير العام إلى تقديم المساعدة القانونية الكاملة أو جميع إشكال الدعم إلى حكومة البحرين أو إلى ممثلى العمال أو أصحاب الأعمال والتى قد يطلبونها فى هذا المجال وتقديم تقرير عن الوضع إلى الدورة القادمة لمجلس الإدارة (مارس / آذار 2012).

ج) وفق هذه القاعدة قرر المجلس تأجيل النظر فى الشكوى المقدمة إلى الدورة القادمة للمجلس (مارس / آذار 2012).

(2) **التقرير الثانى :** الترتيبات المتعلقة بالاجتماع الإقليمي الأوروبي التاسع

قرر مجلس الإدارة ما يلي :

أ) أقرار جدول أعمال الاجتماع الإقليمي الأوروبي التاسع على أساس تقرير المدير العام والمتمثل فى دراسة التقدم المحرز خلال الفترة (2009 – 2012) وبوجه خاص فى مجال العمل اللائق والتصدى إلى تأثيرات اللازمة المالية لعام 2008 على التشغيل وعلى سوق العمل والسياسات الاجتماعية.

ب) التأكيد على الترتيبات المتخذة لعقد هذا الاجتماع فى أوسلو (النرويج) وتكون اللغات المستخدمة فى الاجتماع الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والألمانية والروسية.

(3) **التقرير الثالث :** الإجراءات المتعلقة بتعيين المدير العام

بناء على خطاب السيد خوان سومافيا بتاريخ 2011/9/30 بشأن رغبته فى ترك منصب المدير العام بتاريخ 2012/9/30 ، أتخذ مجلس الإدارة القرار التالي :

- إقرار المقترحات المتعلقة بالإجراءات الخاصة بتعيين المدير العام الواردة فى الفقرتين (3 و5) من الوثيقة (GB312/INS/16/3).
- تحديد تاريخ 9 مارس / آذار 2012 كآخر موعد لاستلام الترشيحات فى مكتب رئيس مجلس الإدارة.
- فى إطار تعيين المدير العام يتم الاستماع إلى كلمات المرشحين إثناء انعقاد مجلس الإدارة بتاريخ 30 مارس / آذار 2012.
- طلب توفير قاعة مجهزة بنظام الفيديو لمتابعة الخطابات.
- دعوة مجلس الإدارة لعقد اجتماع بتاريخ 28 مايو / آيار 2012 قبل افتتاح الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولى بهدف انتخاب المدير العام عن طريق التصويت.
- دعوة المكتب إلى تقديم مقترحات للاعتماد من مجلس الإدارة بشأن المرتب والمزايا الأخرى وشروط تعيين المدير العام غير المنصوص عليها فى الأنظمة والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيبات المالية والإجراءات المتعلقة بالتعيينات المشابهة فى أجهزه متخصصة أخرى تابعة للأمم المتحدة.
- أن يتم تمويل التكاليف المالية المترتبة على تعيين المدير العام والمقدرة بنحو (747900) دولار أمريكي من وفورات البرنامج والميزانية (2013–2012) وفى حالة التعذر يتم الاستقطاع من مدخرات المصروفات الطارئه. وإذا أتضح تعذر هذا الأمر يقوم المدير العام باقتراح طرق تمويل أخرى.

(4) **<u>التقرير الرابع :</u>** نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن الدول الأقل تقدماً (اسطنبول ، مايو / آيار 2011) : دعوة منظمة العمل الدولية إلى إدماج خطة عمل اسطنبول ضمن خطة عملها.

طلب مجلس الإدارة من المدير العام التالي :

- الأخذ بعين الاعتبار خطة عمل اسطنبول عند قيام المكتب بالتشاور مع الهيئات المكونة لوضع مقترحات الخطة والميزانية لعامى (2014-2015) والتى سيتم عرضها على مجلس الإدارة (نوفمبر / تشرين الثانى 2012)

<u>البند (17):</u> تشكيل وجدول أعمال الأجهزة الدائمة والاجتماعات.

لجنة الخبراء القانونيين لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات:

تقرر تجديد ولاية لجنة الخبراء لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات لمدة ثلاثة سنوات والخبراء هم :

- السيد / ليليو بنتيس (البرازيل)
- السيد / رشيد فيلالى (المغرب)
- السيد / عبدول كوروما (سيراليون)
- السيد / فبتيت مونتا ربهورن (تايلاندا)
- السيدة/ روما بال (الهند)
- السيد / بول جيرار (الكامرون)
- السيد / يوزويوكوتا (اليابان)

ثانياً : قسم رفيع المستوى :

اتساق السياسات فى النظام متعدد الأطراف إطار لخطة منظمة العمل الدولية لصالح سياسات أكثر اتساقا فى النظام متعدد الأطراف.

طلب مجلس الإدارة من المدير العام اتخاذ الإجراءات المناسبة والتحضير إلى مناقشة جديدة حول اتساق السياسات فى النظام متعدد الأطراف وذلك خلال عام 2012 ليضع أمام المجلس وثيقة معدلة على أساس المناقشات التى جرت خلال الدورة (312) للمجلس (نوفمبر / تشرين الثانى 2011).

البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة.

قامت السيدة/ ندى الناشف مديرة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية في بيروت بتقديم عرض موجز عن وثيقة هذا البند التي تناولت مدى التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة مع التركيز على الأراضي الفلسطينية وعن مساهمات منظمة العمل الدولية المخطط لها في تنفيذ البرنامج منذ آخر تحديث في نوفمبر – تشرين الثاني 2010 وذلك بالتعاون مع وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية. وأشارت السيدة/ ندى الناشف إلى نسبة النمو الاقتصادي لعام 2010 (9%) ومع ذلك فإن الوضع الاقتصادي لا يزال هشا بالنظر إلى انعدام اليقين السياسي وتحقيق هذا الانتعاش بالاعتماد على المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة.

كما تعرضت إلى بعض الإنجازات التي تحققت في مجالات العمل الرئيسية من دعم حقوق العمال وإدارة سوق العمل وتعزيز المؤسسات والبيئة الاقتصادية وتطوير نظم وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي مشيرة إلى أن منظمة العمل الدولية تنفذ حاليا برنامج للتعاون التقني بمبلغ إجمالي متزايد يصل الآن إلى 4.97 مليون دولار وأن استراتيجية العمل اللائق في فلسطين ستوضع في صيغتها النهائية مع نهاية عام 2011.

ثم استمع المجلس إلى تعليقات ومداخلات بعض الأعضاء ممثلي الفرق الثلاثة وممثلي بعض الدول والمجموعات الإقليمية والذين طالبوا مكتب العمل الدولي بتقديم المزيد من الدعم لبناء مؤسسات قوية في إطار بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة ومن أهم المداخلات التي جرت خلال هذه الجلسة ما يلي:

أ- <u>عن فريق العمال:</u>

توجه رئيس فريق العمال بالشكر والتقدير لمكتب العمل الدولي وبوجه خاص المكتب الإقليمي للدول العربية ببيروت على الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من الإنجازات لصالح الأراضي العربية المحتلة وعن ارتياح فريق العمال على التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المعزز للتعاون الفني من أجل فلسطين مع دعوة المنظمة إلى تقديم جميع أشكال الدعم نحو إمكانية تحقيق مزيد من التقدم خاصة من الناحية السياسية حيث أن محاولات السلطة الفلسطينية للمسك بمستقبل الشعب الفلسطيني واتخاذ التدابير المناسبة لضمان تنمية مستدامة لا تزال محدودة وغير فاعلة أمام الوضع الحالي لتزايد التحديات الناجمة عن استمرارية الاحتلال الإسرائيلي في فرض الحصار والقيود الصارمة على تنقل الأشخاص والموارد وهذا يتطلب الاعتراف بدولة فلسطين وإنهاء الاحتلال وتشجيع المبادرات الهافة إلى بناء مؤسسات فلسطينية قوية تساعد على إدماج فلسطين في المجتمع الدولي تماشيا مع الفجر الجديد الذي تعيشه المنطقة العربية نحو الديمقراطية والعمل اللائق والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد فمن الضروري أن يتم تصميم برنامج العمل اللائق والعدالة الاجتماعية وفق متطلبات الشعب وأطراف الإنتاج الثلاثة في فلسطين للنهوض بحقوق العمال ووضع قاعدة للحماية الاجتماعية وتنمية الحوار الاجتماعي ضمن أولويات برامج التعاون التقني باعتبارها الركائز الأساسية لبناء الدولة الفلسطينية.

ب- عن فريق أصحاب العمل:

ألقى السيد/ خليفة خميس مطر كلمة باسم فريق أصحاب العمل أعرب فيها عن الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية على مدى اهتماماتها بمتابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وعن الجهود المبذولة لدعم التعاون التقني من أجل بناء مؤسسات فلسطينية قوية وقادرة على قيادة مسيرة التنمية الشاملة في إطار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

كما أكد سيادته على الحاجة الملحة للمنطقة العربية لتفعيل الأجندة العربية للتشغيل تماشيا مع التغيرات التي جرت وتجري في المنطقة العربية بشكل عام والتي أطلق عليها تسمية الربيع العربي مؤكدا على أن التشاور المستمر مع منظمة العمل العربية في مختلف المجالات هام جدا ولاسيما في هذه المرحلة.

ج- مداخلة السيد علي الخليفي:

قام السيد علي الخليفي – ممثل دولة قطر وعضو مجلس الإدارة – بإلقاء كلمة عبر فيها عن الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية على عقد اجتماع للمانحين بالتنسيق مع منظمة العمل العربية وكذلك إلى الدول التي قدمت مساهمات لتنفيذ المشاريع التي عرضت على الاجتماع. كما دعى مكتب العمل الدولي إلى إعادة تنشيط مركز المشورة القانونية التابع للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنظر في إمكانية تقديم تقريرموجز عن البرنامج في دورة مارس من كل عام لاطلاع مجلس الإدارة على آخر المستجدات.

د- عن المجموعة الإفريقية:

أعرب ممثل المجموعة الإفريقية مجددا عن قلق وانشغال القارة الإفريقية إزاء استمرارية تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للعمال والشعب الفلسطيني حيث أن التحسينات والنمو المحرز لا يزال هشا وهامشيا وأقل بكثير من تطلعات الشعب الفلسطيني في مواجهة تحديات الفقر والبطالة مطالبا منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام لتقديم المزيد من الدعم والالتزام ببناء مؤسسات قوية في فلسطين في إطار تحقيق أهداف العمل اللائق في فلسطين وضمان التنمية المستدامة.

هـ - كلمة ممثل لبنان:

ألقى السيد عبد الله رزوق – ممثل لبنان وعضو مجلس الإدارة – كلمة أعرب فيها عن الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية وبوجه خاص المكتب الإقليمي للدول العربية ببيروت على دعمه المتواصل لوزارة العمل في الجمهورية اللبنانية للنهوض بقضايا العمل والعمال في مختلف المجالات ومختلف الفئات العمالية. كما أعرب سيادته عن أمله في أن يرى في المستقبل القريب مقعدا كامل العضوية لدولة فلسطين في منظمة العمل الدولية.

كما تجدر الإشارة إلى توقيع اتفاق بين منظمة العمل الدولية وممثل فلسطين ودولة الكويت بشأن مساهمتها الكريمة بمبلغ قدره (500.000) ألف دولار أمريكي لتنفيذ أنشطة تنموية فى فلسطين وذلك يوم الاثنين 2011/11/14.

أيضا تم إعداد بيان عربى للتنديد بالممارسات الإسرائيلية بفرض عقوبات مالية على السلطة الفلسطينية بعد حصولها على عضوية كاملة فى اليونسكو وقام معالى السيد شربل نحاس بقراءة البيان على المجلس أثناء انعقاد الجلسة المخصصة للبعد الاجتماعى للعولمة بتاريخ 2011/11/14.

واتخذ مجلس إدارة مكتب العمل الدولى فى هذا الشأن القرار التالى :

- أخذ العلم بالوثيقة ودعوة المكتب إلى الأخذ فى الاعتبار الآراء التى أبديت فى المناقشات بما فى ذلك ضرورة دعم الموارد والتعاون التقنى الجاري حاليا فى الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقديم تقرير عن متابعة نتائج اجتماع المانحين الذى تم عقده فى شهر نوفمبر / تشرين الثانى 2011.

مداخلة باسم فريق أصحاب العمل

في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي

الدوة (312) (جنيف ، نوفمبر / تشرين الثانى 2011)

يسعدني أن أعرب باسم فريق أصحاب العمل عن المجموعة العربية إلى السيد / خوان سومافيا – المدير العام لمكتب العمل الدولي عن عميق الشكر والتقدير على جهوده المتواصلة وعمله باتساق مع مجلس إدارة مكتب العمل الدولي لزيادة حجم التعاون الفني لصالح المنطقة العربية على أمل الاستمرار على هذا المنهج وبوجه خاص على مدى اهتماماته بمتابعة **" الأوضاع العمالية الراهنة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى "** مؤكداً على استعدادات منظمة العمل الدولية على التوسع واستمرارية التعاون مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية من أجل بناء مؤسسات فلسطينية قوية وتحسين السياسات والبرامج الداعمة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومعترف بها دولياً قادرة على النمو والعيش بسلام مع جيرانها .

كل التقدير والعرفان إلى السيد / خوان سومافيا على ما قدمه من دعم للمنطقة العربية طوال مدة قيادته لمنظمة العمل الدولية وقد يكون التقرير السنوي حول **" أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة "** آخر تقرير يقدمه إلى الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012 مع تمنياتنا لسيادته بموفور الصحة والتوفيق في المرحلة القادمة .

كما تعلمون فأن السياسات والخطط والبرامج التنموية في فلسطين لا تزال تواجه باستمرار العديد من التحديات لمعالجة الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والأوضاع الإنسانية المأساوية نتيجة مواصلة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني وفرض قيود صارمة على عمليات تنقل الأشخاص والسلع وأهم عناصر الإنتاج وإعادة الأعمار بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني مما يعوق عملية توفير المزيد من فرص العمل المنتج وتخفيف حدة الفقر ومعاناه الشعب الفلسطيني مما يدعو إلى :

1- التأكيد من جديد على انشغالات وقلق وموقف المجموعة العربية إزاء استمرارية تدهور الأوضاع المعيشية للعمالة الفلسطينية وقد حان الأوان إلى أن يتحمل المجتمع الدولي مسئولياته تجاه القضية الفلسطينية وبوجه خاص منظمة العمل الدولية لتقديم المزيد من الدعم لبناء المؤسسات الفلسطينية القوية تماشياً مع تقدم فلسطين إلى الأمم المتحدة لمنحها العضوية الكاملة .

2- الإسراع في وضع وتنفيذ برامج تعاون فني عملية للنهوض بالتشغيل وبوجه خاص تشغيل الشباب وتوسيع الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية وصيانة الحقوق والحريات العامة

والنقابية وتحسين مستوى المعيشة في المنطقة العربية تماشيا مع تغييرات الربيع العربي وان التشاور المستمر مع منظمة العمل العربية هام جدا ولاسيما فى هذه المرحلة.

3- التأكيد على نتائج اجتماع المانحين الذي عقدته منظمة العمل الدولية على هامش أعمال الدورة (309) لمجلس الإدارة (جنيف ، نوفمبر / تشرين الثاني 2011) ودعوة مكتب العمل الدولي وجميع أجهزته الدستورية إلى المزيد من الجهد لزيادة التعبئة وتوفير التمويل اللازم لدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وتنفيذ مشروعات منظمة العمل الدولية التى تم عرضها على هذا الاجتماع لصالح الشعب الفلسطيني .

4- دعوة منظمة العمل الدولية والجهات المانحة ومؤسسات التمويل على الاستمرار في تقديم الدعم اللازم للسلطة الفلسطينية لمواجهة الآثار المدمرة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي مما يساهم بجدية وفاعلية في بناء دولة فلسطين المستقلة .

5- لقد حان الأوان لتقديم المزيد من الدعم لتطوير وتفعيل الأجندة العربية للتشغيل في إطار تعزيز التعاون البناء القائم بين منظمتي العمل الدولية والعربية للتعامل بإيجابية مع التطورات الأخيرة التي تمر بها المنطقة العربية .

6- وأود باسم مجموعة أصحاب العمل العربية التأكيد على المبادرة التى اطلقها معالى السيد أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية فى الاجتماع الاقليمى الافريقى الثانى عشر بدعوة السيد خوان سومافيا المدير العام لمكتب العمل الدولى لحضور الدورة 39 لمؤتمر العمل العربى (2012) وتنظيم حفل تكريم له بمناسبة قرب انتهاء مهامه على راس المنظمة العتيدة.

مداخلة السيد/ علي الخليفي (قطر)

- نشكر مكتب العمل الدولي على تقديم هذه الوثيقة.
- السيد الرئيس أود في البداية أن أتقدم بالشكر لمنظمة العمل الدولية على عقد اجتماع للمانحين بالتنسيق مع منظمة العمل العربية في شهر نوفمبر الماضي كما هو مشار إليه في الفقرة 5 من الوثيقة ونشكر الدول التي تبرعت للمشاريع التي قدمت خلال الاجتماع المذكور ونطلب من المكتب اطلاع المجلس مستقبلا حول مستجدات هذا الموضوع.
- كما نلاحظ باهتمام الدعم التقني والمالي الذي كانت تقدمه المنظمة إلى مركز المشورة القانونية التابع للاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينيين كما هو مبين في الفقرة 9، ونأسف لتوقف عمل هذا المركز بسبب انعدام التمويل، وندعو المكتب لبحث إمكانية توفير الموارد اللازمة لإعادة تنشيط هذا المشروع، وإطلاع المكتب على التطورات المستقبلية في هذا الشأن.
- كما ندعو المكتب لمتابعة جهوده لجمع الأموال اللازمة لدعم المشروع الخاص بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الوارد في الفقرة 11 وإحاطة المجلس بالتطورات.
- السيد الرئيس مع شكرنا الجزيل للمكتب على تقديم هذه الوثيقة في شهر نوفمبر من كل عام فإننا كذلك نرجو من مكتب العمل الدولي النظر في إمكانية تقديم تقرير موجز إلى اجتماع مجلس الإدارة في شهر مارس لاطلاعه على آخر المستجدات، خصوصا وأن هناك الكثير من المشاريع المقدمة أو التي هي بصدد التنفيذ والتي تحتاج إلى متابعة.

بيـــان

باسم المجموعة العربية حول الوضع في فلسطين

إن المجموعة العربية إذ تؤكد على ضرورة إيجاد حل عادل وشامل لقضية الشعب الفلسطيني على أساس قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام وترى المجموعة بأن التوجه الفلسطينـــي لنيل العضويـــة الكاملـة في الأمم المتحدة حق طبيعي وتاريخي للشعب الفلسطيني وكذلك حق فلسطين بالعضوية الكاملة في الوكالات المتخصصة للأمـــم المتحدة وقد جاء تعبير المجتمع الدولي من خلال منح فلسطين العضوية الكاملة في وكالة اليونسكو والتصويت الواسع الذي حصلت عليه فلسطين، وفي هذا السياق فإننا ندين ونستنكر الإجراءات العقابيـة التي قامت بها القـوة القائمة بالاحتـلال ضد الشعـب الفلسطيني بشكل عام وأطراف الإنتاج الثلاثة بشكل خاص وكان أبرزها إعـــلان إسرائيل عن بناء 2000 وحدة استيطانية جديدة في القدس وكذلك وقف تحويل العائدات الضريبيـــة التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطـة وهي تشكل نصف رواتب الموظفيـــن في فلسطيـــن وكذلك منع التشغيل والحركة وتعطيل نقل البضائع والتبادل التجاري، من هنا فإننـــا نرى بضرورة رفع الصـــوت وإدانة هذه الممارســـات ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعـب الفلسطيني.

***

(2) اسم النشاط: المشاركة في ندوة تحت عنوان "مكافحة الفقر في الوطن العربي : نظرة مستقبلية"

مكان وتاريخ التنفيذ :

مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة "القاعة الأندلسية"، يومي 17- 18 مارس/ آذار 2012

الجهة المعنية بالتنفيذ :

البرلمان العربي بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

مشاركة المنظمة:

مثل المنظمة في هذا النشاط السيد/ محمد شريف – مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل

المشاركون:

- منظمة العمل العربية.
- أعضاء البرلمان العربى.
- البرلمانات العربية.
- جامعة الدول العربية.
- المنظمات العربية المتخصصة.
- منظمات المجتمع المدنى.

- وقد أشرف على تنفيذ هذه الندوة وشارك في أبحاثها عدد كبير من البرلمانيين العرب وأصحاب الاختصاص في مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، وناقش هؤلاء المختصون والباحثون على مدار يومين كاملين ما يتعلق بتعريف الفقر ومدى انتشاره في الدول العربية وأسباب هذا الانتشار ومكافحته من خلال التشريعات والآليات الوطنية والدولية وكذلك علاقة انتشار الفقر بظاهرة الفساد كما نوقشت أيضًا القضايا السكانية واستراتيجيات الحد من الفقر، كما تطرقت الندوة أيضًا إلى الشباب وتحديات البطالة وكذلك المرأة .

التوصيات:

- تعزيز دور البرلمان العربي في تفعيل العمل العربي المشترك والعمل على حث البرلمانات الوطنية لسن تشريعات تعمل على تخفيف الفقر وذلك بآليات متعددة يراعى فيها إعطاء الأولوية لقطاعي المرأة والشباب وتشريعات محاربة الفقر في الدول العربية
- دعم عملية النمو الاقتصادي والمحافظة على استمرار عملية النمو عن طريق:
  - زيادة معدلات الاستثمار الداخلي والخارجي
  - أهمية وضع التشريعات والقوانين والأنظمة المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار وان يحافظ على معايير الشفافية التامة تلافيًا لأي عملية فساد
  - تعميق الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتعميق مرتكزات الإجراءات الاقتصادية الشفافة والواضحة ضمن مفهوم الحكم الرشيد
  - التأكد من قدرة مؤسسات المراقبة والمتابعة والمحاسبة بما في ذلك استقلال تام للقضاء والتأكيد على إسهامها في محاربة الفساد.
  - التأكيد على ضرورة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتي تعمل على حسن توزيع الموارد والثروات والسلطة.
  - العدالة في توزيع الثروة لان هذه العدالة تمثل قيمة في حد ذاتها وتعمل على المدى الطويل على دعم النمو خاصة في الدول النامية وتمنع تكون الطبقات في المجتمع
  - محاولة السيطرة والتقليل من انتشار الفقر البشري بواسطة:

1- استراتيجيات للحماية العمالية في سوق العمل بما فيها حماية المرأة
2- استهداف وتحقيق الاحتياجات الصحية للمواطنين بما فيها احتياجات (المرأة)
3- تحسين سوق العمل وتقييم طرق التوظيف وبيئة عمل مناسبة
4- توزيع عادل للخدمات والمعدات لكل مستويات الدخل بالتساوي في الحضر والريف
5- حماية من المنافسة من العمالة الأجنبية
6- محاربة الأمية
7- الارتقاء بمستوى التمكين التعليمي في الحضر والأرياف والولوج إلى الاقتصاد المعرفي
8- الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي فيما يخص الفقر والعمل وتوزيع الثروة بالتساوي
9- تشجيع الاستثمار بالزراعة خاصة في الأرياف وتقديم المساندة والقروض للمزارعين
10- مكافحة البطالة وإيجاد فرص عمل بمختلف الإجراءات والمشاريع الممكنة
11- التكافل والتعاون بين المجتمعات العربية في مختلف فروع الحقول الاقتصادية
12- ضرورة التبادل التجاري ونقله بين الدول العربية فيما بينها والإشادة بطل المؤسسات العربية الإقليمية والوطنية والتي تسهم في محاربة الفقر والحد منه.
13- الاهتمام بصناديق الزكاة وإعادة تأسيسها بطريقة تحقق الأهداف المرجوة منها.

***

(3) اسم النشاط: المشاركة في المؤتمر الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي

مكان وتاريخ التنفيذ : الكويت، يومي 27- 28 مارس/ آذار 2012

الجهة المعنية بالتنفيذ : الاتحاد البرلماني العربي

مشاركة المنظمة: تم اعداد دراسة حول موضوع البطالة في العالم العربي وتم تقديمها كبند ضمن جدول أعمال المؤتمر الدوري الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي

***

(4) اسم النشاط: المشاركة في مؤتمر الأطراف المعنية وشركاء التنمية (التشغيل من أجل الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في شمال أفريقيا

مكان وتاريخ التنفيذ :

القاهرة، 18- 19 ابريل 2012

الجهة المعنية بالتنفيذ :

منظمة العمل الدولية

مشاركة المنظمة :

مثل المنظمة في هذا النشاط السيد/ محمد شريف – مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل وقام بإلقاء كلمة معالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية.

محاور المؤتمر:

1- الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي فى شمال أفريقيا.

2- النهوض بتشغيل الشباب والقابلية للتشغيل من أجل تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى والعدالة الاجتماعية.

3- دعم الاستقرار من خلال النهوض بالحقوق فى العمل والحوار الاجتماعى الشامل.

4- شمال افريقيا وأوربا: التعاون الدولى، هجرة العمالة وتأثير التنمية.

5- نحو عصر جديد من العدالة الاجتماعية فى شمال أفريقيا.

خامسا
محور الإعلام والتوثيق والدراسات

(11) مجـال الإعـــلام والنشر :

(1) إسم النشاط : تحديث دليل الخبراء العرب فى مجالات العمل والعمال

مكان وتاريخ التنفيذ : مكتب العمل العربى – مشروع مستمر

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

الجهات المشاركة : الخبراء من أطراف الإنتاج الثلاثة الذين يرغبون بإدخالهم فى دليل الخبراء العرب .

طبيعة مشاركة المنظمة : إنشاء وتصميم قاعدة بيانات تضم الخبراء العرب فى مجالات العمل والعمال – إعداد وتنقيح دليل الخبراء مكتبياً .

الأهداف :

- تحديث دليل الخبراء من خلال تنقيح الدليل الموجود وإضافة وتحديث بيانات من تردنا من استمارات الإدخال من الخبراء العرب .
- توفير دليل للخبراء العرب فى مجال العمل والعمال لاحتياجات واستخدامات أطراف الإنتاج الثلاثة .

* * *

(2) اسم النشاط : مجلة الرسالة العدد (35) – قومي .

رقم النشاط بالخطة : خ / 63 / 2012م.

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – مارس / آذار 2012م.

الجهة المستفيدة من النشاط:

- هيئات ومؤسسات التأمينات الإجتماعية العربية .
- منظمات أصحاب الأعمال والعمال العربية .
- المكتبة التأمينية العربية .

(12) مجـال التوثيق والمعلومات:

(1) إسم النشـاط : دعم الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل (مشروع مستمر)

رقم النشـاط : (إ - ت/ 52 / 2011)

الجهة المعنية بالتنفيذ : إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات .

أهداف المشروع :

- المساهمة فى إعداد وتطوير سياسات الاستخدام الوطنية .
- تشجيع التشاور والتعاون بين أطراف العملية الإنتاجية .
- التعاون فى مجال التدريب وإعداد نماذج معتمدة للتدريب المهنى والتدريب التحويلى .
- تطوير مهام ودور مكاتب الاستخدام .
- تيسير التنقل المهنى بين أصحاب المهن عن طريق التدريب المهنى .
- تقديم خدمات للعاملين والباحثين عن عمل .
- المساهمة فى خفض نسب البطالة .

واقع التنفيذ :

- يعد المشروع أحد المشاريع الرئيسية للبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة ، الذى أقرته القمة الاقتصادية بالكويت عام 2009 ، وبناءً على قرار القمة تم عرض البرنامج على عدداً من مؤسسات التمويل العربية ومنها برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الأجفند) .
- وقد حظى مشروع الشبكة باهتمام عدد من هذه المؤسسات ومنها الأجفند ، وقد تم دمج مشروع المرصد العربى للتشغيل مع مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بناءً على طلب الأجفند ، وافق مجلس إدارة الأجفند على المساهمة فى مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بمبلغ 100.000 دولار أمريكى ، أعدت المنظمة البرنامج التنفيذى لمشروع الشبكة للبدء فى تنفيذ مراحل المشروع وتوقيع اتفاق التعاون مع الأجفند .

***

(2) إسم النشـاط : التوثيق والمعلومات ... (مشروع مستمر)

رقم النشـاط : (إ - ت/ 53 / 2011)

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات .

واقع التنفيذ :

- تحديث قواعد البيانات بقسم التوثيق والمعلومات – تحسين خدمة الإنترنت ، وخدمات موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدولية Internet .
- صيانة أجهزة الحاسب الآلى بالمنظمة وشراء قطع الغيار اللازمة وشراء أجهزة حاسب آلى.

***

(3) إسم النشاط ونوعه : إعداد الشبكة العربية لمعلومات التأمينات الإجتماعية (مشروع مستمر)- قومي.

رقم النشاط بالخطة : (خ / 64 / 2011م).

الجهة المعينةبالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الإجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – نوفمبر / ديسمبر 2011م .

الجهة المستفيدة :

- أجهزة التأمينات الاجتماعية العربية .
- أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية .
- الباحثون والدارسون في مجال التأمينات الاجتماعية .

أهم المحاور :

تم إعداد تصور الإستبيان عن الشبكة العربية لمعلومات التأمينات الإجتماعية ، يتكون من 8 أجزاء يمكن تنفيذه الكترونيا كصفحة تفاعلية في موقع المركز الالكتروني أو كنسخة ورقية ، ومكونات الإستبيان هي :

- معلومات مرتبطة بالدخول للصفحة .
- بيانات أساسية عن نظم التأمينات الاجتماعية العربية .
- المنافع ونظام التمويل .
- معلومات إقتصادية ومالية ، ومعلومات ترتبط بنظام الإشتراك .
- معلومات ترتبط بحساب المنافع .
- المعلومات الإدارية .
- معلومات الإستثمار .
- معلومات إضافية .

***

(4) إسم النشاط ونوعه : تحديث موقع المركز العربى للتأمينات الاجتماعية على الانترنت – قومي .

رقم النشاط بالخطة : (خ / 65 / 2011م).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ: الخرطوم – نوفمبر / ديسمبر 2011م .

الجهة المستفيدة :

- أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية .
- أجهزة التأمينات الإجتماعية العربية .

أهم المحاور :

تم إعداد تصميم الموقع بصورة حديثة وإشتمل على الآتي :

- الصفحة الرئيسية .
- معلومات عن المركز .
- المكتبة الإلكترونية .
- الكتب والإصدارات .
- مواقع هامة .
- إتصل بنا .
- البريد الإلكتروني .
- أخبار متحركة .
- جسور التواصل .

***

(5) <u>إسم النشاط ونوعه</u> : اجتماع إدارة الإعلام والتوثيق بممثلة الوكالة الألمانية للتعاون الدولى (GIZ) .

عقد الاجتماع عند الساعة الثانية عشرة إلا ربعا من ظهر يوم الاثنين الواقع فى 2011/12/12 فى مقر منظمة العمل العربية مع السيدة/ خولة كنينة – ممثلة (**GIZ**) .

تناول الاجتماع مناقشة استخدام موقع المنظمة على الانترنت لمتابعة تطبيق وتحديث التصنيف ، وتم الاتفاق على ما يلى :

لتسهيل استخدام التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 الذى تبنته منظمة العمل العربية، فإن إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات ستقوم بإنشاء واجهة برمجية على الانترنت للتصنيف بحيث تتمكن المؤسسات المختلفة فى الدول العربية الأعضاء من استخدام الواجهة بما يناسب تطبيقات التصنيف فى عملها، والأهم من ذلك هو توفير منصة ألكترونية يستفاد منها لخدمة آلية تحديث التصنيف تحت مظلة المنظمة .

تتضمن المدخلات للواجهة البرمجية على الانترنت :

1- قاعدة بيانات للتصنيف العربى المعيارى للمهن 2008 باللغات الثلاثة (العربية والإنجليزية والفرنسية) وجداول المقارنة بين التصنيف العربى والتصنيف الدولى 2008.
2- المخرجات من اجتماعات منجموعة خبراء التصنيف وهى التعديلات التى يتفق عليها الخبراء على مستوى الوطن العربى ومن ثم يتم إقرارها من مجلس إدارة المنظمة .

لأخذ آلية متابعة تطبيق وتحديث التصنيف بالاعتبار خلال تطوير الواجهة البرمجية للتصنيف على الانترنت تم التطرق إلى عدة نقاط هامة ستؤخذ بالاعتبار فى شروط المرجعية، وهى :

- وظائف الإشراف : وبخاصة ما يتعلق منها بتحميل النسخة المعدلة من قاعدة بيانات التصنيف العربى المعيارى للمهن .
- عرض لخدمة استمرار تطوير للواجهة (لمدة سنة مثلا) بحيث تتمكن المنظمة من تحسين الواجهة بما يناسب متطلبات الخبراء العرب ومجموعات المستخدمين (يمكن أخذ الآراء باجتماعات ثنائية وإيرادها فى شروط المرجعية) .
- توفير ملتقى (Forum) للمستخدمين (مفتوح) ولخبراء التصنيف من الدول العربية (مغلق) على الموقع يسمح بهم بطرح الأفكار ومناقشتها تحضيرا لاجتماعاتهم .

(13) مجـال إحصاءات العمل:

(1) إسم النشاط : الإعداد للكتاب الدورى لإحصاءات العمل فى البلدان العربية " العدد التاسع "

وهـو مشـروع يـتم تنفيـذه خـلال سـنتى (2011 ، 2012) ، ويـتم تنفيـذه بـالجهود الذاتيـة للمنظمة .

فى المرحلة الأولى تم إعداد نماذج البيانات وإرسالها إلى كافة وزارات العمل والأجهزة الإحصائية العربية المركزية ، لغرض استيفاء البيانات ، وتم تفريغ ما يقارب بيانات عشرة بلدان عربية ، ويؤمل استكمال الكتاب وطباعته وإصداره فى نهاية عام 2012 .

ويشمل الكتاب بيانات مصنفة حسب الفصول التالية :

- الفصل الأول : الجداول التجميعية .
- الفصل الثانى : السكان .
- الفصل الثالث : السكان ذوو النشاط الاقتصادى .
- الفصل الرابع : الاستخدام .
- الفصل الخامس : البطالة .
- الفصل السادس : متوسط الأجور الشهرية .
- الفصل السابع : ساعات العمل الأسبوعية .
- الفصل الثامن : الأرقام القياسية .
- الفصل التاسع : إصابات وحوادث العمل .
- الفصل العاشر : المنازعات العمالية .
- الفصل الحادى عشر : تنقل العمالة العربية والأجنبية .
- الفصل الثانى عشر : التدريب والتأهيل المهنى .

* * *

(2) إسم النشاط : حلقة نقاشية قطرية حول " دعم وتعزيز القدرات الإحصائية فى سلطنة عُمان "(مسقط ، 14 - 16 يناير/ كانون ثانى 2012) :

مبررات الحلقة :

- سعيا من منظمة العمل العربية لتطوير إحصاءات سوق العمل فى البلدان العربية ، بغية تقريب المفاهيم والتعاريف والمنهجيات الإحصائية بين البلدان العربية بهدف بناء نظام إحصائى عربى موحد ، فقد دأبت منظمة العمل العربية على تنظيم سلسلة من هذه الدورات والحلقات النقاشية فى البلدان العربية الراغبة .

أهداف الحلقة :

- تأهيل وإعداد وتدريب العاملين بالأجهزة الإحصائية على المستجدات الإحصائية والتقنية .
- دعم القدرات الإحصائية والمعلوماتية للعاملين فى الأجهزة الإحصائية .
- تعزيز ثقافة تكنولوجيا المعلومات فى إحصاءات العمل .
- ضمان توفير بيانات إحصائية حول سوق العمل ذو مصداقية وحداثة .
- الحث على استخدام أو الاسترشاد بالإطار العام لإحصاءات العمل وكذلك القواعد الخاصة بها.

المشاركون :

- (30) مشارك من العاملين فى إحصاءات معلومات سوق العمل فى وزارة القوى العاملة والأجهزة الرسمية المعنية الأخرى بسلطنة عُمان .

محاور الحلقة :

- واقع وآفاق إحصاءات سوق العمل بالبلد المستضيف للدورة .
- جهود وزارة القوى العاملة بسلطنة عُمان بشأن " دعم ورفع قدرات إحصاءات العمل ، والمصادر والأساليب المستخدمة فى بناء إحصاءات العمل " .
- ثقافة تكنولوجيا المعلومات فى بناء إحصاءات سوق العمل .
- التطورات الدولية فى مفاهيم وتعاريف إحصاءات العمل .
- الإطار العام لقاعدة بيانات ومعلومات إحصاءات العمل .
- دور التصنيف العربى المعيارى للمهن فى تنظيم إحصاءات العمل .
- طرق تحليل بيانات إحصاءات العمل – معوقاتها وآليات النهوض بها .
- أية موضوعات مرغوبة .

التوصيات :

(أ) فى مجال نظم المعلومات :

1. أهمية إنشاء شبكة وطنية لنظام معلومات سوق العمل
2. تفعيل الاستخدامات المتطورة لتكنولوجيا المعلومات بإحصاءات سوق العمل ، لما لها من دور إيجابى لتحسين وتسريع مدخلات ومخرجات إحصاءات سوق العمل.

(ب) فى مجال التدريب :

1- العناية بالتدريب الذاتى والتعليم عن بعد للعاملين فى مجال إحصاءات سوق العمل بغية التواصل لتطوير مهاراتهم وفق التطورات العالمية.
2- أهمية تعزيز التدريب الإحصائي بين وزارة القوى العاملة والمنظمات والوكالات الدولية.
3- العناية بالتدريب والتأهيل المستمر للعاملين فى المجال الإحصائي كونه القاعدة الأساسية التى سيحتاجها صناع القرار لوضع الخطط والسياسات.

(ج) فى مجال المسوح الميدانية :

(1) أهمية العناية بإجراء مسوح القوى العاملة العمانية بصورة دورية متقاربة كلما أمكن ذلك .

(د) فى مجال التعاون والتوثيق الإحصائى :

(1) ضرورة التعاون بين وزارة القوى العاملة ومنظمة العمل العربية لتنفيذ ندوات وحلقات نقاشية تعنى بإحصاءات العمل بالسلطنة .

(2) أهمية التنسيق بين وزارة القوى العاملة والوزارات والمؤسسات المعنية بإحصاءات العمل.

(3) التنسيق بين جمع الأجهزة الرسمية العاملة بمجال إحصاءات العمل لتوحيد المفاهيم والأسس والمصطلحات ومنهجيات بناء إحصاءات العمل.

(4) ضرورة الاعتماد على الهيئة العامة لسجل القوى العاملة في توفير إحصاءات القوى العاملة الوطنية بمختلف المستويات التعليمية والجغرافية في سلطنة عمان .

(ه) في مجال تطوير النظم الإحصائية :

(1) أهمية إصدار دليل لمصطلحات ومفاهيم وتعاريف ومنهجيات إحصاءات سوق العمل.

(14) مجـال الإصدارات والدراسات الصادرة عن المنظمة:

(1) إصدار العددين (96) و(97) من مجلة العمل العربى يناير / كانون ثانى وإبريل / نيسان 2012

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية ، وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال فى الوطن العربى .

الجهة المستفيدة من النشاط :

أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية والمهتمين بالشئون العمالية ، والخبراء والدراسين .

***

(2) اسم النشاط ونوعه : دعم وتطوير المكتبة الإلكترونية – قومي .

رقم النشاط بالخطة : (خ / 73 / 2011م).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – نوفمبر / تشرين الثاني – ديسمبر / كانون الأول 2011م .

الجهة المستفيدة من النشاط :

أجهزة التأمينات الاجتماعية بالدول العربية .

الباحثين والدارسين في مجال التأمينات الإجتماعية .

أطراف الانتاج الثلاثة بالدول العربية .

أهم المحـاور :

عدد الكتب والإصدارات التي تمت حوسبتها 1500 كتاب .

تمت المرحلة الأولى من العمل وهي التصنيف .

تمت المرحلة الثانية المتمثلة في ملء الإستثمارات بالبيانات الوصفية .

تمت في المرحلة الثالثة تصميم أربعة قواعد بيانات لإدخال الكتب والتقارير والدوريات والإعارة وتم إدخال أكثر من 400 كتاب حتى الآن.

***

(3) إسم النشاط ونوعه : إعداد دراسة حول (التسممات المهنية الناجمة عن الزئبق ومركباته)

رقم النشاط بالخطة : (د / 61 / 2011).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية

واقع التنفيذ :

- تم إعداد الدراسة حول : التسممات الناجمة عن الزئبق ومركباته .

***

(4) إسم النشاط ونوعه : إعداد الدليل الاسترشادى حول (الصحة والسلامة المهنية فى قطاع الزراعة)

رقم النشاط بالخطة : (د / 15 / 2011).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية

واقع التنفيذ :

تم إصدار الدليل **الدليل الاسترشادى حــول (الصحة والسلامة المهنية فى قطاع الزراعة).**

***

(5) إسم النشاط ونوعه : إصدار كتاب حول (مخاطر بيئة العمل والطب المهنى)

رقم النشاط بالخطة : (د / 44 / 2011).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المعهد العربى للصحة والسلامة المهنية

واقع التنفيذ :

تم إعداد كتاب **حــول (السلامة الحيوية فى المنشآت الصناعية).**

***

(6) إسم النشاط ونوعه : إصدار كتاب : تحديات أنظمة التأمين الصحي الإجتماعي في الدول النامية – نماذج من الدول العربية – قومي .

رقم النشاط بالخطة : (خ / 74 / 6 / 2011م).

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الاجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – ديسمبر / كانون الأول 2011م .

الجهة المستفيدة من النشاط :

- أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية .
- أجهزة التأمين الصحي والتأمين الاجتماعي بالدول العربية .
- المكتبة التأمينة العربية .

***

(7) إسم النشاط ونوعه : التعريب والترجمة – قومي .

رقم النشاط بالخطة :(خ / 66 / 2011م) .

الجهة المعنية بالتنفيذ : المركز العربي للتأمينات الإجتماعية .

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – نوفمبر / ديسمبر 2011م .

الجهة المستفيدة من النشاط :

- أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية .
- المكتبة التأمينة العربية .

- أجهزة التأمينات الإجتماعية العربية .

أهـم المـحـاور :

تم إعداد مصطلحات التأمينات الإجتماعية وترجمتها من اللغة العربية إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

***

(8) اسم النشاط : أنشطة ترجمة ودعم المكتبة وبنك المعلومات في مجال الصحة والسلامة المهنية لعام (2011) .

رقم النشاط : **(د / / 2012)**

الجهة المعنية بالتنفيذ :

- **المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية .**

واقع التنفيذ :

- **مشروع مستمر خلال العام تبعاً لاحتياجات عمل المعهد**

تم خلال هذه الفترة ترجمة العديد من الوثائق المتعلقة بعمل المعهد والمتضمنة مقالات علمية حول مواضيع مختلفة في مجال الصحة والسلامة المهنية كالإجهاد والعوامل البشرية والخطأ البشري وثقافة السلامة والصحة والسلامة المهنية في قطاع النفط والإيدز في بيئة العمل.

* * *

(9) اسم النشاط : دراسة مراحل تطور نظم الحماية الإجتماعية – قومي

رقم النشاط بالخطة : خ / 76 / 6 / 2012م.

الجهة المعنية بالتنفيذ: المركز العربي للتأمينات الإجتماعية – الخرطوم.

مكان وتاريخ التنفيذ : الخرطوم – أبريل / نيسان 2012م.

الجهة المستفيدة :

- أجهزة التأمينات الإجتماعية العربية .
- أطراف الإنتاج العربية .
- لباحثين والدارسين .
- المكتبة التأمينية العربية .

أهم المحاور :

- التعريف بمفهوم الحماية الإجتماعية .
- العوامل التي أدت إلى نشأة نظم الحماية الإجتماعية .
- أنواع الحماية الإجتماعية في مختلف الدول العربية والإفريقية والعالمية .
- الوسائل الملائمة لكيفية تحقيق الضمان الإجتماعي الشامل في الدول العربية.

أهم التوصيات :

في ختام هذه الدراسة لا بد من الاشارة الى بعض التوصيات حول الوسائل الملائمة لكيفية تحيقيق الضمان الإجتماعي الشامل في الدول العربية من اجل بلوغ الاهداف المتواخة والتي تحقق الاستقرار والسلم الإجتماعي والعدالة الإجتماعية للمجتمعات العربية.

ومن اهم الوسائل للارتقاء بنظم التامينات الإجتماعية والتقاعد للوصول الى مرحلة الضمان الإجتماعي الشامل هي:

1- الاصلاح التشريعي وذلك بإزالة التناقضات التي يسفر عنها التطبيق العملي للنظم القائمة وذلك بما يؤدي الى زيادة فاعليتها في تأمين المواطنيين واسرهم وتدعيم الأسس التي ترتكز عليها هذه النظم.

2- التغطية الشاملة لكافة فئات القوى العاملة المستثناء حالياً وشمولها بمظلة نظم التأمينات الإجتماعية والتقاعد.

3- تقرير حق المعاش لكل المؤمن عليهم والغاء تعويض الدفعة الواحدة عند نهاية الخدمة وعدم بلوغ سن التقاعد النهائي، ولا شك في أن نظم التامينات الإجتماعية والتقاعد تهدف في الاساس الى منح المعاشات باعتبارها اعلى مراحل الضمان الإجتماعي.

4- الاخذ بمبدأ تعديل قيمة المعاشات (الرواتب التقاعدية) لتتلائم بصفة دورية مع نفقات المعيشة ومجابهه ارتفاع معدلات التضخم وتاثيرها على قيمة المعاش.

5- تطبيق تأمين خطر التعطل عن العمل (البطالة) وذلك لتوفير دخل مناسب للمؤمن عليه حال فترة تعطله عن العمل.

6- تطبيق تأمين الأمومة في حالة الحمل والولادة وذلك لحماية المرأة العاملة من فقدانها لوظيفة عملها.

7- تطبيق التأمين الصحي ويعتبر هذا التأمين من اهم التأمينات التي تحظى بإهتمام المؤمن عليهم وأسرهم.

8- الحد من ظاهرة التقاعد المبكر للمؤمن عليهم الذي يخل بالتوازن الاكتواري لصناديق التامين الإجتماعي والتقاعد.

9- الإرتقاء بمستوى المزايا التأمينة وربط معاشات الشيخوخة والتقاعد بمعدلات مستوى المعيشة بهدف تحقيق ضمان الحد الأدنى للمواطنيين والتوصل الى العدالة الإجتماعية الاساسية.

10- تطوير الاداء الاستثماري لفائض اموال التامينات الإجتماعية والتقاعد وذلك بوضع الخطط والدراسات الكفيلة بتحقق افضل النتائج مع ضرورة تطبيق مبدأ المكاشفة والمحاسبة في أداء الاجهزة الاستثمارية، واختيار الكوادر المتخصصة والكفؤة للعمل بتلك الأجهزة.

11- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية التي تعمل في ادارات التامين الإجتماعي والتقاعد والجهاز الاستثماري بالتدريب والتاهيل وتطوير القدرات.

12- حث الدول العربية بالمصادقة على اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية المتعلقة بنظم التأمينات الإجتماعية والتقاعد.

سادسا
محور الاجتماعات الدستورية والنظامية

الاجتماعات الدستورية والنظامية

(1) <u>إسم النشاط :</u> عقد الدورة (39) لمؤتمر العمل العربى (القاهرة ، 1 – 8 أبريل/ نيسان 2012) .

- استنادا إلى نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية ، والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر ، عقد مؤتمر العمل العربى دورته التاسعة والثلاثين بالقاهرة / جمهورية مصر العربية (فندق انتركونتيننتال سيتى ستارز) خلال الفترة من 1 – 8 أبريل/ نيسان 2012 .
- وجه معالى السيد/ المدير العام الدعوة لانعقاد الدورة (39) لمؤتمر العمل العربى خلال الفترة من 1 – 8 أبريل/ نيسان 2012 لمعالى السادة وزراء العمل وأطراف الإنتاج الثلاثة والمراقبين من الاتحادات النوعية والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة وعلى رأسها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والمكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة العمل الدولية .
- قام مكتب العمل العربى بمختلف إداراته وأقسامه والمعاهد والمراكز التابعة له بالتحضير والمادى والفنى وإعداد وثائق المؤتمر وتسليمها لوفود الدول الأعضاء ووضعها على موقع المنظمة وتحميلها على أقراص مدمجة (CD) .

**** جدول أعمال المؤتمر :***

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربى.
2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربى السابق.
4- المسائل المالية والخطة والموازنة.
5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربى حول الدورة (101) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2012).
7- انتخاب الهيئات الدستورية واللجان النظامية فى مكتب العمل العربى .
8- تعيين المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية (2012 – 2016) .
9- برامج مكافحة البطالة فى الوطن العربى .. تقييمها ومجالات التطور .
10- تكامل دور القطاعين العام والخاص فى التنمية .
11- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (40) لمؤتمر العمل العربى (مارس / آذار 2013).

وقد ترأس معالى السيد الدكتور/ أحمد مجدلانى وزير العمل بدولة فلسطين أعمال المؤتمر ، حيث أن الرئاسة هذه الدورة لدولة فلسطين استنادا لنص المادة الخامسة من نظام العمل بالمؤتمر التى تنص على الدورية بين الدول الأعضاء وفقا للترتيب الهجائى .

علما بأنه عقد على هامش هذه الدورة مائدة مستديرة حول " تشغيل الشباب والتغيرات العميقة فى البلدان العربية " .

كما تم تكريم السيد/ عمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية تقديرا لجهوده فى دعم مؤسسات العمل العربى المشترك والنهوض بآليات التكامل والتعاون والتضامن العربى أثناء فترة ولايته (2001 – 2011) .

***** الجهة المعنية بالتنفيذ :***

منظمة العمل العربية (قسم شئون مجلس الإدارة والمؤتمر) بالتعاون مع جميع الإدارات والمعاهد والمراكز .

***** المشاركة فى المؤتمر :***

شارك فى أعمال المؤتمر (309) أعضاء يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (19) دولة عضواً بالمنظمة موزعين كما يلى :

- وزير زائر (17)
- رئيس وفد (3)
- أعضاء حكوميون (146)
- أصحاب أعمال (63)
- عمال (100)

وذلك إضافة إلى مشاركة ممثلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية التى تشارك بالمؤتمر بصفة مراقب .

***** أهم القرارات والتوصيات :***

بعد انتهاء أعمال المؤتمر ، تولى مكتب العمل العربى إعادة طبع القرارات الصادرة عن المؤتمر بصيغتها النهائية وحسب تسلسل بنود جدول أعمال المؤتمر بالإضافة إلى تضمنها تقارير اللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر ، وقد قام المكتب والمؤسسات التابعة له بوضع التصورات اللازمة لتنفيذ قرارات المؤتمر وتحديد أولويات التنفيذ ومراحله ، وهى من ضمن البنود المعروضة على المجلس الموقر .

¤¤¤

(2) إسم النشاط : عقد اجتماع هيئة الرقابة المالية لمنظمة العمل العربية .

***** تاريخ ومكان التنفيذ :***

القاهرة / مكتب العمل العربى ، أبريل/ نيسان 2012 .

***** الجهة المعنية بالتنفيذ :***

مكتب العمل العربى (إدارة الشئون المالية والإدارية)

***** جدول الأعمال :***

** دراسة تقارير مراقبى الحسابات عن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية فى 2011/12/31 لكل من :

(1) مكتب العمل العربى / القاهرة

(2) المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر .

(3) المركز العربى لتنمية الموارد البشرية / طرابلس .

(4) المركز العربى للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم .

(5) المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق .

***** التقرير والتوصيات :***

استعرضت الهيئة تقارير مراقبى الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية فى 2011/12/31 لكل من المكتب والمعاهد والمراكز التابعة له ، والتقرير معروض على المجلس الموقر ضمن البند المالى .

ايمان
مصطفى رجب + محمد